وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرع :النقود و المالية

العنوان :

الآثار الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري

إعداد الطالب: **تحت إشراف الاستاد الدكتور :**

بلارو علي **بقة الشريف**

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاد الدكتور لخلف عثمان : جامعة الجزائر 3 ..... رئيسا
الاستاد الدكتور بقة الشريف : جامعة فرحات عباس ..... .مقررا
الاستادة الدكتورة صديقي مليكة: جامعة الجزائر 3 .....عضوا
الاستاد الدكتور: عمورة جمال جامعة سعد دحلب البليدة .....عضوا
الاستاد الدكتور: غويني العربي جامعة الجزائر 3 .....عضوا

السنة الجامعية 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

احمد الله سبحانه وتعالى واشكره لتوفيقي لانجاز وإتمام هدا العمل المتواضع

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص إلى الاستاد المشرف الاستاد الدكتور بقة الشريف .

كما أتقدم بجميل الشكر إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة .

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جنانه

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله واسكنها فسيح جنانه

إلى أبنائي محمد واحمد وآية وعائشة

إلى كل من عرفت بهم ومنهم الطريق اهدي حصاد جهدي وباكورة عملي

ملخص :

يعتبر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين عصر التكامل الاقتصادي الإقليمي بامتياز، فقد أثرت كتابات العديد من الاقتصاديين الفكر التكاملي مند النصف الأول من القرن العشرين ، ومع مطلع تسعينات القرن الماضي ظهر التكامل الإقليمي وفق المنهج الحديث والذي يقوم على التكامل بين بلدان الشمال المتقدم ودول الجنوب النامية وقد كانت الشراكة الاورومتوسطية إحدى أشكاله ويعتبر مؤتمر برشلونة بمثابة إعلان ميلادها .

ظلت اتفاقيات التعاون الإطار العام الذي يحدد العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى أن وقع الطرفان اتفاق الشراكة سنة 2002 والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، ومع الأخذ في الاعتبار اختلاف مستويات النمو والتنمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فإن إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين تؤدي حتما إلى التأثير على الاقتصاد الجزائري، لذا فقد جاءت هذه الدراسة من أجل بحث اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتقييم آثاره المحتملة على الاقتصاد الجزائري، حيث بينت النتائج ضآلة حجم الدعم المالي والتقني المقدم من طرف الاتحاد والمصحوب بنجاح نسبي في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ارتفاع كبير في حجم الخسارة الجبائية الناتجة عن التفكيك الجمركي، كما بقي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الأوروبي في مستويات متواضعة، أما فيما يخص قطاع التجارة الخارجية فلم يؤدي تحرير التجارة حتى الآن إلى حدوث تحول في هيكل التجارة الخارجية الجزائرية ومع ذلك فقد عرفت الواردات الجزائرية من الاتحاد ارتفاعا ملموسا مع تراجع في الأهمية النسبية، بالإضافة إلى تسجيل زيادة بسيطة في صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي.

Résumé :

Le 20ème siècle et le début du 21ème siècle constituent l'ère de l'intégration économique régionale par excellence. De ce fait, les écrits de nombreux économistes ont influé considérablement sur la pensée de l'intégration économique depuis la 1ère moitie du 20ème siècle. Ainsi, au début des années 90, l'intégration régionale est apparue selon l'approche moderne qui repose sur l'intégration des pays du nord et les pays en développement. Le partenariat euro-méditerranéen a été l'une des formes de cette intégration dont dan la naissance a été annoncée par le conférence de Barcelone .

Les accords de coopération étaient le cadre général qui détermine la relation entre l'Algérie et l'UE. Ce processus a été couronné par la signature d'un accord d'association en 2002 dont l'entrée en vigueur a été en septembre 2005. Dans ce cadre et en prenant en considération les disparités des niveaux de croissance et de développement entre l'Algérie et l'UE, la création d'une zone de libre échange va affecter inévitablement l'économie Algérienne. Cette étude a pour objectif d'analyser l'accord d'association signé entre l'Algérie et l'UE et évaluer ses éventuelles conséquences sur l'économie Algérienne.

Les résultats on montré l'insuffisance de l'appui financier et technique apportée par l'Union, associée a un succès relatif dans la mise à niveau des PME. S'ajoute à cela, une augmentation des déficits fiscaux résultant de démantèlement douanier et un niveau faible de l'investissement Direct étranger provenant de l'UE. En ce qui concerne le commerce extérieur, la libéralisation du commerce n'a pas entrainé jusqu'a l'ors un changement dans la structure du commerce extérieur Algérien. néanmoins, les importations Algériennes auprès de l'UE ont connu une hausse acceptable avec un recul de l'importance relative et une constatation d'une simple accroissement des exportations Algériennes hors hydrocarbures vers l'UE.

فهرس المحتويات

المحتويات

الموضوع	الرقم الصفحة
المقدمة العامة	خ–س
الفصل الأول:التكامل الاقتصادي الإقليمي بين المنهج القديم والحديث	1
المبحث الأول : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي	3
المطلب الأول : تطور مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي	3
المطلب الثاني : صيغ و مراحل التكامل الاقتصادي وفق المنهج التجاري	13
المطلب الثالث : مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي	16
المطلب الرابع : التكامل الاقتصادي الإقليمي وفق المنهج الحديث	19
المبحث الثاني : تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي	**25**
أولا : التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار المنظمة العالمية للتجارة	25
ثانيا : التجربة الأوروبية	30
ثالثا : منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا	39
رابعا : تجارب مختارة	44
خلاصة الفصل الأول	52
الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي	**53**
المبحث الأول : تطور أشكال التعاون بين الجزائر والاتحاد الاوروبي	**55**
المطلب الأول : العلاقات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي قبل 1976	55
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد في إطار السياسة المتوسطية الشاملة	63
المطلب الثالث:العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة 92–96	75

المبحث الثاني : الجزائر والاتحاد الاوروبي شركاء في التجارة في ظل تباين مستويات النمو والتنمية الاقتصادية **80**
المطلب الأول : الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر 80
المطلب الثاني : ضعف مستوى التقارب الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الاوروبي 84
المطلب الثالث : التحولات الاقتصادية وإصلاحات السياسة التجارية في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي 92
خلاصة الفصل الثاني 105
الفصل الثالث : تحليل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية **106**
المبحث الأول : الإطار العام للشراكة الاورومتوسطية **108**
المطلب الأول : مفهوم الشراكة الاورومتوسطية. 108
المطلب الثاني : دوافع قيام الشراكة الاورومتوسطية. 110
المطلب الثالث : الأبعاد العامة للشراكة الاورومتوسطية 117
المبحث الثاني : اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية **129**
المطلب الأول : الظروف العامة لتوقيع اتفاق الشراكة الاوروجزائرية. 129
المطلب الثاني : مضمون اتفاق الشراكة الاوروجزائري. 132
المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و نظيراتها العربية. 148
المطلب الرابع : تعديل الأحكام المتعلقة بتجارة السلع. 153
خلاصة الفصل الثالث 158
الفصل الرابع : الآثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة الاوروجزائري **159**

المبحث الأول : اثر اتفاق الشراكة على الدعم المالي وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **161**
المطلب الأول : الدعم المالي في إطار الشراكة الاوروجزائرية 161
المطلب الثاني : دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 172
المبحث الثاني : اثر الشراكة الاوروجزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر **179**

المطلب الأول : نظرة عامة على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر 179
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بالترتيبات التكاملية 184
المطلب الثالث : مناخ الاستثمار في الجزائر 189
المطلب الرابع : تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر في ظل اتفاق الشراكة 194
المبحث الثالث : اثر اتفاقية الشراكة على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر **203**
المطلب الأول : الاتجاه العام للتجارة الخارجية الجزائرية 203
المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي في إطار اتفاق الشراكة 211
المبحث الرابع: اثر اتفاق الشراكة على الميزانية العامة للدولة. **222**
المطلب الأول: مدخل نظري 222
المطلب الثاني :الميزانية العامة للدولة في الجزائر 225
المطلب الثالث :اثر التخفيض الجمركي على الميزانية العامة للدولة. 227
خلاصة الفصل الرابع 234
الخاتمة 236
قائمة المراجع 242
قائمة الملاحق 257

قائمة الجداول :

الرقم	الموضوع	الصفحة
(1/1)	أوجه الاختلاف بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل	23
(1/2)	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1966 –1976)	62
(2/2)	حدود الصادرات التي تدخل معفية من الرسوم من الجماعة الاقتصادية الأوروبية في إطار اتفاق التعاون الشامل	70
(3/2)	المساعدات المخصصة للدول المتوسطية والجزائر في البروتوكولات الملحقة خلال الفترة 1978 –1991	72
(4/2)	تطور الأهمية النسبية للمبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (1992/1974)	73
(5/2)	المساعدات المالية المقدمة من طرف الجماعة في إطار البروتوكول المالي الرابع	78
(6/2)	الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل في المنطقة المتوسطية لسنتي(2006 – 2013)	85
(7/2)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان المتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة	88
(8/2)	مؤشرات اقتصادية للدول المتوسطية الشريكة وأقاليم أخرى	91
(1/3)	موقف البلدان العربية من اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية	126
(2/3)	رزنامة التفكيك الجمركي في إطار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية.	138
(3/3)	التسهيلات الممنوحة من طرف الجزائر والاتحاد الاوروبي في إطار تحرير تجارة المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري	141
(4/3)	بعض تفاصيل اتفاقيات الشراكة الاوروعربية	150

(5/3) رزنامة التفكيك الجمركي الخاصة بالقائمة الثانية المستوى الأول 155

(6/3) رزنامة التفكيك الجمركي الخاصة بالقائمة الثانية المستوى الثاني 155

(7/3) رزنامة التفكيك الجمركي الخاصة بالقائمة الثالثة المستوى الأول 156

(8/3) رزنامة التفكيك الجمركي الخاصة بالقائمة الثالثة المستوى الثاني 157

(2/4) تطور الدعم المالي المقدم للجزائر في إطار الأداة الأوروبية للجوار والشراكة 171

(3/4) الأموال المقدمة للجزائر من طرف بنك الاستثمار الاوروبي خلال الفترة 2012/1995 172

(1/4) الالتزامات والمدفوعات للجزائر في إطار برنامج ميدا خلال الفترة 2006- 1995 166

(2/4) تطور الدعم المالي المقدم إلى الجزائر في إطار الأداة الأوروبية للجوار و الشراكة 170

(3/4) الأموال المقدمة إلى الجزائر من طرف بنك الاستثمار الاوروبي خلال الفترة 2012-1995

(4/4) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر 191

(5/4) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 2015/2002 196

(6/4) تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الأوروبية الوافدة إلى الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 2013/2003 198

(7/4) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر حسب الجهة المستثمرة خلال الفترة (2015/2002) 199

(8/4) تطور صادرات الجزائر وارداتها مع العالم الخارجي خلال الفترة (2015/2002) 204

(9/4) تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2015/2002) 212

(10/4) تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات إلى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2015/2002 220
(11/4) تطور إيرادات الجزائر ونفقاتها خلال الفترة 2002 –2015 226
(12/4) تطور الخسارة الجبائية الجزائرية في إطار اتفاق الشراكة 2005 –2015 229
(13/4) نسبة الخسارة الجبائية إلى إطار الشراكة إلى مؤشرات اقتصادية مختارة خلال الفترة 2015/2005 231
(14/4) نسبة الخسارة الجبائية في إطار الشراكة إلى العجز والفائض في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2015/2005 232

قائمة الاشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
(1/3)	الهيكل التنظيمي لمسار برشلونة	125
(4 -1)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2002 -2015)	198

المقدمة العامة :

اعتبر الكثير من الاقتصاديين أن التكامل الاقتصادي الإقليمي من المسائل الضرورية لانجاز وإسراع التنمية الاقتصادية لما له من مزايا وانعكاسات ايجابية على اقتصاديات البلدان المتكاملة ، وهو ما دفع العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إقامة تجارب تكاملية، كما شهدت نهاية القرن العشرين قيام تجارب تكاملية بين البلدان النامية والمتقدمة ودلك على نحو ما قامت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وكدا توسع الاتحاد الاوروبي نحو البلدان الأوروبية الأقل تقدما بالإضافة إلى ظهور الشراكة الاورومتوسطية .

كان إعلان برشلونة سنة 1995 بمثابة عهد جديد في علاقات التعاون التجاري والاقتصادي والمالي بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية الشريكة، والذي أسس لما أطلق عليه بالشراكة الأورومتوسطية، حيث قامت مختلف الدول المتوسطية بتوقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد تباعا، وهي اتفاقيات متماثلة وذات صبغة واحدة تحتوي على أحكام وقواعد مشتركة وتتسم بالشمولية والمرونة، وبالرغم من وجود اختلافات بسيطة في بعض بنودها فيما بين الدول المختلفة إلا أن مضمونها وأهدافها واحدة .

أثير حول اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية جدل كبير مازال قائما إلى اليوم، فالكثير من الاقتصاديين كان يرى فيها فرصة تاريخية يجب انتهازها والنظر إليها على أنها خيار يخدم مصالح جميع الأطراف خاصة تلك المتعلقة بالأطراف الأقل تقدما كالجزائر، في حين يرى آخرون أن المكاسب المحتملة من الشراكة تصب في صالح الدول الأكثر تقدما وأن المزايا التي سوف تعود على الجزائر خاصة قليلة أو شبه منعدمة على الأقل في الأجل القصير .

اتجهت الجزائر إلى الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ودلك من اجل الاستفادة من المزايا والمكاسب المترتبة عليها على اعتبار أنها ترتيبا تكامليا يساهم في تحقيق مكاسب لجميع الأطراف ودلك لحاجتها الماسة إليها لدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري في إطار انفتاحه على الاقتصاد العالمي وترقية المبادلات التجارية وتعظيم الرفاهية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا قامت الجزائر كغيرها من الدول العربية والمتوسطية بتوقيع اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الاوروبي في سنة 2002 ودخلت هده الأخيرة حيز النفاد اعتبارا من شهر سبتمبر 2005 ، والتي تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل وتهدف إلى التحرير التدريجي للتجارة بين الطرفين وتشجيع الاستثمار والمضي قدما في تحرير تجارة الخدمات وتطبيق قواعد حقوق الملكية الفكرية والمنافسة الحرة وتحرير انتقال رؤوس الأموال بالإضافة إلى التعاون في مجالات البيئة والطاقة والتكنولوجيا وتحقيق التقارب الاجتماعي والثقافي، وهو ما أدى إلى الانتقال في العلاقة بين الطرفين من علاقة بين دول مانحة

ودول متلقية إلى العلاقة بين أنداد، بمعنى أن الدول الأوروبية كانت تقدم للجزائر إعانات للتنمية مصحوبة بإعفاءات جمركية على الصادرات الجزائرية من المنتوجات الصناعية إلى الاتحاد الاوروبي دون اشتراط المعاملة بالمثل من طرف الجزائر، أما في إطار الشراكة فقد أصبحت العلاقة قائمة على المنافع المتبادلة حيث لم تعد بلدان الاتحاد الاوروبي تعطي تفضليات تجارية للجزائر خاصة في ظل إلغاء هدا النوع من التفضيلات في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وإنما أصبح الاتحاد الاوروبي يشترط المعاملة بالمثل فأصبح الطرفان شركاء في التجارة والتنمية.

إشكالية الدراسة :

في ظل ما تهدف إليه اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية من إزالة للرسوم على الواردات من الاتحاد الاوروبي التي تمثل قدر لاباس به مما تستورده الجزائر من العالم الخارجي تتلخص إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما هي الآثار الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري ؟

و يمكن توضيح دلك بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

– ما هو مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ؟

– ما هو اثر اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية ؟

– ما هو اثر اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاقتصاد الجزائري ؟

– ما هو اثر اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على مستوى التعاون المالي والتقني؟

– ما هو اثر اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على الإيرادات العامة للدولة الجزائرية ؟

فرضية الدراسة :

تبنى الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية :

من المتوقع أن تؤدي اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية إلى آثار اقتصادية على الاقتصاد الجزائري .

ويتفرع من هده الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

– تؤدي اتفاقية الشراكة إلى زيادة حجم التعاون المالي والتقني .

– تؤدي اتفاقية الشراكة إلى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر .

– تؤدي اتفاقية الشراكة إلى التأثير إيجابا هيكل التجارة الخارجية .

– تساهم الاتفاقية في زيادة حجم الإيرادات العامة للدولة .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضية السابقة بغرض تقييم الآثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة الاوروجزائري على الاقتصاد الجزائري ودلك للوقوف على الفوائد الحقيقية التي يمكن الحصول عليها في ظل هده الاتفاقية ، كما تهدف الدراسة إلى :

– تتبع تطور مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحديد مفهومه ومعرفة ما ادا كانت اتفاقية الشراكة تعتبر إحدى صور التكامل الاقتصادي الإقليمي .

– تتبع مسار التعاون بين الجزائر والاتحاد الاوروبي قبل مسار برشلونة والوقوف على التباين والاختلاف في مستويات النمو والتنمية بين الطرفين مع الإشارة إلى المجهودات التي تبدلها الجزائر في سياق تحرير تجارتها الخارجية .

– التعرف على مضمون اتفاق الشراكة الاوروجزائري .

– التحقق من أن لاتفاقية الشراكة دور في زيادة مستوى التعاون المالي والتقني والوقوف على مساهمتها في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهيكل التجارة الخارجية والإيرادات العامة للدولة .

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الموضوع إلى كونه متزامنا مع تحديات العصر التي لا حدود لها مثل العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن أنها من أهم القضايا الحيوية المطروحة في الوقت الراهن والتي يثار حولها العديد من التساؤلات حول مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري وأداء قطاعاته المختلفة، وهو ما يتطلب إجراء العديد من الدراسات التي يجب أخدها بعين الاعتبار لتقييمها والتعرف على مواطن الضعف والقوة بها بالنسبة إلى الجزائر .

دوافع اختيار الموضوع:

تنامي ظاهرة التكامل الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة واحتلالها مكانة هامة في الأدبيات الاقتصادية، بالإضافة إلى الميول الشخصي لدراسة الاقتصاد الدولي وبالتالي ظاهرة الشراكة الاوروجزائرية باعتبارها إحدى نماذج التكامل الاقتصادي، الذي يعتبر من أكثر المواضيع حساسية نتيجة للآثار المترتبة عليه، وعلى الرغم من تقادم الدراسة إلا أن الوقوف على الآثار الحقيقية لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وتقييمها والوقوف على حقيقتها دافع مهم لدراستها خلال فترة زمنية أطول وهو ما يبقي الموضوع متجددا باستمرار .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الوصفي لتتبع ودراسة وتحليل البيانات والمعلومات عن الشراكة الأوروبية الجزائرية، وتستمد الدراسة معلوماتها من المصادر المختلفة وتشمل الكتب والأبحاث والدوريات والتقارير والإحصائيات وغيرها من المصادر الهامة التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

الدراسات السابقة :

هناك العديد دراسات التي تم الاطلاع عليها على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر :

شريبط عابد : دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائ، 2003 / 2004، حيث تناول من خلالها التحولات الاقتصادية العالمية المواكبة لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية وتعرض لتقييم مسار التعاون بين الدول المغاربية والاتحاد الاوروبي مع التركيز على النتائج المحققة في ظل اتفاقيات الشراكة، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجهها اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية .

عمورة جمال: دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 / 2006 ، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الشراكة العربية الأوروبية كأداة للاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار العولمة الاقتصادية مع التركيز على الآثار المختلفة لها، ودلك بالاعتماد على تجارب مختارة لبعض الدول المتوسطية كتونس والمغرب ومصر، بالإضافة إلى عرض محتوى اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ومحاولة تقدير الآثار الايجابية والسلبية لهدا الاتفاق، مع الإشارة إلى دور التكامل العربي كأداة لتفعيل اتفاق الشراكة وبالتالي تعظيم الاستفادة منه .

عماد الدين محمد عطا المزيني:اثر اتفاقية المشاركة الأوروبية المتوسطية على اقتصاديات الدول العربية : خصوصية فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة،2006، و قد تناولت الدراسة عرضا لتجارب الدول العربية كتونس ومصر والمغرب في مجال الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ، وكدا أوجه الاختلاف فيما بينها مع توضيح اثر هده الاتفاقيات على قطاعات اقتصادية مختارة في هده الدول ، كما أشارت الدراسة إلى أهمية الاتفاقية بالنسبة إلى فلسطين ودورها في دعم الاقتصاد الفلسطيني وأثارها الفعلية والمحتملة على الاقتصاد الفلسطيني.

اخرمبالي ولد محمد: الآثار الاقتصادية للشراكة العربية الأوروبية على الاقتصاديات العربية ، تجربة تونس والمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2003/2002 ، وقد تناولت عرضا مفصلا لمسار التعاون بن الاتحاد الاوروبي والدول العربية ومضمون اتفاق الشراكة بين الطرفين، بالإضافة إلى محاولة تقييم اتفاقيات الشراكة الموقعة بين المغرب وتونس والاتحاد الاوروبي على كل من قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى استخدام نموذج قياسي لتحديد الأثر الفعلي للاتفاقية على كلى الاقتصاديين.

نطاق الدراسة :

نطاق زمني: نظرا لطول تاريخ العلاقات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي فمن المقترح أن تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من معاهدة روما سنة 1957 غاية توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ويتناول الفصل التطبيقي الفترة الممتدة من سنة 2002 تاريخ توقيع الاتفاقية إلى غاية سنة 2015.

نطاق جغرافي:يشمل نطاق الدراسة دول المشاركة وهي الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الاوروبي كما يتم التعرض في سياق الدراسة إلى الدول المتوسطية العربية الموقعة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي .

تقسيم الدراسة :

جاءت الدراسة في أربعة فصول أساسية يختص كل فصل بما يلي :

الفصل الأول : يتناول الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتناول المفاهيم النظرية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي ومختلف صيغ ومراحل ومناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي، بالإضافة إلى تحديد موقف اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية من الفكر التكاملي

مع التطرق إلى العديد من تجارب التكامل الاقتصادي سواء بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية وحتي تجارب التكامل بين الدول المتقدمة والدول النامية .

الفصل الثاني : يتناول الفصل الثاني تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في إطار المراحل المختلفة للسياسة المتوسطية منذ معاهدة روما إلى غاية السياسية المتوسطية الجديدة ، كما تقوم الدراسة بإلقاء الضوء على أوجه التباين والاختلاف في مستويات النمو والتنمية الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ، مع إشارة خاصة إلى تطور السياسة التجارية الجزائرية وموقفها من التقييد و التحرير .

الفصل الثالث : يتناول الفصل الثالث تحليل اتفاقية الشراكة الاوروجزائري من خلال دراسة الإطار العام لها وتحديد مفهومها وأبعادها وموقف البلدان العربية منها وكد دوافع قيامها ، كما يتناول هدا الفصل تحليلا مفصلا لمضامين الاتفاقية سواء في الجانب السياسي أو التجاري أو الاقتصادي والمالي .

الفصل الرابع : يتناول الفصل الرابع اثر اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى اثر اتفاقية الشراكة على مستوى التعاون المالي والتقني وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكدا دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية ، ودراسة أثرها على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية ، بالإضافة إلى أثرها على الميزانية العامة للدولة ، وفي الاخير يختم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات .

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة قلة المراجع والإحصائيات المرتبطة بالموضوع وخاصة الإحصائيات الرسمية، وكدا عدم دقة بعض الإحصائيات بالإضافة توفر العديد من المعلومات في مجال معين وقلتها في مجال آخر، فنقص المعطيات الوطنية تم تعويضه عن طريق تجميعها من مصادر مختلفة .

الفصل الاول

التكامل الاقتصادي الإقليمي بين المنهج القديم والحديث

المبحث الأول :الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي

المبحث الثاني : تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي

تمهيد :

انتشرت تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية و السياسية ، ويقصد بهده الظاهرة اتفاق دولتين أو عدد من الدول التي تنتمي جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين على تحقيق درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بينها ودلك بهدف اتساع نطاق السوق وتحقيق اقتصاديات الحجم بما يؤدي إلى الاستخدام الكفء للموارد المتاحة والعمل على تحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي داخل الإقليم التكاملي الأمر الذي ينعكس على زيادة الطلب على الاستثمارات داخل دول التكامل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

شهدت بداية التسعينات تغيرات عديدة على كافة المستويات العالمية والإقليمية كان لها انعكاسات واضحة على كافة دول العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية ، والتي يمكن التعبير عنها في أربع تغيرات أساسية ، تتمثل في تحرير التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى والاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية والثورة التكنولوجية ، و لقد تفاعلت هده المتغيرات وشكلت في مجموعها محددات ظهور منهج جديد للتكامل الاقتصادي وكانت النافتا والمشاركة الاوروميتوسطية إحدى تطبيقاتها على مستوى العلاقات الاقتصادية الإقليمية.

و ينقسم هدا الفصل إلى مبحثان رئيسيان ، يختص الأول بالجوانب النظرية المختلفة للتكامل الإقليمي من حيث المفهوم والمناهج والأشكال والتمييز بين التكامل القديم و الحديث مع إشارة خاصة إلى موقف اتفاقية المشاركة من الفكر التكاملي ، أما المبحث الثاني فيتناول التجارب المختلفة للتكامل الاقتصادي الإقليمي انطلاقا من توضيح العلاقة بين التكامل الإقليمي والتحرير التجاري المتعدد الأطراف مع الإشارة إلى تنامي ظاهرة الإقليمية ، بالإضافة عرض مستفيض لتجربة الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة وكذلك بعض التجارب الرائدة كالنافتا والابيك والآسيان والمركوسور وتجارب أخرى .

المبحث الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي

يتعين بدء هده الدراسة بعرض خلفية نظرية عامة حول التكامل الاقتصادي الإقليمي ودلك بتوضيح تطور مفهومه وعرض مختلف مناهجه بالإضافة إلى تتبع أهم مراحله وفق المنهج التجاري وكدا إجراء مقارنة بسيطة بين المنهجين القديم والحديث للتكامل الاقتصادي الإقليمي ليتسنى في النهاية تحديد موقف اتفاق الشراكة من الفكر التكاملي .

المطلب الأول : تطور مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي :

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للتكامل :

حظي مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي بتعاريف متعددة من جانب الاقتصاديين شانه في دلك شان باقي المفاهيم والقضايا الاقتصادية ، ويرجع دلك إلى التباين في وجهات النظر حول مضمون وكدا درجة التكامل الاقتصادي التي تنشا بين الدول المختلفة ، وتستعرض الدراسة فيما يلي مختلف المفاهيم والتعاريف اللغوية والاصطلاحية للتكامل الاقتصادي .

أن كلمة تكامل (intégration) كلمة ذات أصل لاتيني ابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا [1]، وهدا المعنى الوارد في قاموس أكسفورد يتفق تماما مع المعنى الدارج لكلمة تكامل .

ويرد مفهوم كلمة تكامل في القواميس العربية و الفرنسية والانجليزية بنفس المعنى تقريبا ، فتارة ياخد معنى الربط والتجميع وتارة أخرى ياخد معنى الدمج والتوحيد والتكميل والتتميم [2]، كما تدل كلمة التكامل عند الاقتصادي بيلا بلاسا على ربط مجموعة أجزاء إلى بعضها البعض ليتكون

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2007 ، ص 10 .

[2] بوباية ذهبية ريمه ، معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر،2004/ 2005 ، ص 2 .

منها كلا واحدا [1]، في حين يرى محمد محمود الإمام أن كلمة التكامل في السياق العام تعني قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد.

و رغم حداثة لفظ التكامل إلا انه قد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت تمثل إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر، وتجدر الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي يشمل ثلاثة أنواع وهي : التكامل الاقتصادي القومي والتكامل الاقتصادي الإقليمي والتكامل الاقتصادي الدولي :

– فقد يتم التكامل في حدود الدولة الواحدة ويسمى التكامل الاقتصادي القومي أو الوطني مثل توحيد ولايات جنوب وشمال أمريكا وتكوين الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1765 و كذلك اتحاد الزولفرين سنة 1834 بين مختلف المقاطعات الألمانية و الذي تحول إلى وحدة سياسية بعد سبعة و ثلاثين سنة .

– أو قد يتم التكامل في هده الحالة بين مجموعة من الدول ويسمى بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وهو ما تعنى به هده الدراسة .

– وقد يتم بين مختلف دول العالم ويسمى بالتكامل الدولي مثل الجات والمنظمة العالمية للتجارة[2].

ويعتبر لفظ أو مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي حديث نسبيا فلم يكن له تعريف في الاقتصاد قبل سنة 1950 [3] ، اد يرجع الفضل إلى الاقتصادي (Jacob viner) واضع نظرية

---

[1] بيلا بلاسا ، ترجمة راشد البراوي ، نظرية التكامل الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة . 1964 ، ص 9 .

[2] حسن حسبن رمضان ، التكامل الإقليمي بين النظرية و الواقع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 2005 ، ص 06 .

[3] طه عبد العليم طه ، إشكالية التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ،ص 17 .

الاتحاد الجمركي والتي ركزت على آثار التعريفة الجمركية على تنشيط التجارة وتعظيم رفاهية الدول التي تسعى إلى التكامل [1].

الفرع الثاني : المفهوم الاصطلاحي للتكامل :

أولا :المفهوم التقليدي للتكامل :

يعرفه تنبر جن– ويمكن اعتباره من أولى التعريفات – (Tinbergen -j- 1954) بأنه خلق الهيكل المناسب للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء ، حيث تزال كل العوائق المصطنعة بين هده الدول مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد [2]، ويفرق تنبرجن ببن التكامل الايجابي والتكامل السلبي ويعرف التكامل السلبي على انه إلغاء واستبعاد أي قيد على عملية تحرير التجارة وإزالة جميع أشكال العوائق أمام الدول في التكامل ، أما التكامل الايجابي فهو تعديل الآليات والمؤسسات الموجودة بالفعل مع خلق أخرى جديدة تمكن سوق التكامل الجديد من العمل بطريقة أكثر كفاءة وتساعد على تحقيق أهداف الاتحاد [3]، وقد أثبتت التجارب أن التكامل السلبي و المتمثل في إزالة التعريفات والحواجز الجمركية أكثر سهولة من التكامل الايجابي[4] .

ومن الجدير بالذكر أن هده التفرقة تعد بداية لما أطلق عليه التكامل السطحي والتكامل العميق ، فالتكامل السطحي يقتصر على إزالة الحواجز التجارية فقط بين الدول الأعضاء ، أما التكامل العميق فيمتد إلى مدى كبير من الأنشطة كالتجارة في الخدمات والاستثمار وانتقال عناصر الإنتاج ويهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والنظم والأطر المؤسسية بين الدول الأعضاء، كتنسيق المعايير الخاصة بالسلع والنظم القانونية والسياسات المرتبطة بالخدمات والاستثمار ويحتاج إلى قدر كبير من الالتزام السياسي إلى جانب إزالة الحواجز التجارية، و تتميز

---

[1] هيثم إبراهيم جعفر ، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الاروبية المتوسطية وإمكانية تعظيم الاستفادة منها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2006 ، ص 5 .

[2] حسن حسين رمضان ، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

[3] نفس المرجع .

[4] عبير فرحات علي سليمان ، التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة ،1988 ، ص 3 .

اتفاقيات التكامل العميق بأنها قد تولد مكاسب أكثر ايجابية من تلك المترتبة على التكامل السطحي.

و يعرفه بيلا بلاسا(balassa1961) بأنه عملية وحالة ، فبوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، أما بوصفه حالة فانه بالإمكان أن يتمثل في انتفاء وإزالة مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية ، والتكامل الاقتصادي حسبه يمكن أن يتخذ صورا عدة تمثل درجات متفاوتة، وهده الصور هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي التام [1].

ويوضح التعريف السابق ضمنيا الأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، من حيث تحرير التبادل التجاري وتحرير عناصر الإنتاج والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بهدف إزالة كافة صور التمييز الموجودة بينها مما يتطلب أنشاء سلطة فوق قومية تلتزم الدول المتكاملة بقراراتها .

أما الاقتصادي بيندر(pinder 1969) فيقصد به إزالة الفواصل بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء للعمل على خلق و تنفيذ سياسات مشتركة ، ويلاحظ أن هدا التعريف ينطبق على أقصى درجات التكامل[2] .

كما عرفه ماكسيموفا(maksimova 1976) بأنه عملية تنمية العلاقات الراسخة والعميقة لتوزيع عنصر العمل بين الاقتصاديات الدولية وهده عملية لتشكيل أو لتكوين كيان اقتصادي دولي داخلا في إطار مجموعة من الدول والتي لها نفس النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ويتفق (jovanovic N-) مع الجزء الأول من هدا التعريف ، حيث يقول أن التكامل عملية تكتيكية على مستوى عال إلا انه يعترض على الجزء الأخير من التعريف والذي يشترط أن يتم التكامل بين دول متشابهة اقتصاديا واجتماعيا ويؤكد اعتراضه بالاتفاقيات التكاملية التي عقدتها الجماعة الأوروبية مع دول نامية لها مستوى اقل اقتصاديا واجتماعيا [3]، إلا انه هناك من يرى أن هده

---

[1] بيلا بلاسا ترجمة راشد البراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[2] عبير فرحات سليمان ، التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 1 .

[3] نفس المرجع ، ص 4 .

الاتفاقيات التي يستشهد بها لا ترقى إلى مستوى التكامل الاقتصادي ، كذلك فان انضمام اسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية المشتركة قد تعطل كثيرا لانخفاض مستوياتها الاقتصادية مقارنة بدول السوق وبالتالي هناك من يؤيد في هدا الخصوص ماكسيموفا [1].

في الجهة المقابلة ومن وجهة نظر حديثة هناك من يرى انه ليس من الضرورة بمكان أن تكون جميع الدول الداخلة في الفضاء التكاملي متقاربة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي و هو ما يؤيده الفكر التكاملي الحديث ، وهو ما جسد على ارض الواقع بانضمام بلدان أوربا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي وكدا قيام مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا بتأسيس تكتلات اقتصادية إقليمية إلى جانب بلدان نامية على غرار ما حدث بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، ويتم تناول هده القضية بشيء من التفصيل في الأوراق اللاحقة .

و قد عرف كل من ميننس و سوافانت(mennis – sauvant1976) التكامل الاقتصادي على انه العملية التي بمقتضاها تصبح الحدود بين الدول ملغاة وهدا يؤدي إلى تكوين نظام أكثر اتساعا معتقدين بدلك أن التكامل الاقتصادي يتكون من أدوات ربط ودمج للصناعة والإدارة والسياسات الاقتصادية للدول [2].

ويناقش ماكلوب (machlup 1979) التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي فيقول _ أن فكرة التكامل الاقتصادي تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل .

و يضيف انه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه السلعة أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن دلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية مع تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل والإحلال [3] ، و في هدا إشارة إلى أن جميع المدخلات يلزم

---

[1] عبير فرحات سليمان ، المرجع السابق ، ص 4.

[2] نفس المرجع ، ص 5 .

[3] أكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص 43 .

اعتبارها صالحة لإمكان استخدامها في إنتاج جميع المخرجات المتصورة وفي إطار الترابط و التماسك بين جميع النشاطات الاقتصادية .

اد يرى ماكلوب أن جوهر التكامل يكمن في إزالة جميع العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة و رأس المال و المنتجات بوصفها شروطا ضرورية ، هدا بالإضافة إلى إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شانها تامين استمرار عدم التمييز وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه ظروف معينة [1].

ويوافق بيلكمانز(pelkmans 1984) إلى حد بعيد ما دهب إليه مننس و سوافانت اد يرى أن التكامل الاقتصادي يقتصر على إزالة الحدود الاقتصادية بين دولتين أو أكثر مقتصرا بدلك في تعريفه على أدنى درجات التكامل وهي منطقة التجارة الحرة [2].

أما كارل دويتش فيرى أن التكامل يعبر عن علاقة بين مجموعة من الدول تعتمد فيها هده الدول على بعضها البعض لإيجاد خصائص معينة لنظام إقليمي تعجز عن بناءه بمفردها وأن السعي لتحقيق هدا التكامل يعكس رغبة هده الدول في البحث عن مستقبل يتجاوز في رؤيته حدودها [3].

و يرى غونار ميردال(Gunnar merdal) أن التكامل الاقتصادي هو تعبير عن العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز فيما بين الوحدات المختلفة والتي تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج سواء على المستوى القومي أو الدولي [4]، وبالتالي يكون ميردال قد ركز على توحيد السياسة الاقتصادية في مجال توزيع الثروة وفي المجالات النقدية والإنتاجية[5].

---

[1] إكرام عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص 44 .

[2] عبير فرحات سليمان، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

[3] هيثم إبراهيم جعفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

[4] أمل علي علي عزت ، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،2000 ، ص 2 .

[5] هيثم إبراهيم جعفر ، المرجع السابق، ص 6 .

كما ينظر العالم كوهنرث (kohnert) إلى التكامل بصورة موضوعية ، حيث يعرفه بأنه عملية تؤدي إلى تغييرات هيكلية عميقة الجذور في الاقتصاد القومي وتخلق نسبا اقتصادية جديدة تساعد على ادابة الفوارق و التعاون بين البلدان المتكاملة الأمر الذي يترتب عليه في النهاية رفع إنتاجية العمل [1].

و يرى كل من ماريير و مونتياس(monteas1988 – marer) أن الاقتصاديات المتكاملة يتوازن فيها التوزيع الجغرافي للعمالة ، وعلى الرغم من أنها عادة لا يكون لديها حد أدنى واضح للتجارة ليقال أنها متكاملة إلا أنهما أضافا عناصر أخرى غير السلع والخدمات ليقال أن تلك الدول متكاملة ، هده العناصر هي رأس المال والعمالة والتكنولوجيا، وبناءا عليه فهما يعرفان التكامل الاقتصادي على انه حرية انتقال السلع و الخدمات و العمالة ورأس المال و التكنولوجيا بين الدول المشتركة [2] .

كما لاحظ روبسون (robson 1987) أن التكامل الاقتصادي مرتبط بالاستخدام الكفء للموارد لدا عرفه بأنه كفاءة استخدام الموارد و حرية انتقال السلع و عناصر الإنتاج و انعدام الحواجز بين الدول المشتركة [3]، ويلاحظ أن هدا التعريف لم يغط كافة الترتيبات التي يمكن أن تتم بين الدول وانه اقتصر على مرحلة منها وهي السوق المشتركة ، إلا انه تميز بإشارته لكفاءة الدول المتكاملة في استخدام مواردها، إلا أن روبسون اعتبر أن المكاسب الاقتصادية المتوقعة من التكامل الاقتصادي والمتمثلة في زيادة مستوى معدل نمو الناتج أو احد مكوناته هي الدافع الأساسي لمشاركة الدول في التكامل الاقتصادي الدولي وبدلك يكون قد ركز على المكاسب الاقتصادية للتكامل [4] .

و يلاحظ أن هدا التعريف لم يعط كافة الترتيبات التي يمكن أن تتم بين الدول وانه اقتصر على مرحلة منها وهي السوق المشتركة، إلا انه تميز بإشارته لكفاءة الدول المشاركة في استخدام مواردها.

---

[1] هيثم إبراهيم جعفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

[2] عبير فرحات سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

[3] نفس المرجع ، ص 6 .

[4] هيثم إبراهيم جعفر، المرجع السابق ، ص 7 .

أما الاقتصادي (فان سرجييه) فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال ، وهدا القرار يتطلب حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، بمعنى إزالة كافة القيود في العلاقات التجارية بل وعدم وضع قيود جديدة ، وفي هدا الإطار يراه البعض على انه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينهما وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع [1].

ويعرف لبيب شقير التكامل الاقتصادي بأنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجاته المتصاعدة ، والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية وبعدها يأتي التكامل الاقتصادي الكامل ، ودلك حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف [2]، ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادي الإقليمي حسبه بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يجري إنشاءها، وتستخدم وسائل و أدوات متنوعة و متباينة لتحقيق هده الأهداف التي تتوقف عليها طبيعة هده الوسائل و الأدوات و مداها، و من هنا فان فكرة التكامل و عمليته لا تقتصران في دوافعهما و طبيعتهما و أثرهما على الجانب الاقتصادي وحده و لكنهما تخضعان للعديد من العوامل المركبة من سياسية و تاريخية و جيوسياسية فضلا عن كونهما تجريان حسب كل حالة في إطار نظم و ظروف دولية ذات طبيعة معقدة ومركبة هي الأخرى مما يجعل من الضروري دراسة هده الجوانب جميعا لفهم الطبيعة الحقيقية والعميقة لعملية التكامل الاقتصادي [3] .

كما عرف محمد محمود الإمام التكامل الاقتصادي بأنه أن تسعى مجموعة من الدول المستقلة إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا، أي كدولة واحدة في واحد أو أكثر من نواحي النشاط الإنساني، ويحدث هدا في الغالب لدول ضمن إقليم

---

[1] بجاوية سهام ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلو م الاقتصادية وعلو م التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 106 .

[2] محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها و توقعاتها ، الجزء الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 ،ص 82 .

[3] نفس المرجع ، ص 82 .

جغرافي معين لدلك يطلق عليه تكامل اقتصادي إقليمي، وهو يتفاوت من حيث أبعاده من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة فاتحاد اقتصادي فوحدة اقتصادية[1].

وهناك من يعرفه على انه عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق المزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تعزيز تنميتها إقليميا ومحليا وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية ، وهدا يؤكد أولوية شرطية القرار السياسي الموحد في ظل ظروف موضوعية تخدم العملية التكاملية [2].

ثانيا :المفهوم الحديث للتكامل:

يعرف الاجرا(1994 al agraa) التكامل على انه إزالة كل صور التمييز التجاري بين الاقتصاديات المشتركة في التكامل مع إقامة بعض عناصر التعاون والتنسيق بينها [3].

ويعرفه وينترز (winters1996) على انه عملية تخفيض الحواجز التجارية بين مجموعة من الدول التي ليس بالضرورة أن تقع في ذات الإقليم الجغرافي ، وطبقا لهدا التعريف فان السمة الأساسية المميزة للتكامل الإقليمي هي تحرير التجارة و لكن بصورة تفضيلية ، حيث يكون التحرير بالنسبة لبعض الدول دون غيرها [4].

ومن المعروف أن التكامل الاقتصادي بين الدول ياخد أشكالا مختلفة والتي ستتناولها الدراسة في الأوراق القادمة بمزيد من التفصيل كالترتيبات التجارية التفضيلية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية والوحدات الاندماجية ، فهناك من ياخد بتعريف واسع للتكامل الاقتصادي دون ان يشمل جميع أنواع التكامل السابق ذكرها ، حيث يعتبره كل الترتيبات المتفق عليها بين دولتين أو أكثر والتي تتم بناء عليها المعاملات الاقتصادية بينها على أسس أفضل من تلك المطبقة على سائر الدول غير الأعضاء في هده الاتفاقيات ،

---

[1] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 1 .

[2] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

[3] حسن حسين رمضان نظر ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

[4] نفس المرجع ، ص 7 .

والواقع أن كلمة أفضل تعني بالضرورة أن الدول غير الأعضاء في التكامل الإقليمي يتم التمييز ضدها , كما تجدر الإشارة إلى أن هدا المفهوم الواسع للتكامل يشمل الاتفاقيات التفضيلية بين دول لا ينطبق علبيها بالضرورة أي تعريف منطقي للإقليم [1].

فقد اثبثت التجربة ظهور تجمعات لا تكتسب صفة الإقليم المباشرة ، بل تضم عددا من الدول ذات نهج مشترك ومتماثل عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي يطلق عليها في بعض الأحيان بالمجالات الاقتصادية الكبرى مصحوبة مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة أي دول نامية ودول متقدمة[2].

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن عملية التكامل الاقتصادي ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد و الشمول و من بعد المدى في العلاقات الاقتصادية و السياسية ، كما أنها هدفت بشكل خاص إلى إزالة التشوهات الجمركية التي تقف كعائق أمام حرية التجارة و دلك بغرض الوصول إلى تعظيم رفاهية الدول المتكاملة، كما أنها ترتبط في بعض الأحيان بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني للأطراف في عملية التكامل وبالتالي تمر بمجموعة من المراحل.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي ، فهناك من يرى في هدا الصدد أن الفرق بينهما يتعلق بالكيف كما يتعلق بالكم ، فبينما يتضمن التعاون الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، تشتمل عملية التكامل الاقتصادي على التدابير المؤدية إلى القضاء على قدر من التمييز ، ومثال دلك أن الاتفاقات الدولية بشان السياسات التجارية تدخل في مجال التعاون الدولي ، بينما إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة عمل من أعمال التكامل الاقتصادي لدلك عندما نفرق بين التعاون و التكامل نسلط النظر على خواص التكامل الأساسية ونضفي على الفكرة معنى محددا دون أن نوشوشها بغير داع بان ندخل فيها أفعالا منوعة تعتبر في نطاق التعاون الدولي [3] .

---

[1] أمينة أمين حلمي ، الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية : مسح مرجعي ، أوراق اقتصادية مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة، القاهر ، 2003 ، ص 13 .

[2] محمد عباس محرزي ، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 2 .

[3] بيلا بلاسا ، ترجمة راشد البراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

ويذهب آخرون في نفس السياق فهناك من يرى أن التعاون الاقتصادي يهدف إلى تسهيل التبادل التجاري والتقليل من العقبات والمشكلات أمام العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التقليل من القيود وصور التمييز ، أما التكامل الاقتصادي فيهدف إلى زيادة وتدعيم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال إزالة وإلغاء الحواجز والقيود وكافة صور التمييز أمامها ، وبالتالي العمل على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والدولية ومن ثم فان أي تصرف يتضمن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة يعتبر عملا من أعمال التكامل الاقتصادي [1].

المطلب الثاني: صيغ و مراحل التكامل الاقتصادي وفق المنهج التجاري (المنهج القديم):

للتكامل الاقتصادي عددا من الصيغ أو المراحل التي تختلف حسب قيام الدول الأعضاء بتحقيق العناصر التي يقوم عليها التكامل على أساس أن تحقيق كل عنصر يمثل مرحلة معينة أو صيغة معينة من صيغ التكامل تمثل درجة أعلى من سابقاتها و فقا لمبدأ التدرج ، وهو ما تبناه الاقتصادي بيلا بلاسا عند صياغته لمراحل النظرية الوظيفية المحدثة للتكامل بالتدرج حسب تصاعد درجة الايجابية في الأدوات المستخدمة حتى الصورة النهائية في شكل اندماج اقتصادي تام ، ويمكن حصر هده المراحل في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والوحدة الاقتصادية.

الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة :

هي اتفاقية تعقدها الدول الأطراف يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي ، أي تلك التي يتم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة مع احتفاظ كل دولة بتعريتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة[2] ، وتعتبر هده الأخيرة من أكثر الترتيبات الإقليمية انتشارا على المستوى العالمي وتمثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا، وكدا اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من أهم الأمثلة على دلك .

تسمح اتفاقية منطقة التجارة الحرة باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي العالم ، وهو ما يمثل تهديدا بحدوث ظاهرة التسلل التجاري والتي تعني دخول السلع إلى الدولة العضو ذات التعريفة الجمركية الأقل ثم إعادة تصديرها إلى

---

[1] عزت المراكبي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1999 ، ص 80 .

[2] عبير فرحات علي سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

باقي دول منطقة التجارة الحرة ولدلك تلجا هده الدول إلى تبني قواعد المنشأ التي تحدد الشروط الواجب توافرها في السلعة لإكسابها صفة المنشأ الوطني للدولة المصدرة بحيث لا تتمتع السلعة بميزة الإعفاء الجمركي إلا في حالة انطباق قواعد المنشأ عليها [1] ، ويسهل تحديد منشأ السلعة عندما يتم إنتاجها بالكامل في دولة واحدة ، ولكن يصعب دلك عندما يتم إنتاج السلعة في أكثر من دولة وعليه يتم استخدام مجموعة من المعايير لتحديد المنشا ، كمعيار السلع المتحصل عليها بالكامل ومعيار تغيير البند الجمركي للسلعة ومعيار القيمة المضافة ومعيار التحويلات الجوهرية

الفرع الثاني : الاتحاد الجمركي:

يتضمن الاتحاد الجمركي إضافة إلى ما تاخد به منطقة التجارة الحرة من إلغاء للرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الأقطار الأطراف التزام هده الدول بتوحيد أنظمتها الجمركية ودلك بتطبيق تعريفة جمركية واحدة تجاه دول العالم الخارجي تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة من قبل قيام الاتحاد ، وعليه يمكن أن يكون معدل التعريفة الخارجية المشترك غير مرتفع عن المعدل السابق للتعريفات الموجودة في الدول الأعضاء وعليه يمكن تعويض الدول المتضررة عند تطبيق هدا المستوى من التعريفات حيث تتولى جهة إقليمية تشارك فيها الأقطار الأعضاء إدارة السياسة الجمركية للجميع [2]، ومن أمثلة دلك البنلوكس وهو الاتحاد الجمركي بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ الذي أقيم عام 1948 ثم أصبح الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد انضمام ألمانيا وفرنسا وايطاليا سنة 1958 .

الفرع الثالث : السوق المشتركة:

تعمل السوق المشتركة بالإضافة إلى ما تم تحقيقه على مستوى الاتحاد الجمركي على تحرير مختلف عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء حيث تضمن تحرير حركة السلع وضمان الحق في التأسيس وحرية ممارسة المهن وممارسة النشاط الاقتصادي وتحرير تجارة الخدمات

---

[1] حسن حسين رمضان نظر ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ، من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، القاهرة، 2006 ، ص 18 .

بالإضافة إلى تحرير العمالة ورأس المال ودلك على نحو ما قامت به بلدان أوروبا سنة 1993 وكدا بلدان مجموعة المركسور(البرازيل و الأرجنتين و الارجواي و البراجواي) سنة 1991[1].

الفرع الرابع : الاتحاد الاقتصادي :

تضيف هده المرحلة أو الصيغة إلى ما حققته سابقاتها من إلغاء القيود على التجارة و عناصر الإنتاج قدر اكبر من خطوات التكامل الايجابي ودلك بإحداث تنسيق في السياسات المختلفة للدول الأعضاء كالسياسات النقدية والمالية والزراعية وغيرها من السياسات الاقتصادية ودلك عملا على القضاء على التمييز في المعاملة الراجع إلى الاختلاف في تلك السياسات، ومن أمثلة دلك تعميق الاتحاد الأوروبي ليشمل اتحاد اقتصادي بعملة موحدة [2] .

الفرع الخامس : الوحدة الاقتصادية:

تعني الاندماج الاقتصادي الكامل وهي أقوى مراحل وصيغ التكامل ، ففيها لا يتم الاكتفاء بتحرير كامل لحركات السلع وعناصر الإنتاج بين الأقطار الأطراف والعمل على تنسيق السياسات ، بل يجري توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية بحيث تتحول الدول المندمجة إلى اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء[3].

حظي هدا المنهج بقبول واسع فكانت التجربة الأوروبية بمثابة التطبيق الفعلي له على ارض الواقع ، اد ينطلق في مجال التجارة أي بما يعرف بتكامل التجارة ثم يضيف تكامل عناصر الإنتاج ويضيف إليهما تكامل السياسات ، وما يجمع بين هده الصور جميعا أنها تحقق التكامل من خلال الأسواق المختلفة أسواق السلع و أسواق عناصر الإنتاج والأدوات المستخدمة في إدارة هده الأسواق وهي أدوات السياسة الاقتصادية كما هي معروفة في الاقتصاديات التي تعمل وفق نظام السوق ، لدلك فان هدا المنهج يعتبر انه تكامل عن طريق آليات السوق .

---

[1]Karine duprelle , la régionalisation en Afrique orientale :entre impératif de développent et dynamique politique, doctorat en sciences économiques, université des sciences et technologie de Lille, faculté des sciences économiques et sociales, France ,2001, p218.

[2] حسن حسين رمضان نظر ، مرجع سبق ذكره ، ص –9 .

[3] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

والتمييز السابق بين المراحل والصيغ الخمسة هو تقسيم لأغراض التصنيف ،اد يمكن أن تتداخل بعض الصيغ وخاصة عملية تنسيق السياسات التي يمكن أن تظهر في مراحل مبكرة.

وتعتبر الثلاث أشكال الأولى هي أكثر أشكال التكامل الإقليمي انتشارا في الواقع العملي ، حيث أنها اقل تعقيدا فلا تتطلب سوى إزالة الحواجز على حركة السلع فقط أو على كل من السلع وعناصر الإنتاج ، بالتالي يترتب عليها تنازل بسيط نسبيا عن السيادة الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء على عكس الاتحاد الاقتصادي الذي يتطلب انتقال هده السيادة إلى جهة مركزية عليا [1].

ويمكن التمييز بين هده الأشكال للتكامل وفقا لمفهوم التكامل السطحي والعميق الذي تم توضيحه فيما سبق آلياته فتندرج منطقة التجارة الحرة تحت التكامل السطحي حيث أنها لا تتطلب تبني أي سياسات خارجية مشتركة أما الأشكال الأخرى فتندرج تحت التكامل العميق حيث تحتوي كل منها على عنصر واحد على الأقل من عناصره ، إلا انه واقعيا أوضحت التجارب أن معظم بل كل اتفاقيات التكامل الإقليمي أيا كان شكلها تتطلب بعض عناصر التكامل العميق من حيث تنسيق السياسات والمؤسسات المختلفة في الدول الأعضاء لتحقيق المزايا المرجوة من التكامل.

ويضيف بعض الكتاب إلى المراحل الخمسة السابقة مرحلة أخرى في بداية العملية التكاملية وهي اتفاقية التجارة التفضيلية و يقصد بها الاتفاق على ترتيبات يتم بمقتضاها تخفيف القيود وتخفيض الرسوم الجمركية على جميع أو بعض الواردات التي يكون مصدرها الدول الأعضاء في الاتفاقية مقارنة بتلك المفروضة على الواردات ذاتها التي يكون مصدرها من دول غير منضمة إلى الاتفاقية [2] .

المطلب الثالث : مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي :

ستحاول الدراسة تلخيص أهم ما تضمنته الأدبيات من نظريات للتكامل الإقليمي وتوضيح موقع البعد الاقتصادي منها فيما يلي:

[1] حسن حسين رمضان نظر ،مرجع سبق ذكره ،ص 10 .

[2] هيثم إبراهيم جعفر ، مرجع سبق ذكره ،ص 8 .

الفرع الأول : المنهج الاتحادي:

يقصد به اتحاد جماعات سياسية فيما بينها دون أن تفقد استقلاليتها الذاتية ، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة فوق وطنية تحل محل السلطات القطرية في الشؤون الاتحادية كتلك التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يتم التوفيق بين ما تتولاه السلطات المركزية وما يترك للولايات من سلطات ، ومن ايجابياتها أنها تتيح للأعضاء فرصة الاحتفاظ بهامش مناسب من الخيارات التي تجعلهم لا يشعرون بان التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إرادة جهة غريبة لا تهتم بمصالحهم وخصوصياتهم التي كانوا يتحكمون فيها على المستوى القطري.

الفرع الثاني : المنهج التعاملي:

يرى كارل دويتش ضرورة إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الدول المعنية بالتكامل ، ولكن دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة ، ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي النفسي دورا مهما ، حيث يؤدي تزايد حجم التشابكات الناتجة عن زيادة المعاملات خلال فترة من الزمن إلى نشأة الشعور بالجماعة ، أي تقارب في المصالح وتشابه في المعتقدات والقيم و السلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم وهو ما يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهدا النوع من العلاقات والتي لا تكون كلها بالضرورة اقتصادية[1] ، غير أن المنادين بهدا المنهج لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي كما انه من الصعب التعرف على الوزن الذي تكتسبه كل من المعاملات في تحديد متطلبات التكامل ، كما أن هدا المنهج لا يرى ضرورة بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل .

الفرع الثالث : المنهج الوظيفي:

من أنصار هدا المنهج ديفيد متراني ، حيث يتفق المنهج الوظيفي مع ما نادى به المنهج التعاملي من التدرج كبديل للتحول المباشر إلى حالة الوحدة شريطة البدء بالنواحي الأقل إثارة للخلاف والتي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها ، على أن يصاحب دلك التنازل عن بعض الوظائف

[1] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

إلى مؤسسات إقليمية تنقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت من وظائف واختصاص حكومات الدولة القطرية ، وهو ما يساهم في تقبل وترسيخ فكرة التكامل في حد ذاتها إلا أن هدا الأخير أكد على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل والتخلي على الجانب السياسي ، ورأى ضرورة التركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة ويرى ضرورة إقامة مؤسسات فوق وطنية تقوم الدول ينقل جزء من سيادتها في المجالات الفنية إليها مع احتفاظها بسيادتها السياسية[1].

الفرع الرابع : المنهج الوظيفي الجديد :

يعتبر ارنست هانس من أهم منظري هدا المنهج والذي انطلق من نقد الأفكار الوظيفية لديفيد مثراني وخاصة تلك المتعلقة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والفنية بما فيها الاقتصادية في عملية التكامل ، حيث قدم هدا الأخير مفهوما جديدا هو مفهوم الانتشار لتفسير التداخل بين عملية الاندماج الفني والاندماج السياسي حيث يرى أن الاندماج في القطاعات الوظيفية الفنية سوف يقود بشكل تدريجي إلى عمليات اندماج أوسع بما فيها المجال السياسي .

لا تقدم في حقيقة الأمر هده النظرية شكلا نهائيا لعملية الاندماج إلا أنها تحدد مفهوما دقيقا لفوق القومية على انه لا يعني نقل سيادة الدول إلى مستوى فوق مستوى الدولة ، ولكن يعني تجميعا لسيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى على أن تتم ممارسة هده السيادة بشكل مشترك وليس منفرد وكثيرا ما تستخدم هده النظرية لتفسير تطور الاتحاد الاوروبي[2] .

الفرع الخامس : مقارنة بين مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي :

لا يمكن اعتبار المنهج الاتحادي في الحقيقة نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق بل هو في الواقع بمثابة إستراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي.

يعجز المنهج التعاملي المنادي بكثافة المعاملات كمدخل للتكامل عن الالتزام بأطر مرحلية لعملية التكامل ، إلا أن كل من المنهجين الوظيفي و الوظيفي الجديد يتطلبان أن يتخذ العمل

---

[1] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا ،صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص 18 .

[2] المرجع السابق ، ص 19 .

شكلا مرحليا يجري فيه الانتقال إلى مرحلة بعد نجاح سابقتها مما يؤدي إلى تكثيف للمعاملات كنتيجة لا كسبب في التكامل كالمنهج التعاملي .

ومن جهة أخرى فان اتساع نطاق المجالات التي تتولاها سلطات إقليمية فوق وطنية وفق المنهجين الوظيفيين هو نتيجة وليس بالضرورة سبب في الانتقال إلى مراحل أعلى من التكامل ، فالنجاح قد يدفع إلى الاخد بمزيد من الخطوات نحو الاندماج التام ، إلا أن تعثر بعض المراحل قد يوقف مسيرة التكامل ، وفي هدا الصدد نجد أن المنهج الوظيفي الجديد يختلف عن سابقه في انه يحدد مرحلة البداية في مجالات اقتصادية بدلا من تلك الأقل إثارة للخلاف كما انه يقدم تعريفا دقيقا لمفهوم السلطة الفوق وطنية .

مما سبق يمكن القول أن المنهج التعاملي كنظرية يمكن الرجوع إليه عندما يواجه التكامل الإقليمي مشاكل تعوق استمراره ، وتجدر الإشارة هنا أن قضية التنبؤ تعتبر من أهم نقاط الضعف في نظريات التكامل ، خاصة بعد أن زادت الروابط العالمية نتيجة تنامي حركة العولمة والتي دفعت باتجاه تكامل إقليمي بمنهج جديد يختلف في مواصفاته عما تعالجه نظريات التكامل بمعناه التقليدي.

المطلب الرابع: التكامل الاقتصادي الإقليمي وفق المنهج الحديث :

يعد دفع عجلة النمو الاقتصادي و تعظيم مستوى الرفاهية وتحسين أسس التخصص و تقسيم العمل الدوليين وزيادة قدرة البلدان المتكاملة على الدخول في مجالات صناعية جديدة وجدب استثمارات أجنبية إليها من أهم ما تهدف إليه تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي ، حيث اهتم بعض الاقتصاديين بتفسير ظاهرة عودة انتشار تجارب التكامل الاقتصادي مع مطلع التسعينات وأطلقوا عليها الإقليمية الجديدة في إشارة إلى التكامل الاقتصادي وفق المنهج الجديد وقاموا بمقارنتها بتلك التي سادت في الستينات وعرفوها بالإقليمية القديمة والتي يراد بها التكامل الاقتصادي وفق المنهج القديم [1].

الفرع الأول : دوافع ظهور التكامل الاقتصادي وفق المنهج الحديث :

– باستثناء عدد محدود من تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي كالاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لمنطقة الكاريبي وجماعة المركوسور ، فان غالبية محاولات التكامل توقفت عند محاولة

[1] أمينة أمين حلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

إنشاء منطقة تجارة حرة أو مجرد اتفاقيات تجارية تفضيلية ، وبالتالي لم تستطع تحقيق نتائج ملموسة للتنمية التي هي المقصد الرئيسي للتكامل ، وهو ما أدى إلى توقف بعضها بينما جرت محاولات لإحياء بعضها الآخر في صيغ جديدة .

– أن اغلب تجارب التكامل بين الدول النامية معا (جنوب جنوب) لم يحالفها النجاح وارجع الباحثون دلك أن هده الأخيرة قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات إلى المستوى الإقليمي ، فقد وفرت الدول الأعضاء فيها لبعضها البعض حرية النفاد إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم وقامت بفرض حواجز تجارية مرتفعة على العالم الخارجي، أي أن هده التكتلات الإقليمية قامت أساسا على تحويل التجارة ، كما أن محاولات تخطيط و إدارة تخصيص الموارد في عدة دول نامية باءت بالفشل و تشابكت مع الأمور السياسية [1].

– ظهور العديد من المتغيرات الجديدة على الساحة العالمية كانهيار نظام القطبية الثنائية وتحول بلدان المنظومة الاشتراكية إلى اقتصاد السوق وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية وتنامي ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرتها على التجارة العالمية ، حيث أصبحت التجارة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات تمثل الغالبية العظمى من التجارة العالمية ، بالإضافة إلى اختلال موازين القوى في السوق العالمي مع صعود قوى اقتصادية جديدة كبلدان الشرق الأقصى وجنوب شرق أسيا وتوجه الولايات المتحدة الأمريكية كدولة راعية للتحرير التجاري المتعدد الأطراف إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار النافتا .

– بروز قضايا جديدة على الساحة العالمية مثل التلوث البيئي و الهجرة غير الشرعية والمخدرات والإرهاب وهي قضايا لا يمكن حلها بالصراع وإنما عن طريق التعاون و التكامل [2]

– ادا كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير الأمن والسلام وإنهاء الحروب التي أنهكت العالم(التجربة الأوروبية بالنسبة للدول المتقدمة) أو تامين أعضاء التجمع من تبعات الاستعمار وتحقيق التنمية المتكافئة لدول نامية حصلت قريبا على استقلالها (تجارب التكامل بين البلدان النامية و الاشتراكية)، فان الدوافع السياسية في التجارب التكاملية الجديدة تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة في شكل العمل على دعم الاستقرار السياسي والقضاء على ما يتعرض له

[1] أمينة أمين حلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

[2] هويدي عبد الجليل ،انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012 – 2013، ص25 .

الأعضاء الأقل تقدما من عوامل تدمر قد تتحول إلى حركات أصولية تغدي مشاعر الكره للدول الأغنى وشعوبها [1] .

– محاولة الدول المتقدمة التملص من المزايا التي كانت تقدم للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل على اعتبار أن قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 قد أنهى عهد النظم التفضيلية والإضافة إلى محاولة هده الأخيرة التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات .

الفرع الثاني : مظاهر التكامل الاقتصادي وفق المنهج الحديث :

أخد المنهج الحديث في التكامل الاقتصادي مظهرين أساسين [2]:

– تكامل تجاري إقليمي قائم على فرضية تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء.

– انه قائم على أساس التخصص و تقسيم العامل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هدا التخصص والتقسيم في العمل .

الفرع الثالث : مميزات التكامل الإقليمي وفق المنهج الحديث :

يتميز هدا المنهج بمجموعة من المميزات يتم التطرق إليها فيما يلي على النحو التالي :

أولا:الميزة الأولى : التباين في مستويات النمو والتنمية :

يجمع المنهج الحديث للتكامل بين دول غنية ودول نامية (شمال – جنوب) ، حيث يقوم هدا الأخير على التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة تتولى القيادة .

---

[1] محمد محمود الإمام ، محمد محمود الإمام , اتفاقية المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي , مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد السابع , القاهرة , 1997 , ص 12 ، ص 12 .

[2] علاوي محمد لحسن ، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، جامعة ورقلة ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009، ص 109 .

ثانيا: الميزة الثانية : الهدف من التكامل :

يقف هدا المنهج عند حدود إقامة منطقة تجارة حرة كمرحلة نهائية ، بالإضافة إلى دفع الدول الأقل تقدما إلى الارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية بفتح أسواقها أمام التدفقات التجارية والرأسمالية من الدول المتقدمة وتعديل نظمها الاقتصادية من خلال برامج للإصلاح الاقتصادي، مع ادعاء الدول المتقدمة أن هدا يزيد من قدرة الدول النامية على التنافس العالمي ومن ثم جدب استثمارات من مناطق أخرى .

ثالثا: حركة عناصر الإنتاج :

تستبعد الصيغة الحديثة للتكامل حركة عنصر العمل كما سبقت الإشارة إليه ولا سميا في الاتجاه من الجنوب إلى الشمال ، حتى انه يمكن اعتبار هدا الاستبعاد كمحور أساسي لظهور هدا المنهج الحديث كما تشير الأدبيات التي صيغت حول النافتا سنة 1994 ، خاصة في ظل تصاعد معدلات البطالة في البلدان المتقدمة مع الإبقاء على حرية حركة رأس المال.

رابعا :الميزة الرابعة : الإقليم :

لا يقتصر المنهج الحديث للتكامل على مجموعة من الدول المتقاربة التي تقع ضمن إقليم معين ، فهو عبارة عن تجمع بين إقليمين أو أكثر وليس إقليم واحد ، ويعتبر تجمع الابيك نموذجا له .

خامسا : الميزة الخامسة : تماثل الالتزامات:

تماثل جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو والتنمية من حيث الالتزامات ، فالتعامل هو بين أنداد في الالتزامات وشركاء في التجارة .

الفرع الرابع : أوجه الاختلاف بين المنهجين التقليدي والحديث وموقف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية منهما :

تلخص بيانات الجدول رقم (1/1) مختلف أوجه الاختلاف بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل

جدول رقم (1/1) نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	المنهج الحديث للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس و تقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات و تبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض مند البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن اكبر لمصالح الشركات عابرة القوميات ومصالح الدول الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القائم بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصادر: محمد محمود الإمام ، اتفاقية المشاركة الأوروبية المتوسطية وموقفها من الفكر التكاملي،مرجع سبق ذكره،ص 15
هيثم إبراهيم جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

تمثل الشراكة الاورومتوسطية تجمعا بين إقليمي شمال البحر الأبيض المتوسط وهي بلدان الاتحاد الاوروبي المتقدمة و جنوب البحر الأبيض المتوسط إن صح التعبير العربية وهي بلدان نامية واقل تقدما من بلدان الاتحاد الاوروبي (تكامل شمال جنوب) ، فلا تنتمي أطراف الشراكة إلى نفس الإقليم مع التباين الواضح في مستويات النمو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي بدلك تختلف عن تجارب التكامل التي سادت في السابق والتي كانت تجمع بين دولا متقدمة (شمال – شمال) و دولا نامية (جنوب – جنوب) .

كما تقوم اتفاقيات الشراكة على الالتزامات المتبادلة بين الطرفين ، بمعنى أن يلتزم الاتحاد بإعفاء صادرات الشركاء المتوسطيين إلى أسواقه مع التزام الدول المتوسطية ومنها الجزائر بإعفاء الصادرات الأوروبية إلى أسواقها.

تقتصر الشراكة على إقامة منطقة تجارة حرة و تتوقف عندها كحد نهائي مع إقرار حرية انتقال رأس المال خاصة من دول الاتحاد إلى الدول الشريكة في شكل مساعدات مالية واستثمارات أجنبية مباشرة ، مع استبعاد حرية حركة عنصر العمل خاصة من الدول الشريكة إلى الدول الاتحاد الاوروبي ، وهي بالتالي تختلف عن المنهج التقليدي للتكامل القائم على التدرج المرحلي من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الاقتصادي .

كما قامت اتفاقيات الشراكة على ضرورة إتباع الدول الشريكة لسياسات معينة مفروضة من طرف الاتحاد الاوروبي كدعم اقتصاد السوق و التحول إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى العديد من مجلات التعاون .

في ضوء ما تم التطرق إليه سابقا نجد أن هناك اختلاف واضح بين اتفاقيات المشاركة واتفاقيات التكامل الإقليمي التقليدية ، بحيث يصعب اعتبار المشاركة إحدى درجات التكامل الاقتصادي ، وإنما هي تدخل ضمن صيغة جديدة للعلاقات الاقتصادية الإقليمية غير تلك التي سادت الفكر التكاملي التقليدي والتي يطلق عليها بالتكامل الاقتصادي وفق المنهج الحديث .

المبحث الثاني

تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي

تعددت التجارب التكاملية في مختلف أنحاء العالم ، في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين سواء بين الدول المتقدمة أو الدول النامية واختلفت المناهج فيما بينها وتفاوتت في أبعادها وحظها من النجاح ، ومع ظهور المنهج الحديث للتكامل ظهرت تجارب تكاملية من نوع جديد جمعت الدول المتقدمة إلى جانب الدول النامية ، وفي هدا السياق يتناول هدا المبحث موقف التكامل الاقتصادي الإقليمي بمفهومه القديم والحديث من التحرير التجاري المتعدد الأطراف وكدا لمحة عن تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار المنظمة العالمية للتجارة :

الفرع الأول : علاقة التحرير التجاري الإقليمي بالنظام التجاري المتعدد الأطراف :

يعتبر مفهوم التعددية في غالب الأدبيات الاقتصادية مرادفا لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف والذي نشا بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي دخلت حيز النفاد سنة 1948 ، و يعتبر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المنصوص عليه في المادة الأولى من هده الاتفاقية هو جوهر هدا النظام ، وعقدت الجات مند إنشائها العديد من الجولات التفاوضية أسفرت عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 [1] ، والتي تعتبر من أهم المؤسسات الراعية للعولمة على المستوى العالمي ، اد تنادي بتحرير التجارة في السلع والخدمات على المستوى العالمي وتشرف على حماية حقوق الملكية الفكرية وبعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار كما تشرف المنظمة على مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتسوية المنازعات التجارية فيما بينهم .

ومع تزايد الدعوة إلى العولمة و التحرير التجاري المتعدد الأطراف و إطلاق حرية السوق و المنافسة تزايدت النزعة الدولية نحو التكامل الاقتصادي بين الدول و دلك لفتح الأسواق على المستوى الإقليمي بهدف توفير الحماية من المنافسة الاقتصادية وزيادة القوة التفاوضية في ظل

[1] أمينة أمين حلمي ، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

الانفتاح التجاري العالمي ، فهناك من يرى أن الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي يعد أمرا ضروريا للحد من آثار العولمة [1] .

أن تسارع وتيرة التكامل الاقتصادي قد دفع العديد من الباحثين إلى طرح الكثير من التساؤلات عن وضعه القانوني و طبيعة العلاقة والتأثيرات التي تربطه مع النظام التجاري المتعدد الأطراف أو المنظمة العالمية للتجارة ، فهناك من يرى أنه يحفز(مكمل للعولمة) التحرير التجاري المتعدد الأطراف ، وهناك من يرى أنه يعيقه (مناقض للعولمة) ، وفي الواقع لقد أثير نقاش كبير حول هده النقطة اد كانت محل خلاف كبير مند الجولات الأولى لمفاوضات الجات وحتى بعد ظهور المنظمة العلمية للتجارة .

وفي الحقيقة قبل الفصل في شكل العلاقة يجب الإشارة إلى المواد المنظمة للتكامل الاقتصادي ضمن المنظمة العالمية للتجارة والتي نلخصها في ما يلي [2] :

– المادة 24 من الجات: وهي معنية بتشكيل مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات بين الدول الأعضاء وكيفية تطبيق تعريفة موحدة والإعلان عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية تسوية المنازعات .

–المادة 05 : من الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتس) وتأتي تحت عنوان التكامل الاقتصادي وتهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وإزالة الإجراءات التمييزية القائمة وحظر تطبيق أي إجراءات تمييزية جديدة والمعاملة التمييزية للأشخاص الاعتباريين وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات باتفاقيات التكامل الاقتصادي.

انطلاقا من نص المادة 24 من الجات و المادة 05 من الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتس) يسمح لأي دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتكوين منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي ، وهتين المادتين هما الطريق الوحيد لإقامة تجارب تكاملية والشرط الرئيسي في ظلهما يتمثل في ألا يكون تبادل التفظيلات جزئيا بل بجب إلغاء الجمارك وغيرها من الحواجز التجارية المقيدة على كل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في التكامل

---

[1] عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/ 2007، ص 118 .

[2] علاوي محمد لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 112 .

الاقتصادي ولا يسمح للدول الأعضاء برفع جماركها الخارجية على باقي دول العالم غير الأعضاء في التكامل [1] .

أما بخصوص الجدل الدائر حول العلاقة بين التحرير التجاري الإقليمي و التحرير التجاري المتعدد الأطراف ، فيتضح من مراجعة الأدبيات المتاحة في المجال أنه لا يوجد إجماع في الرأي .

فيرى بعض المنظرين أن التحرير التجاري في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي أفضل من التحرير التجاري المتعدد الأطراف ، لأنه يعمل على تحرير التجارة بكفاءة أكثر وبصورة أسرع من الترتيبات متعددة الأطراف ودلك بسبب محدودية الدول الداخلة فيه ، والتي تعمل على تخصيص الموارد وتقسيم العمل فيما بينها بصورة أفضل.

كما أن المتحمسين لتحرير التجارة على المستوى الإقليمي يرون أنها ستكون أكثر تأكيدا وغير قابلة للرجوع عنها وأنها لن تتأثر بالسياسات الخارجية للدول الأعضاء كما في حالة التحرير التجاري المتعدد الأطراف ، وحيث أن الدول الأعضاء في تجارب التكامل الاقتصادي تتمتع بمزايا خاصة لا تتاح للدول غير الأعضاء فان هدا يقلل من أهمية اتفاق الجات حول قواعد المنشأ كما يعني استمرار الحماية المترتبة عن تطبيق هده القواعد في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي [2] .

كما خلص هؤلاء أن الدول الأعضاء في تكتل إقليمي تفقد الحماسة في التحرير المتعدد الأطراف كما أنه من الصعب القبول بان تكتل إقليمي معين سوف يستمر في التوسع حتى يشمل في النهاية كل دول العالم محققا بدلك تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف .

حتى أن بعض الاقتصاديين أوضح أن المفاوضات التجارية الدولية المتعددة الأطراف عندما تتم بين تكتلات إقليمية تصبح أكثر صعوبة خاصة عند التعامل مع القضايا الأصعب كتخفيض الحماية على قطاعات الزراعة و الغزل و المنسوجات .

---

[1] أمينة أمين حلمي ، مرجع سبق ذكره ،ص 15 .

[2] مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2002/2001 ، ص 20 .

وعلى النقيض مما سبق هناك يرى بان كل من التكامل الإقليمي والتكامل المتعدد الأطراف مكملان لبضهما وليس بديلين في العمل من اجل تحرير التجارة على المستوى العالمي ، فقد خلصت العديد من الدراسات إلى أن انضمام دولة معينة إلى عدة تكتلات إقليمية في آن واحد وانفتاح التكتل الإقليمي (بمعنى اتجاه الدول الأعضاء فيه نحو تخفيض الجمارك التي تفرضها ضد باقي دول العالم في نفس الوقت الذي تلغى فيه الجمارك بين بعضها البعض) وتكوين مناطق للتجارة الحرة بدلا من الاتحادات الجمركية سوف يدعم التحرك نحو تحرير التجارة متعدد الأطراف[1] .

إلا أنه بمراجعة تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي عبر العالم يمكن القول أن دخول الدولة إلى تكاملية مختلفة يؤدي إلى تعارض التزاماتها بها ، وهو ما ينشا عنه شبكة جد متداخلة ومعقدة من الجمارك ، كما أن توسيع و تعميق تجارب التكامل يصبح أمرا شديد الصعوبة ، حيث اتضح أن الاتحاد الأوروبي لا يطبق جماركه القائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إلا على ست دول فقط في العالم و التي توفر له تحو ثلث وارداته الكلية (استراليا وكندا واليابان ونيوزيلندة وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية) ، أما فيما يتعلق بباقي الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي فيفرض عليهم معدلات مختلفة من الجمارك حسب طبيعة علاقته بهم .

الفرع الثاني : تنامي وتيرة التكامل الإقليمي وأهم التكتلات الفاعلة :

بالموازاة مع الاتفاقيات المتعددة الأطراف عرفت ظاهرة الإقليمية حسب بيانات وتقارير المنظمة العالمية للتجارة نموا كبيرا ومضطردا مند خمسينيات القرن العشرين وظلت أعدادها تتزايد حتى الآن إلى أن أضحت في نهايته وبداية القرن الواحد والعشرين من أهم السمات والخصائص التي تميز الاقتصاد الدولي ، وأصبحت الترتيبات الإقليمية سمة هامة بصورة متعاظمة في النظام التجاري الدولي وخصوصا في أعقاب قيام منظمة التجارة العالمية ، فمع مطلع الألفية الجديدة كانت منظمة التجارة العالمية قد أخطرت بعدد من الاتفاقيات يفوق عدد أعضائها ، اد أصبحت للتجارة الإقليمية أهمية متزايدة في المشهد الاقتصادي العالمي فهي تمثل حاليا ما يقارب نصف من التجارة العالمية[2].

---

[1] مقدم عبيرات ،نفس المرجع السابق ، ص 53 .

[2] محمود ببيلي ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، المركز الوطني للإصلاح الزراعي ،وزارة الزراعة بالتعاون منظمة الاغدية و الزراعة للأمم المتحدة ، جمهورية مصر العربية ، 2008 ، ص 1 .

فتزامنا مع ظهور المنهج الحديث للتكامل الاقتصادي في مطلع التسعينات تعددت اتجاهاته وامتد هدا الأخير ليشمل معظم بلدان العالم على اختلاف مستوياتها ونظمها الاقتصادية سواء كانت متقدمة أو نامية ، فهناك اتفاقيات قائمة تشمل دولا متقدمة فقط مثل الاتحاد الأوروبي ويطلق عليها اتفاقات دول الشمال، ومنها ما يقتصر على الدول النامية فقط و تعرف باتفاقات دول الجنوب مثل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (المركوسور) ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وأخرى تضم دولا نامية ومتقدمة معا وهي اتفاقات الشمال والجنوب مثل النافتا والمشاركة الأوروبية المتوسطية والابيك .

كما أن تهافت الحكومات المختلفة على مختلف أشكال الترتيبات الإقليمية المتعامل بها حاليا أدى الى ظهور اتجاه متزايد بين الدول التي كانت دائما تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف لجعل اتفاقيات التكامل الإقليمي أساس سياستها التجارية في المراحل القادمة كم أصبح التحرير التجاري الإقليمي معقد وعابر للمناطق والقارات فلم تعد تعقد ضمن المفهوم التقليدي للإقليم[1] على نحو ما تت الشارة إليه سابقا.

أما بالنسبة لأنماط الاتفاقيات التجارية الإقليمية فان أكثرها انتشارا هي منطقة التجارة الحرة و التي تمثل 84 % من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعلة ، كما تمثل الاتفاقيات ذات المجال المحدود واتفاقيات الاتحادات الجمركية 8 % لكل منها ، ويرجع سبب هيمنة مناطق التجارة الحرة على الاتفاقيات الإقليمية حاجتها لوقت اقل للتفاوض وتطلبها درجة أدنى من التنسيق السياسي والاقتصادي بين الأطراف ودلك لقلة الالتزامات المترتبة عليها مقارنة بالأشكال الأخرى [2] .

ويتم التطرق فيما يلي إلى أهم تجارب التكامل الاقتصادي الفاعلة كالتجربة الأوروبية كنموذج للتكامل بين البلدان المتقدمة (الاتحاد الأوروبي) ، وتولي الدراسة أهمية خاصة وبالغة لهده الأخيرة لما لها من علاقة مع موضوع الدراسة ، وكدا على اعتبار أن التجربة الأوروبية من انجح التجارب التكاملية على المستوى العالمي ، بالإضافة إلى تلك القائمة بين الدول النامية والدول المتقدمة وقد اختارت الدراسة في هدا المجال التجارب الأكثر دلالة وهي كل من النافتا والابيك ، هدا بالإضافة إلى إشارة وجيزة إلى بعض التجارب الفاعلة في الدول النامية كالاسيان والموكوسور والدول العربية والتجربة المغاربية .

---

[1] علاوي محمد لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

[2] محمود ببيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

المطلب الثاني : التجربة الأوروبية :

تجدر الإشارة في البداية إلى أن أوروبا عرفت مجوعة من التجارب التكاملية سواء قبل الاتحاد الاوروبي كاتحاد البينولوكس الذي ضم كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ 1944 ، والتي انضمت مجتمعة إلى جماعة الفحم و الصلب ، أو بالموازاة معها كرابطة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا) في عام 1957 والتي جمعت كل من المملكة المتحدة واسلندا والبرتغال والسويد والنرويج والنمسا وانضمت فنلندا بصفتها عضوا منتسبا ، أو ما يسمى بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية والتي جمعت كل من بلدان الافتا والجماعة الاقتصادية الأوروبية[1] , أما فيما يخص الاتحاد الأوروبي فقد مر بالمراحل التكاملية التالية :

الفرع الأول : معاهدة باريس وإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب :

يعتبر حجر الأساس للاتحاد الأوروبي[2] ما أعلنه روبارت شومان وزير الخارجية الفرنسي في 09 مايو 1950 عندما نادى مبدئيا بإقامة اتحاد للفحم و الصلب ، وقد وقع كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ وفرنسا وألمانيا وايطاليا ميثاق الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 18 ابريل 1951 ودخلت حيز التنفيذ في 23 ابريل1952 [3] .

وقد قامت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب على أربع مبادئ رئيسية يمكن استنباطها من إعلان شومان ، تتلخص في التعاون بين المنظمات وإنشاء المؤسسات الفوق وطنية وتكريس استقلالية مؤسسات الاتحاد و المساواة بين الدول ، وقد أسفرت إقامة السوق المشتركة للحديد والصلب عن إلغاء القيود الكمية بالنسبة للمنتجات الخاصة بقطاعي الفحم والصلب في الدول الستة كما عملت على إلغاء الازدواج في الأسعار وساهمت الاستثمارات طويلة الأجل في زيادة الإنتاج مع تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة للمنتجين ، والأهم من دلك أن الاتفاقية ساهمت في زيادة

---

[1] بلفاطمي عباس ، التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : الواقع والتحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2004, ، ص 34 .

[2] المادة 06 من اتفاقية ماستريخت غيرت اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الجماعة الأوروبية وتميل جميع أجهزة الجماعة إلى استخدام اصطلاح الاتحاد الأوروبي في إصداراتها .

[3] بلفاطمي عباس ، التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : الواقع والتحديات ، مرجع سبق ذكره ص 33 .

المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الفترة الممتدة من سنة 1952الى سنة 1956 في منتجات الحديد و الصلب بنسبة 169 % و في منتجات الفحم بنسبة42 % [1] .

الفرع الثاني : معاهدة روما وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية :

على اثر النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية للفحم والصلب قدم وزراء خارجية الدول الست الأعضاء في يونيو عام 1956 مدخلا جديدا للوحدة الأوروبية يستهدف توسيع نطاقها ليشمل كافة السلع والخدمات المتبادلة ، وبعد عدة مباحثات عقد اجتماع في روما سنة 1957 بين الدول الست الأعضاء أسفر عنه عقد معاهدتين نصت إحداهما على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية(السوق المشتركة) ونصت الأخرى على إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الدرية والتي استهدفت ما يلي[2]:

- إزالة الحواجز الجمركية البينية وضع تعريفة جمركية موحدة .
- تنسيق السياسات المالية والاقتصادية.
- إيجاد سياسات مشتركة في الزراعة والنقل
- السماح بحرية الحركة للبضائع و العمال والشركات
- إيجاد مناخ اقتصادي مناسب لعمل السوق المشتركة من خلال إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي ودعم فرص العمل وإنشاء بنك استثماري لإعطاء القروض والضمانات ولمساعدة المناطق والقطاعات الأقل نموا والعامل على إنشاء صندوق تنمية أوروبي لدول وأقاليم ما وراء البحار لبعض الدول الأعضاء [3].

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق دكره، ص ص56 –57 .

[2] مخلد عبيد المبيضين ، الاتحاد الاوروبي كظاهرة إقليمية ، الاكادميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2012 ، ص 83 .

[3] مخلد عبيد المبيضين ،المرجع السابق ، ص 98 .

أما بالنسبة الى الجماعة الأوروبية للطاقة الدرية فقد تم إنشاءها من اجل التنمية السلمية للطاقة الدرية وهي تعمل تحت مسؤولية مؤسسة دائمة هي جماعة الطاقة الدرية الأوروبية والتي تكونت من مجلس وسلطة عليا ولجنة .

وعلى العكس من اتفاقية الفحم الصلب تعتبر اتفاقية روما اتفاقية إطارية ذات اجل غير محدود وتتعدل مع تطور مراحل التكامل من خلال عقد معاهدات تعدلها .

ولما كانت إحدى الأسس الهامة التي قامت عليها معاهدة روما هي تحقيق الوحدة الجمركية ووحدة السياسة التجارية ، فقد تقرر تحديد فترة انتقالية تصل إلى 12 سنة تبدأ من أول يناير 1958 إلى غاية 31 ديسمبر 1969 .

وقد تم تقسيم هده الفترة الانتقالية إلى ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات ، اد تقرر أن تقوم كل دولة بتخفيض ضرائبها الجمركية على السلع المتبادلة على أن يبدأ أول تخفيض في أول يناير 1959 ، وقد تقرر التخفيض الأول بنسبة 10 % يليه تخفيض أخر بنسبة 10 % بعد سنة ونصف ثم يتبعه تخفيض ثالث بنسبة 10 % في نهاية المرحلة الأولى والتي تنتهي في 31 ديسمبر 1961 بحيث تتوافر في هدا التاريخ الشروط اللازمة للدخول في المرحلة الثانية وقد تم دلك بالفعل .

وكان أداء الدول الأعضاء في المرحلتين الثانية والثالثة أكثر نجاحا ، ففي نهاية ديسمبر 1963 كان قد تم إلغاء 40 % مما هو مستهدف على أساس مستوى التعريفات السائد في عام 1957 ، وفي أول يناير 1966 بلغت نسبة التخفيضات 80 % بينما كان المستهدف تحقيقه 60 % فقط ، وبحلول منتصف عام 1968 تم إلغاء جميع القيود الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء ، وفيما يخص القيود الكمية الأخرى فقد تم إلغاؤها بأسرع من التعريفات الجمركية ، ففي عام 1959 تحولت كافة حصص الاستيراد للدول الأعضاء إلى حصص جماعية مما يعني عدم وجود تمييز بالنسبة للدول الأعضاء ، في نهاية عام 1961 نجحت الدول الأعضاء في إلغاء كافة القيود الكمية الأخرى على التجارة البينية[1] .

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

والصفة الأخيرة المميزة للاتحاد الجمركي هي التعريفة الجمركية المشتركة ، وتقضي معاهدة روما بفرض تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء ويتمم حسابها على أساس المتوسط الحسابي للتعريفات التي كانت سائدة في أول يناير 1957[1] .

وعقب استكمال الاتحاد الجمركي أصدرت المفوضية الأوروبية إعلانا يحدد ثلاثة أهداف للمرحلة التالية والتي كان مقدرا لها 20 سنة و دلك للمضي قدما في إقامة السوق المشتركة وهي :[2]

– الاستمرار في العمل من اجل إقامة اتحاد الاقتصادي ودلك عن طريق إزالة الفوارق القائمة بين النظم الضريبية وكدا التوجه نحو إقامة الوحدة النقدية ودلك بدا بتنسيق السياسات النقدية .

– وكدا تنسيق الجهود في مجال البحث والتطوير التكنولوجي .

– العمل من اجل إقامة توحد سياسي .

– تقويم العلاقات الخارجية ومواجهة القضايا الإنسانية كالتحولات المجتمعية وتنظيم الحياة الاجتماعية وقضايا البيئة وشؤون الإنسان من امن وحرية وصحة .

واستطاعت الجماعة على مدى 20 عاما أن تحقق انجازات هامة في كل من هده المجالات ، فقد شهدت هده المرحلة التوجه إلى الانطلاق في تحرير انتقال الأفراد و رؤوس الأموال ، وتم الانطلاق في مجال تنسيق الضرائب والإعانات الحكومية وحضيت المنافسة والتكامل النقدي وتنسيق السياسات الاقتصادية والربط بين كل من التنسيق الاقتصادي والتكامل النقدي باهتمام بالغ من طرف الجماعة .

وعلى الرغم من النجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي حتى بداية السبعينات في تحقيق أهداف معاهدة روما إلا أن مسيرته نحو تحقيق الوحدة قد تعثرت ، فقد اتسم عقد السبعينات بالأزمات وعدم الاستقرار على المستوى الدولي ، أما على مستوى الإقليمي فان الدول الأعضاء بدلا من أن تتعاون لتامين مستقبلها فضلت كل دولة حماية نفسها فقط ، مما أدى إلى سلسلة لا

---

[1] نفس المرجع.

[2] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 202 .

تنتهي من الاضطرابات والفوضى الاقتصادية والنقدية التي كانت لها آثار وخيمة على التجارة البينية وترتب عليها ضعف في الأجهزة التنظيمية للاتحاد الأوروبي نتج عنها شل لعملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي وتراجع في تطبيق مفهوم السوق المشتركة[1] ، وظهرت في بداية الثمانينات بوادر أزمتين تتعلق الأولى بفقدان الاتحاد الأوروبي للقدرة التنافسية الدولية والتي انعكست في تراجع نصيبه من حجم التجارة العالمية للسلع الصناعية من 45 % عام 1973 إلى 36 % عام 1985 والثانية فتتمثل في ركود عملية التكامل الأوروبي الاقتصادي والسياسي[2] .

أما على مستوى التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي ، فقد عرف هدا الأخير الذي انطلق بمجموعة الستة عدة توسعات ، فكان التوسع الأول له نحو الشمال ليكون مجموعة التسعة ودلك بعد انضمام كل بريطانيا وايرلندا والدانمرك بعد 10 سنوات من المفاوضات ، بينما رفضت النرويج الانضمام في استفتاء شعبي خوفا على قطاعها السمكي ، ليأتي بعدها التوسع الثاني نحو الجنوب مكونا مجموعة العشرة و دلك بانضمام اليونان ابتداء من سنة 1981 وجماعة ألاثنتي عشر بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال ابتداء من أول 1986[3] .

ورغم ما كان لهدا التوسع من كلفة اقتصادية نتيجة تفاوت مستوليات التقدم فقد تقبلتها الجماعة حرصا على تامين حدودها الجنوبية من الاضطرابات التي فد تثيرها الدكتاتوريات العسكرية وكدا سعيا للاستفادة من الروابط الخارجية لهده الدول مع مناطق لها أهمية في مواجهة تصاعد أزمة الطاقة على الأجل الطويل وهي الشرق الأوسط بالنسبة لليونان وأمريكا اللاتينية بالنسبة لاسبانيا والبرتغال .

على الرغم من قيام السوق المشتركة والمساعي المتكررة للدخول في وحدة اقتصادية ، فان الجماعة ظلت تشكو من استمرار عدد كبير من القيود التي تعوق تلك الوحدة ، وعلى هدا الأساس قامت بتعديل معاهدة روما [4] ودلك بهدف المضي قدما نحو وحدة أوروبية وهدا بهدف إضفاء الصبغة فوق الوطنية على عملية اتخاذ القرارات في الجماعة وتمكينها من الاستقلال بمواردها

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

[2] نفس المرجع ، ص 61 .

[3] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

[4] عرفت معاهدة روما ما يقارب 20 تعديلا مند إقرارها .

وإدخال المزيد من الإصلاحات المؤسسية عليها بما يساعد على التقدم نحو الوحدة الأوروبية ، كما طالب المجلس بعمل ما يلزم من اجل إشعار المواطن العادي بأنه ينتمي إلى أوروبا.

وبناءا عليه فقد أعدت المفوضية كتابا ابيض يستهدف إقامة السوق الداخلية الموحدة في سنة 1992 وهو عبارة عن برنامج شامل يسعى إلى خلق إطار اقتصادي موحد لا يتناول قطاعا اقتصاديا موحدا أو منطقة بعينها بل يحاول تحديد طبيعة العوائق التي تحول دون قيام السوق الداخلية الموحدة [1] كما تم إقرار القانون الأوروبي الموحد اعتبارا من سنة 1987 .

وعلى العموم يمكن القول أن إقرار السوق الموحدة والتصديق على القانون الموحد أدى إلى تعزيز الصبغة فوق الوطنية للجماعة ودلك عن طريق إضفاء المزيد من المرونة في أساليب عملها وتوسيع صلاحياتها وتكريس المزيد من المرونة على عملية صنع القرار داخل أجهزتها وساهم في الحصول على المزيد من الاستقلال في مواردها ، وهكذا بدأت مرحلة جديدة تستكمل خلالها الإجراءات اللازمة لتحرير حركة المنتجات وعوامل الإنتاج والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وتطوير السياسات الاجتماعية والإقليمية[2] .

الفرع الثالث : معاهدة ماستريخت وإقامة الاتحاد الأوروبي سنة 1992 :

اقتضى تعديل معاهدة روما لتتحول من معاهدة لإقامة سوق مشتركة إلى معاهدة اتحاد اقتصادي ونقدي ودلك في معاهدة ماستريخت سنة 1992 على أساس أن تطبق ابتداءا من سنة 1993 ولكن تنفيذها تأخر إلى غاية 1993/11/10 ودلك لاعتراض ألمانيا عليها ، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي [3]:

1- التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء .

2- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 /01 /1999 يتحكم بإصدار العملة الأوروبية الموحدة .

3- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية .

---

[1] عبد الطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص 76

[2] محمد محمود الإمام ، المرجع السابق ، ص 205-206 .

[3] عبد الوهاب رميدي ،مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتتمثل فيما يلي[1] :

المرحلة الأولى : 10 جويلية – 31 ديسمبر وتهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .

المرحلة الثانية : 10 جويلية 1994– 31 ديسمبر 1998 ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط [2] .

المرحلة الثالثة : 1 جانفي 1999 – 2002 : وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم بإصدار العملة الأوروبية الموحدة ورسم السياسة النقدية للجماعة وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة .

شهدت بداية التسعينات انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي فكان التوسع الثاني له نحو الشمال ودلك بانضمام أعضاء جدد من رابطة التجارة الحرة في مارس 1994 وهي كل من النمسا والسويد وفنلندا والنرويج – رفضت النرويج في استفتاء شعبي الانضمام إلى الجماعة – ليصل أعضاء الجماعة إلى 15 عضوا .

وفي أول ماي 2004 انضمت 10 دول إلى الاتحاد الأوروبي وهي كل من قبرص ومالطا والمجر وبولندا وسلوفينيا ولاتفيا واستونيا ولتوانيا وجمهورية التشيك وسلوفينيا وهي اكبر عملية توسع للجماعة مند نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث الأثر المترتب على هدا التوسع ، فقد توسعت عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين ، وهو ما يعكس قدرة الاتحاد الأوروبي على السير بخطى ثابتة ومستقرة وفقا لمنهج عقلاني يتجاوز الحساسيات العرقية والدينية مند معاهدة باريس 1951 وصولا إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والمتمثل في سوق واحدة ضخمة وعملة واحدة قوية

---

[1] عبد الوهاب رميدي، المرجع السابق، ص 46 .

[2] من بين الشروط إلا يزيد التضخم عن 1.5% عن معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في التحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة طويلة الأجل عن 2 % بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في اقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم ، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعية ، وتطبق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3 % من الناتج المحلى الإجمالي وإلا تزيد قيمة الدين العام عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي .

وحرية انتقال للأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال ، بل وقدرة اكبر للتعامل مع التحديات والاختلاف والتنوع بين الدول الأعضاء ، ثم استمر توسع الاتحاد الاوروبي ليصل إلى حدود 28 دولة .

الفرع الرابع : تقييم التجربة الأوروبية :

اعتمد الاتحاد على المنهج الوظيفي الجديد الذي نادي به ارنست هانس والذي يعمل على الدمج بين الجانب الفني (القطاعي كالاقتصادي مثلا) والجانب السياسي وخاصة في مجال بناء المؤسسات الإقليمية الفوق وطنية وطريقة إدارتها ، وهو ما سمح له بتنسيق مختلف السياسات الجماعية التي غطت مختلق الجوانب الاقتصادية وتجاوزتها إلى النواحي السياسية والاجتماعية وما يتصل منها إبعادا إقليمية .

وعليه استطاعت التجربة الأوروبية على المستوى الاقتصادي أن تشق طريقها على الصعيدين العملي والنظري لتكون تجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي وفق المنهج التجاري الذي اقترحه الاقتصادي بيلا بالاسا القائم على التدرج المرحلي من منطقة التجارة الحرة الى الوحدة الاقتصادية .

كما أن توسع الاتحاد عبر الزمن قد يكون دليلا على نجاحه ، ولكنه يمثل تحديا لصنع القرار في ظل اتساع نطاق المشاركين فيه ، إلا أن اعتماد الاتحاد على المنهج الوظيفي الجديد أعطى لأجهزته قدرة كبيرة على اكتساب صلاحيات في اتخاذ القرارات التي تحظى بالأولوية على القوانين القطرية واتساع سلطات المؤسسات الأوروبية مع الحرص في نفس الوقت على استمرار السلطة القطرية في معالجة الأمور التي يسود الاتفاق على قدرة هده السلطة على التعامل معها بكفاءة وهو ما أطلق عليه بمبدأ التفويض مع الاستمرار في المحافظة على الانجازات .

كما استندت التجربة الأوروبية إلى رضا شعبي ومشاركة ديمقراطية وبالتالي لم تفرض بشكل فوقي بل تمت المحافظة على درجة عالية من الولاء للفكرة الاتحادية واعتمدت المجموعة على أساليب متطورة لمواجهة المشاكل المستجدة ، منها حصر المشكلات والسعي إلى توحيد المعايير تجاهها والتنسيق بين الدول لمنع التضارب والتناقض وإتباع السياسة التدرجية والمراحل

الزمنية للسماح بالتكيف مع السياسات الجديدة وكدا الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة[1] .

لقد كان التفاوت في مستويات النمو والتنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد في بادئ الأمر عاملا مهما للتوافق وحفزا للدول الأقل تقدما على القبول بفكرة الاتحاد لأمر الذي اكسب البعد الإقليمي اهتماما متزايدا بحيث أصبح قاعدة أساسية في تحقيق التوافق المستمر دون تخوفها من التعرض لظاهرة التبادل الغير المتكافئ في إطار الاتحاد .

ألقت أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2006 وتحولت إلى أزمة مالية عالية سنة 2008 بظلالها على التجربة الأوروبية ، فقد تأثرت غالبية اقتصاديات بلدان الاتحاد الاوروبي بها وكان أثرها كبيرا علي تلك الأقل تقدما مهددة بدلك الاتحاد ككيان اقتصادي وسياسي على اعتبار أن التعامل القطري مع الأزمة أصبح مرتبط بما تمليه مؤسسات الاتحاد في المفوضية .

فاليونان مثلا واجهت صعوبات مالية كانت لها آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة على الاقتصاد اليوناني كانخفاض مستويات الناتج وارتفاع معدلات البطالة والفقر في ظل ارتفاع مستويات المديونية ، عجزت من خلالها الحكومة في ظل السياسة المالية التقشفية القاسية (المبرمجة بمقاييس الاتحاد الاوروبي) عن إرضاء الجماهير الغاضبة في الشارع المنددة بالتقشف و المنادية بالخروج من التحاد الاوروبي .

وهو ما دهبت إليه الحكومة البريطانية باعتبارها من أقوى الاقتصاديات في بلدان الاتحاد وعلى المستوى العالمي في طلبها بالخروج من الاتحاد الاوروبي بعد مسيرة شارفت على الأربعين عاما من الترتيبات التكاملية ، فقد رأت هده الأخيرة أن سياسات المفوضية في بروكسل كسلطة فوق وطنية لا تتماشى و أولوياتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبالتالي تكون قد فضلت الوطنية على حساب الإقليمية حتى وإن كان خروجها من الاتحاد الاوروبي سيكلف الاقتصاد البريطاني عشرات المليارات من الدولارات .

[1] بالفاطمي عباس ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص38-39 .

المطلب الثالث : منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا :

تعتبر هده التجربة جديرة بالدراسة على اعتبار أنها نموذج للتكامل الاقتصادي الإقليمي قائم على التكامل بين الدول النامية والدول المتقدمة (شمال جنوب) وتعتبر بالتالي شبيهة إلى حد بعيد بموضوع الدراسة ، فالولايات المتحدة و كندا من الدول المتقدمة في حين تقع المكسيك ضمن مصاف الدول المتخلفة .

فهناك تباين كبير بين هده الدول سواء من حيث عدد السكان وحجم الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد ، حيث تشير إحصائيات سنة 2002 أن عدد السكان الولايات المتحدة في حدود 288 مليون نسمة ، في حين لا يزيد عدد سكان المكسيك وكندا عن (100.9 و 31.4) مليون على التوالي ، أما بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي فيظهر التباين الكبير بين اقتصاديات هده الدول ، اد يصل الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 10400 مليار دولار في حين لا يتجاوز 637 مليار دولار في المكسيك ، أما متوسط نصيب الفرد من الدخل فيصل إلى (35060 و23300) دولار في كل من الولايات المتحدة وكندا على التوالي في حين لا يتجاوز 5910 دولار في المكسيك[1].

يعتبر قيام هده المنطقة بمثابة تحول في موقف الولايات المتحدة من التعددية نحو الإشادة بمنافع التكامل الإقليمي ، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير موقفها خلال الثمانينات ودلك عقب توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية أبرزها اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا سنة 1988 وليجري بموجبها إلغاء الرسوم الجمركية بين الدولتين بحلول عام1999 .

الفرع الأول : النشأة والأهداف :

بدا التفاوض بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في سنة 1991 وتم توقيع الاتفاقية سنة 1992 لتدخل حيز التنفيذ في يناير 1994 وقد ضمت هده المنطقة أنداك حوالي 377 مليون نسمة و 7080 مليار دولار أمريكي كناتج محلى إجمالي مشترك للدول الثلاث ، وقد هدفت الاتفاقية إلى إزالة الحواجز على التجارة و القيود على الاستثمار الأجنبي فيما بين الدول

[1] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

الأعضاء خلال 15 عاما تبعا لنوع السلعة بالإضافة إلى تنسيق المعايير البيئية والأمنية ، إلا أنها لا تمتد إلى تحرير حركة العمالة وتبني تعريفة جمركية مشتركة [1].

وتختلف دوافع توقيع الاتفاقية بالنسبة لكل دولة من الدول الثلاث ، فقد أدى تباطؤ المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الجات إلى جانب توسع الاتحاد الأوروبي إلى لجوء الولايات المتحدة إلى التكامل الإقليمي بعد أن كانت هي المشجع الأساسي للتكامل المتعدد الأطراف ، وكان من المنطقي أن تلجا إلى التكامل مع كل من المكسيك وكندا وهما اقرب الدول جغرافيا إليها واكبر شركائها التجاريين للاستفادة من أسواقهما ، هدا بالإضافة إلى دعم برامج الإصلاح الاقتصادي في المكسيك ورفع معدلات النمو الاقتصادي في هده الأخيرة والحد من الهجرة غير الشرعية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني منها ، أما كندا فقد هدفت إلى ضمان النفاد إلى أسواق المنطقة وتامين نفسها ضد أية سياسات حمائية قد تلجا إليها الولايات المتحدة [2].

أما بالنسبة إلى المكسيك فكان الأمر في غاية الأهمية فقد كانت ترى في هده الاتفاقية دعما لجهود الإصلاح التي تبنتها بالإضافة إلى التطلع إلى تخفيض معدلات البطالة ورفع إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات الأجنبية ، كما أنها رأت أن الاتفاقية ستساهم في حل مشكلة التمويل للقطاع البترولي بها وهو ما سيساهم في تدعيم احتياطاتها النفطية ويحول دون تحولها إلى دولة مستوردة للبترول [3] .

الفرع الثاني : أهم بنود الاتفاقية:

تتضمن الاتفاقية من البنود ما يلي[4] :

---

[1] حسن حسين رمضان نظر ، مرجع سبق ذكره ،ص 95 .

[2] نفس المرجع ، ص 96 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص 111 .

[4] انظر كلن من :

- محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ،ص ص 418 -420

- حسن حسين رمضان نظر ، المرجع السابق ،ص ص 97-98

- عبد الوهاب رميدي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 61 - 63

بالنسبة للرسوم فيجري إلغاء الرسوم المفروضة على السلع ضمن إطار منطقة التجارة الحرة ودلك وفق رزنامة معينة ، فبعض السلع يتم إلغاء الرسوم عليها مباشرة عند بدا الاتفاقية في حين تصل إلى حدود(5 , 10 , 15) سنة على منتوجات أخرى حسب الأولوية ، كما تقرر إلغاء الحصص وتراخيص الاستيراد على السلع التي لا تعتبر ضرورية لحماية الصحة والسلامة .

كما أقرت الاتفاقية حق استخدام الحماية الوقائية على السلع التي تضر فيها الواردات بالإنتاج المحلي على أن يتم تعويض المصدرين في الدول الأخرى الأعضاء عن طريق تخفيض الحماية على سلع أخرى بالمقابل وأبقت الاتفاقية على الحواجز الفنية على التجارة دون تغيير مع إجازة حق الاعتراض عليها في الحالة التي يكون الهدف منها هو التمييز ضد المصدرين من الدول الأخرى الأعضاء ، حيث تستمر عملية فحص الاغدية والمنتجات الأخرى المستوردة على حالها وتبقى المستويات الأمريكية لمخلفات المبيدات ومخاطرها الأخرى بدون تغيير ، ولكن يمكن لأي من العضوين الآخرين أن يناقضها باعتبارها قيود تجارية غير عادلة ادا أحدثت تمييزا ضد الواردات وعلى المتضرر لكي يكسب قضيته أن يثبت انه لا يوجد أساس علمي للمستوى المطبق .

كما يتم بموجب هده الاتفاقية تحرير المشتريات الحكومية فيسمح للمنتجين من أي دول من الدول الأعضاء بالحصول على عقود للمشتريات الحكومية في مجال السلع والخدمات والإنشاءات ، وتمتد الاتفاقية إلى تحرير قطاع الخدمات فيما بين الدول الأعضاء مثل الخدمات المالية والمواصلات ودلك على مراحل ، فتصل إلى التحرير الكامل للمواصلات في عام 2003 وللخدمات المالية في عام 2007 ، وبالتالي وافقت المكسيك على إلغاء الحظر المفروض على البنوك الأمريكية في أراضيها وأصبح في وسعها أن تستحوذ على ما يتجاوز 15 % من السوق المكسيكية بحلول عام 2000 وحتى 25 % في عام 2004 وتلغى باقي الحدود بحلول عام 2007 ، كما تستطيع شركات الأوراق المالية الأمريكية أن تستولي على 30 % من سوق السمسرة المالية المكسيكية بحلول عام 2004 ، كما يحق لسائقي الشاحنات الأمريكان والمكسيكيين القيادة في أراضى الدول الأخرى بحلول سنة 2002 بدلا من النظام السائد الذي يقضي بان يقوموا بتسليم الشاحنات عند الحدود .

بالنسبة لقواعد المنشأ تنص الاتفاقية على انه يمكن إخضاع السلع التي تستخدم مواد خام أو عمالة من خارج الدول الأعضاء للاتفاقية فقط ادا تم إجراء عملية تحويل جوهري عليها في أي من الدول الأعضاء بحيث تندرج ضمن بند جمركي مختلف وفي بعض الحالات يجب أن تحتوي السلعة على نسبة معينة كمكون محلي مثل حالة السيارات والملابس والمنسوجات .

وفي مجال الاستثمار لا يجوز الاستيلاء على أي استثمار ملك لفرد أو شركة من دولة عضو أخرى دون تعويض كامل وللمستثمرين حق تحويل أرباحهم إلى عملات أخرى واستردادها ، ويسمح للمكسيك بموجب الاتفاقية أن تحتفظ بحظرها الملكية الأجنبية لاحتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي ولكن للشركات الأمريكية أن تقوم بالتنقيب عن النفط وان تشارك في الأرباح المتحققة في اكتشاف النفط كما يجوز للشركات الأمريكية أن تحصل على حصة أغلبية في شركات الشاحنات المكسيكية في عام 2000 ولها أن تمتلكها بالكامل سنة 2003 .

وفي مجال حماية حقوق الملكية الفكرية فتكاد تكون جميع الاختراعات بما فيها الأدوية والكيماويات الزراعية محمية بواسطة قواعد في الاتفاقية ، فتتطلب منح براءات اختراع لكل من المنتجات والعمليات التي تطورها منشات تعمل في الدول الثلاث وتكفل أيضا الاتفاقية حماية حقوق الملكية لبرامج الكمبيوتر وقواعد البيانات وحقوق تأجير برامج الكمبيوتر والتسجيلات الصوتية وتشمل الاتفاقية أيضا علامات الخدمات والأسرار التجارية بالإضافة إلى أقنعة الدوائر المتكاملة سواء المباشرة أو التي تدخل كأجزاء في منتجات أخرى .

ويتم بموجب هده الاتفاقية إنشاء نظام عادل وسريع لفض المنازعات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بشكل أسرع وأكثر فاعلية مقارنة بالإجراءات القضائية المعتادة .

كما شملت الاتفاقية مجموعة من الاتفاقيات الفرعية ففي مجال حماية البيئة مثلا أعطت الحق لكل دولة في حماية بيئتها عن طريق فرض غرامات مالية وعقوبات في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة .

وتعتبر حماية البيئة من المجلات الأكثر صعوبة في التنفيذ ضمن الاتفاقية ، والسبب في دلك هو أن بعض المنشات من خارج دول المنطقة سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة المرتبطة بالاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير البيئية[1] ، لهدا وقعت الولايات المتحدة والمكسيك اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من اجل تمويل عمليات تحسين البيئة ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما ، وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار أمريكي على مدى 18 شهرا الأولى من اجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا [2].

[1] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

[2] مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

هدا بالإضافة إلى الاتفاقية الأمريكية الشمالية للتعاون العمالي والتي تستهدف مواجهة التغيرات المحتمل حدوثها في أسواق العمل نتيجة قيام منطقة التجارة الحرة ، وتتضمن نصوص تتعلق بالقيود على تشغيل صغار السن ومستويات الصحة والسلامة والحدود الدنيا للأجور وتقوم هده الاتفاقية على ثلاث مبادئ وهي تكثيف التآزر والتعاون وتبادل المعلومات بين الدول الثلاث وزيادة الجهود المبذولة لجعل قوانين العمل وتنفيدها شديدة الوضوح والعمل على تطبيق التشريعات العمالية المحلية ودلك في إطار القواعد الإجرائية التي أقرتها الاتفاقية[1] .

يتضح من هدا عرض محتوى الاتفاقية أنها وإن كانت تعتبر ذات درجة تكامل منخفضة لأنها تاخد شكل منطقة تجارة حرة إلا أنها تعتبر اتفاقية تكامل عميق وواسع المدى حيث تمتد لتشمل العديد من المجالات إلى جانب تحرير التجارة كما سبق و أوضحنا .

الفرع الثالث : أثار الاتفاقية على الدول الأعضاء :

تفاوتت تقديرات اثر إقامة النافتا على الاقتصاديات الثلاثة ، ففي دراسة أجرتها لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 0.1 % و 11.4 % ، بينما تؤدي إلى زيادة اقل في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية فتصل إلى حوالي 0.5 % لكل منهما [2]، في حين قدرت إحدى الدراسات أن النافتا سوف تخلق حوالي 96000 منصب عمل إضافي في المكسيك ، أما تقديرات الولايات المتحدة فتراوحت بين زيادة 200000وخسارة مليون[3] ، وبصفة عامة اتفقت معظم الدراسات التي قامت باستخدام نماذج التوازن العام لدراسة اثر النافتا على أن الاتفاقية سيكون لها اثر صافي موجب على الرفاهية الاقتصادية لكل دولة من الدول الأعضاء مقاسا بالتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي وان كان الأثر على الاقتصاد المكسيكي اكبر بكثير منه على اقتصاد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض حجم الاقتصاد المكسيكي مقارنة بالدولتين الاخريتين وكذلك بسبب

[1] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، 420 .

[2] حسن حسين رمضان نظر ،مرجع سبق ذكره ،ص 98 .

[3] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، المرجع السابق ،ص 421 .

انخفاض الحواجز التجارية في هاتين الدولتين بالأصل[1] ، حيث كان متوسط التعريفة المطبقة في كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وقت تطبيق الاتفاقية (4 , 5, 11) %على التوالي [2].

أما فيما يخص التبادل التجاري فتشير الدراسات إلى أن كندا لم تتأثر كثيرا بالاتفاقية وان ارتفع نصيب الواردات منها إلى جملة واردات الولايات المتحدة بعض الشيء فقد بقيت علاقاتها متواضعة مع المكسيك كما تضاعف نصيب المكسيك من تجارة الولايات المتحدة في كل من الصادرات والواردات أما على مستوى التجارة البينية فتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الواردات البينية قد ارتفعت بمعدلات أسرع لا سميا في السنوات الأولى من الاتفاقية وهو ما يعكس ارتفاع في الاعتماد المتبادل بين دول النافتا وتعكس الفروق بين نسب الصادرات والواردات ميلا إلى تتزايد في سرعة نمو الصادرات خلال الفترة المبينة ، فقد ارتفعت الصادرات البينة من 43,7% سنة 1992 إلى حوالي 55, 5 % سنة 2001 في حين ارتفعت الواردات البينية من حوالي 35,7 % سنة 1992 إلى حوالي 39,5 % سنة 2001 [3] .

المطلب الرابع : تجارب مختارة :

الفرع الأول : تجارب عربية :

أولا : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

لقد تمت في الواقع عدة محاولات لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي والتي يرتبط سجلها في الغالب بإنشاء جامعة الدول العربية والتي تبدأ بمعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك سنة 1950 فمشروع الوحدة الاقتصادية العربية لسنة 1953 والذي تخلت عنه الدول العربية لصالح مشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ، وبالرغم من انضمام مجموعة من الدول العربية إلى هده الاتفاقية إلا أنها كانت في جوهرها منطقة للجارة الحرة ولم ترقى إلى مستوى الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة وبالرغم من دلك فان هده الاتفاقية حققت حينها زيادة ملموسة في حجم التجارة البينية للدول

[1] حسن حسين رمضان نظر، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

[2] عبد الوهاب رميدي ،مرجع سبق ذكره ،ص 65 .

[3] نفس المرجع ، ص 69 .

العربية [1] ، وظلت اتفاقية السوق قائمة إلى غاية توقيع اتفاقية السلام بين مصر إسرائيل لتتوقف الدول الأعضاء في السوق عن العمل بها .

وفي عام 1981 تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من قبل 21 دولة وفي سنة 1982 تم توقيع اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية ورغم الإجماع العربي على هدين المشروعين إلا أنهما لم يحضيا بنجاح يذكر [2] .

وفي سنة 1996 تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالقاهرة ، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في سنة 2007 ، وقد حرصت الدول العربية على الانضمام إليها مند الشهور الأولى لعام 1996 حيت فاق عدد الدول العربية التي اتخذت إجراءات التنفيذ بعد عام واحد 14 دولة ، أما مع انتهاء تطبيق البرنامج فوصل عدد الدول المطبقة حوالي 17 دولة ، أما الجزائر فبدأت إجراءات الانضمام إلى هده المنطقة في سنة 2002 وتعد حاليا من الدول المفعلة لها[3]، واجه التكامل العربي عدة عقبات ومشكل أهمها التفاوت في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول العربية واختلاف النظم الاقتصادية والتبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة واختلال الهياكل الاقتصادية وضعف وسائل النقل والمواصلات والمشاريع الاقتصادية الإقليمية البديلة كالسوق الشرق أوسطية .

ثانيا – اتحاد المغرب العربي :

ترجع رغبة بلدان المغرب العربي في التكامل إلى الستينات فغالبا ما كانت هده الأخيرة تعبر عن رغبتها في التكامل خلال الاجتماعات الدورية الرسمية لمسؤولي البلدان المغاربية مباشرة عقب حصولها عقب حصولها على استقلالها السياسي عن طريق اقتراحها مشاريع للتكامل الاقتصادي المغاربي لم يكتب لها النجاح .

---

[1] الحوزي جميلة ، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد 05 ، الجزائر ص 30 .

[2] نفس المرجع ، ص 30 .

[3] نفس المرجع ، ص 33

وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية وتم إصدار بيان زرالدة التاريخي القاضي بتشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية أسندت لها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي ، ليتم التوصل في الأخير الى توقيع معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في السابع عشرة فيفيري 1989 بمراكش .

وقد رسمت بلدان اتحاد المغرب العربي نموذجا للتكامل قائم على التدرج المرحلي من منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية ، ولتجسيد دلك تم تشكيل لجان وزارية وتم توزيع العمل عليها وتركز عمل هده اللجان على وضع الإطار القانوني للعملية التكاملية ولقد استمر عمل هده اللجان الى غاية 1995 تاريخ تجميد الاتحاد ، ولم تستأنف عملها إلا مع مطلع عام 2001 ، ولكن سرعان ما عادت الى التوقف سنة 2002 باستثناء لجنة الأمن الغدائي التي واصلت عملها[1] .

وتقف في وجه اتحاد المغرب العربي العديد من العقبات والعراقيل سواء ذات طابع سياسي كاختلاف النظم السياسية في الدول المغاربية بالإضافة إلى عدم وجود رغبة والإرادة السياسية الحقيقية لدى قادة بلدان الاتحاد ناهيك عن الحلافات السياسية الموجودة بين الدول المغاربية وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية بالإضافة إلى العقبات الاقتصادية والتي يمكن حصرها في تباين النظم والسياسات الاقتصادية بالإضافة إلى تبعية الاقتصاديات المغاربية إلى الخارج وهو ما انعكس في ضعف التجارة البينية لبلدان الاتحاد بالإضافة إلى وجود مشروعات تكاملية بديلة ومنافسة للمشروع المغاربي كالشراكة الاوورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثالثا : مجلس التعاون الخليجي :

انتهج هدا المجلس المدخل التجاري في عملية التكامل ، فقد تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فبراير عام 1981 ويضم كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت على أن تدخل الاتفاقية حيز النفاد عام 1983 ، ويهدف هدا التكتل إلى إحداث نوع من التنسيق والتوحيد للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء لتشمل القضايا المتعلقة بالتنسيق الإنمائي و تشجيع التبادل التجاري عن طريق

[1] فيصل بهلولي ، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 14 ، 2014 ،ص 187 .

إزالة كافة العراقيل والقيود على التجارة البينية والتنسيق الصناعي وتوحيد سياسات الاستثمار خاصة في مجال المشروعات المشتركة خاصة تحت دعم مؤسسة الخليج للاستثمار[1] ، وتشير الدراسات أن التجارة البينية للمجلس بالرغم من نموها في السنوات العشر الأخيرة إلا أنها مازالت متواضعة مقارنة بالمكانة الاقتصادية لهده الدول في التجارة الدولية وهو ما يرجع إلى الطبيعة الخاصة لهده الدول وهي أنها اقتصاديات أحادية الإنتاج حيث تعتمد على النفط الخام الذي يشكل المصدر الرئيسي لدخلها القومي ، وبالتالي فهي اقتصاديات متنافسة في سلعة واحدة هي النفط[2] .

الفرع الثاني : تجارب عالمية :

أولا : رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان):

نشأت هده الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967 لمواجه المد الشيوعي لدلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي وجاء إنشاءها بتنسيق جهود 5 دول هي ماليزيا وسنغفورة واندونيسيا وثايلندا والفليبين و أنظمت إليها بروناي عام 1984 ، وتعتبر ماليزيا من اشد المتحمسين لهده التجربة التي بدأت تركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي خاصة في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيد سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار التي لحقت بصادراتها نتيجة للحماية المطبقة من طرف الكيانات الكبيرة مثل الولايات المتحدة و أوروبا[3] .

للإشارة فان الدول المؤسسة لهده الرابطة لم تنتهج المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا ، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل و ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والوظيفي،كما أنها تكتل اقتصادي مفتوح لا يقتصر فقط على دول الجنوب الأسيوي وإنما يتطلع إلى إقامة علاقات مع دول أخرى كاليابان والصين وكوريا الجنوبية.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ، دار النهضة العربية ، 2005 القاهرة ، ص ص 29- 30 .

[2] نفس المرجع ، ص 37 .

[3] خالفي علي و عبد الوهاب رميدي ، رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، الجزائر، ص 82 .

وفي عام 1991 تم إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول الرابطة والتي يتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما.

ونتيجة للازمة الاقتصادية التي ضربت اقتصاديات النمور الاسياوية ابتداءا من سنة 1997 والتي أدت إلى ترتجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة اتجهت هده الأخيرة إلى المزيد من التكامل والتعاون المالي والاقتصادي من اجل التقليل من آثار الأزمة على اقتصادياتها فعقدت قمة في سنة 1998 وضعت بعدها خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة 199 – 2004 تتضمن مجموعة من الإجراءات لإنعاش أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي فيما بينها .

وفي سنة 2003 وقعت اليابان خطة عمل مشتركة مع الآسيان لإقامة منطقة تجارة حرة بينها بحلول عام 2012 ، وفي سنة 2004 وقعت الصين مع دول الرابطة اتفاقا لإقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها .

ويتضح بجلاء التنافس الصيني الياباني على أسواق الرابطة ويأتي السعي الياباني لإقامة علاقات مع الرابطة محاولة منها لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الآسيان ، على اعتبار أن اليابان من أهم الشركاء التجاريين لرابطة الآسيان ومن أهم البلدان المستثمرة فيها ، كما أنها تقدم مساعدات مالية لها على غرار ما قدم لها من مساعدات مالية لتجاوز الأزمة الاقتصادية الاسياوية وانخفاض قيمة عملاتها والمساهمة بالتالي في تعزيز الانتعاش الاقتصادي لدول الرابطة.

تكتسي الرابطة أهمية بالغة تتجلى في تنامي الدور الذي تلعبه في العلاقات الاقتصادية الدولية ، اد تعتبر المنطقة المزمع إقامتها خاصة بعد إقامة الرابطة منطقة للتجارة الحرة مع الصين من اكبر الكيانات الاقتصادية في العالم سواء من حيث عدد المستهلكين أو من حيث حجم الناتج المحلي إلا جمالي ، كما ازداد دور التكتل في التجارة العالمية أما فيما يتعلق بالتجارة البينية لدول الرابطة فقد عرفت هي الأخرى زيادة مضطردة .

ثانيا : منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والباسيفيك (الابيك) :

اعتمد هدا النموذج التكاملي على المنهج الحديث للتكامل الإقليمي فهو يجمع بين مجموعة من الدول المختلفة في مستويات النمو والتقدم الاقتصادي كما يعتبر هدا التكتل من التكتلات القارية ، حيث أن جميع التكتلات الاقتصادية التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت بعدا إقليميا بمعنى داخل إقليم قاري أو منطقة جغرافية معينة ، ونظرا للتقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أصبح التكامل الاقتصادي لا يقوم التجاور الجغرافي .

أنشا هدا المنتدى بموجب اتفاق سنة 1989 يضم في عضويته 21 دولة [1] تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي والباسيفيك وتضم هده التجربة تكتلين اقتصاديين عملاقين وهما النافتا والآسيان .

ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2.6 مليار نسمة ويستحوذ على حوالي 60 % من الناتج الإجمالي العالمي أي حوالي 19 ثريليون دولار أمريكي وحوالي 47 % من تجارة العالم ، كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية اقتصادية حيث تمثل حوالي 70 % من النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات العشر الماضية وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع ابيك القائمة على اكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرع الأسواق نموا ، ويهدف هدا المنتدى إلى تحرير كامل للمبادلات البينية والاستثمارات إلى غاية 2010 بالنسبة للدول المتقدمة والى غاية 2020 بالنسبة للدول النامية [2].

---

[1] استراليا ، بروناي ، كندا ، الصين ، هونغ كونغ الصينية ، اندونيسيا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، المكسيك ، نيوزيلندا ، بابوانيوفينيا ، البيرو ، الفلبين ، روسيا ، سنغفورة ، تايبيه الصينية ، تايلند ، الولايات المتحدة ، فيتنام .

[2] سليمان ناصر ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد 01 ، 2002 ، ص 88 .

ثالثا : السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية :

انشات سنة 1991 و تضم كل من البرازيل والأرجنتين والارجواي والبراغواي وبوليفيا والشيلي ، و تضم هده الدول 227 مليون نسمة وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية اد تبلغ حوالي 3 بالمائة بينما تمثل التجارة البينية لها 20% من تجارتها مع العالم [1] .

رابعا : منطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين :

تم التوقيع على هده الاتفاقية سنة 1994 وهي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية وتهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة من ألاسكا إلى ارض النار ودلك في غضون 10 سنوات أي قبل حلول عام 2005 [2].

خامسا : السوق المشتركة لوسط وجنوب أفريقيا :COMESA :

وهي تطور لمنطقة التجارة التفضيلية التي كانت تضم شرق أفريقيا وتطورت لتظم دول الشرق والجنوب الإفريقي لتنشا سنة 1994 الكوميسا ، ويضم هدا التكتل كل من انجولا وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا والسودان ومصر ورواندا وبورندي واوغندا وارتيريا والكونغو الديمقراطية وسيشل وتنزانيا وجزر القمر واتيوبيا وسوازيلاند ، وتمثل الكوميسا سوقا افريقية واسعة حيث يزيد عدد سكانها عن 380 مليون نسمة .

ويهدف هدا التجمع إلى إنشاء اتحاد جمركي و تكريس حرية حركة رأس المال وإلغاء جميع العقبات والعراقيل أمام التجارة داخل التكتل وتطوير التنمية في كافة المجالات وتبني برامج وسياسات اقتصادية كلية مشتركة ومساعدة الدول الأعضاء في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي [3]، وقد نجحت الدول الأعضاء في تخفيض 60 % من إجمالي الضرائب الجمركية في عام 1994 وصلت إلى 70 % سنة 1995 وكان من المتوقع أن تصل إلى 90 % سنة في أكتوبر 1998 على أن يتم إزالتها في عام 2000 حيث تبدأ منطقة

---

[1] سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

[2] نفس المرجع ، ص 88 .

[3] بالفاطمي عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

التجارة الحرة بين هده الدول ، وقد نتج عن دلك زيادة التجارة الحرة بين هده الدول إلى 2.05 مليار دولار سنة 1998 مقارنة بحوالي 834 مليون دولار عام 1985 [1] .

[1] بالفاطمي عباس، نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل :

بالرغم من الاختلاف في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي نادى بها بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال تنبرجن و بيلا بلاسا في أن التكامل هو العملية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة ، ومن شان دلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية ، في حين ظهرت إلى الواجهة مفاهيم حديثة للتكامل لا تاخد بعين الاعتبار معيار التقارب الجغرافي وتأسس بالتالي لقيام عملية التكامل بين دول متباعدة و لا تنتمي بالضرورة إلى نفس الإقليم وهو ما دهب إليه ونترز وآخرون.

في حين لا يمكن اعتبار المنهج الفدرالي نظرية للتكامل ، تعامل المناهج الأخرى التكامل على انه عملية تتدرج في الاقتراب من الوضع النهائي للتكامل، أو وظائف يتم نقلها إلى اطر مؤسسية إقليمية تبدأ في مجالات أكد المنهج الوظيفي الجديد على أن تكون وظيفية ، كما تضمن المنهج التجاري في أطره النظرية خمس مراحل أساسية متعاقبة للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتعتبر التجربة الأوروبية القائمة على المنهج التقليدي نموذجا للتكامل السوقي (التبادلي).

ساهمت مختلف التحولات على الصعيد العالمي إلى طرح صيغة بديلة للتكامل الاقتصادي الإقليمي لا تتماشى والتدرج عبر المراحل المختلفة للمنهج التجاري التقليدي للتكامل الإقليمي تجمع في الغالب بين دول تختلف في مستويات النمو والتنمية الاقتصادية وتقتصر في الغالب على منطقة التجارة الحرة بالإضافة إلى بعض خصائص أخرى، وهو ما ساهم في تنامي ظاهرة التكامل على المستوى العالمي وتعتبر منطقة التجارة الحرة أكثر أشكال التكامل الإقليمي انتشارا على المستوى العالمي .

وتعتبر تجربة النافتا نموذجا للتكامل الإقليمي وفق المنهج الحديث حيث جمعت بين دول تختلف في مستويات النمو والتنمية والتي أقامت منطقة للتجارة الحرة و بالإضافة إلى تحرير قطاع الخدمات والمشتريات الحكومية والاستثمار وقواعد المنشأ وحقوق الملكية الفكرية.

عرفت الدول النامية العديد من التجارب التكاملية مثل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية ومنطقة التجارة الحرة للأمريكيتين والسوق المشتركة لوسط وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى المحاولات التي عرفتها المنطقة العربية كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي .

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

المبحث الأول : تطوراشكال التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني : الجزائر والاتحاد الاوروبي شركاء في التجارة في ظل تباين مستويات النمو و التنمية الاقتصادية

تمهيد :

لقد كان التقارب الجغرافي عاملا أساسيا ومهما في تواصل التاريخ المشترك ونسج الروابط بين أوروبا بلدان وحوض البحر الأبيض المتوسط مند فترات تاريخية ضاربة في القدم ، ومع بداية تلاشي وانهيار الدولة العثمانية بدأت معظم الدول الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط تخضع للانتداب والوصاية ثم الاستعمار المباشر للقوى الأوروبية الرئيسية ودلك مند اوائل القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين ، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت دول المنطقة المتوسطية بالاستقلال تدريجيا عن القوى الاستعمارية الأوروبية ، وقد حافظت الدول الأوروبية على علاقاتها وطورتها بصورة طبيعية مع معظم دول حوض البحر الأبيض المتوسط عقب استقلالها وتغير بالتالي شكل العلاقات بينهما لتصبح علاقات بين دول ذات سيادة مستقلة .

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية قبل إعلان برشلونة اتجاه الدول العربية بما فيها الجزائر بمنح الامتيازات التجارية و التعاون المالي ، إلا أن هده الإجراءات من التعاون اثبتت عدم كفايتها لدفع النمو الاقتصادي في هده الدول والتي تعاني مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي .

لقد بدأت العلاقات الاقتصادية في فترة الستينات وكانت عبارة عن اتفاقيات انتساب تمنح الدول المنتسبة مزايا تفضيلية لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية بدون رسوم جمركية أو تخفيضها ، ولم تتضمن هده الاتفاقيات أي مساعدات أو معونات أوروبية وتطورت هده العلاقات خلال السبعينات والثمانينات والتي شهدت الحوار العربي الأوروبي والتي تم خلالها عقد بعض الدول العربية اتفاقيات تعاون فردية مع الدول الأوروبية ركزت على التبادل التجاري والمعاملة التفضيلية والمساعدات المالية وتمتعت المنتجات المصنعة في الدول العربية المتوسطية بحرية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي دون رسوم جمركية مع استثناءات لبعض الصناعات ، وتطورت هده العلاقات الاقتصادية إلى أن ارتقت إلى مستوى المشاركة الاورومتوسطية والتي تختلف في مضمونها و جوهرها عن الاتفاقيات السابقة ، و يتناول هدا الفصل مبحثين أساسيين .

حيث يتطرق المبحث الأول إلى تطور أشكال التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ويتناول المبحث الثاني اقتصاديات الجزائرية الاوروبية.

المبحث الأول

تطور أشكال التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يهدف هدا المبحث إلى التعرف على الإطار التنظيمي للعلاقة بين الجزائر والشريك الأوروبي ، فمن المعروف أن العلاقات الجزائرية الأوروبية قديمة شانها في دلك شان باقي الدول العربية والمتوسطية ، اد تعود إلى عهد الاستعمار الفرنسي ، إلا أن هده الأخيرة عرفت العديد من المحطات التاريخية بعد الاستقلال يتم التطرق إليها فيما يلي :

المطلب الاول:العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قبل سنة 1976 :

الفرع الاول :تطور السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي :

ترتكز السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الدول النامية المستقلة على التزامات الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الجات GATT ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، يضاف إلى دلك ارتكازها على عوامل تاريخية وجغرافية وهو ما يوضحه الجزء الرابع من معاهدة روما وهو الجزء الذي يخص مجموعة الدول والأقاليم ذات العلاقات الخاصة بالاتحاد الأوروبي[1] .

ولا تقتصر السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول النامية على الاعتبارات التجارية فقط و لكنها تشمل أيضا مفهوم التنمية ، ويمثل هرم التفضيلات التجارية المعقد الصفة المشتركة للسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي في التعامل مع الدول النامية ، حيث يميز الاتحاد الأوروبي بين أربع مجموعات أساسية من الدول .

حيث تأتي على هرم التفضيلات دول الثالوث إفريقيا- كريبي- الباسيفيك ، والبلدان المتوسطية وبلدان أسيا و أمريكا اللاتينية ، حيث تحتل تقليديا بلدان الثالوث الإفريقي والكاريبي والباسيفيك أعلى هرم التفضيلات التجارية للاتحاد الأوروبي ودلك بعد اتفاقية لومي / كوتونو

[1] سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ،2001 ، ص 181 .

(الأعضاء في اتفاقية لومي)[1] ، وتأتي الدول المتوسطية في مرتبة اقل ، بينما نجد في قاعدة الهرم الدول الاسياوية ودول أمريكا اللاتينية وأيضا عدد من دول منطقة الشرق الأوسط المنتجة للبترول[2].

تعتبر السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية الإطار الشامل لمجال العلاقات الاقتصادية مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الجماعة ومنها الجزائر [3]، وتحدد هده السياسة أوجه التعاون بين الطرفين وأسسه وأدواته وهي : التبادل التجاري والتعاون المالي والفني ، كما أن هده السياسة تحدد شكل ومضمون العلاقة بين الجانبين الأوروبي والمتوسطي[4].

وهنا تجدر الإشارة قبل الخوض في هدا المجال انه أثناء سعي الدول الأوروبية في بناء علاقاتها مع المجموعات المختلفة كانت دول السوق الأوروبية المشتركة مند تأسيسها تميز في علاقاتها الاقتصادية الخارجية بين مجموعة الدول الأوروبية المتوسطية المرشحة إلى الانضمام إلى عضوية السوق وبين مجموعة الدول المتوسطية الأخرى التي يقتصر التعامل معها على التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي[5] .

وقد تطورت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على مدى حوالي خمسين عاما ، وعلى الرغم من البدايات المبكرة للاهتمام الأوروبي بدول البحر المتوسط والتي ارتبطت ببداية إنشاء السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 إلا أنها لم تاخد شكلا محددا وموجها إلا بعد 15 عاما في إطار المنهج الشامل بعد عام 1972 .

---

[1] Sofie drogue , Incidence du processus.multulaterale sur la viabilité des accord préférentielle : le cas euro-méditerranéenne, Femise,france , 2003.p 5

[2] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سبق دكره ، ص 182 .

[3] السياسة المتوسطية / هي مجموع المواقف و الاتجاهات التي تنتهجها دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، (الاتحاد الاوروبي ابتداءا من سنة 1993) مند نشاتها تجاه الدول المشاطئة للبحر البيض المتوسط غير الاعضاء في الجماعة .

[4] عزت المراكبي ، اتفاقيات التعاون الكمالي والفني في اطار السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوروبية ، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة القاهرة ، 1996 ، ص 7 .

[5] اخرمبالي ولد محمد ، الاثار الاقتصادية للشراكة العربية الاوروبية على الاقتصادجات العربية :تجربة تونس والمغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة 2003/2002، ص 21 .

هدا ومن اجل فهم أحسن للعلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بشكل صحيح يجب تناولها في إطار السياسة المتوسطية وفي سياقها العربي المتوسطي .

الفرع الثاني : مرحلة معاهدة روما 1957 :

لم يكن لدول حوض البحر الأبيض المتوسط أي علاقة خاصة مع أي دولة من دول المجموعة الأوروبية قبل معاهدة روما ، حيث كانت علاقات المجموعة الأوروبية بدول المتوسط قبل دلك التاريخ تتمحور في فلك العلاقات التجارية التقليدية للجماعة مع مختلف دول العالم .

إلا أن المعاهدة المنشاة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية أي معاهدة روما سنة 1957 تضمنت وبإصرار من فرنسا إشراكا للأراضي التابعة لها أي المستعمرات وخاصة دول المغرب العربي وبالتحديد المغرب والجزائر وتونس و منحها بعض المزايا التي تسمح لها بالاحتفاظ بالعلاقات الخاصة التي كانت تتعامل بموجبها معها [1].

حيث منحت هده الدول تيسيرات تعريفية تتماشى مع تلك التي التزمت بها جماعة الستة على أن تعاملها تلك المناطق بالمثل مع التزام مجموعة الستة بمنح هده المناطق تيسيرات ومعونات مرجعها التفاوت في مستويات النمو ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جامعة الدول العربية أصدرت قرارا في نوفمبر 1959 بمعارضة إدماج المستعمرات في السوق .

كما تضمنت معاهدة روما مجموعة من المواد التي تقوم الجماعة بموجبها بعقد اتفاقات بينها مجتمعة وبين دول أخرى غير أعضاء ، وتتخذ علاقات الجماعة مع الدول غير الأعضاء فيها إحدى الصيغتين : اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة واتفاقيات مشاركة وفق المادة 238 من المعاهدة ، ويلزم لهدا النوع من الاتفاقيات موافقة جماعية من المجلس الوزاري بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي ، كما أن دساتير بعض الدول الأعضاء تتطلب موافقة برلماناتها ، فادا تضمنت الاتفاقية ما يخالف نصوص المعاهدة وجب تصديق جميع دول الجماعة عليها [2].

---

[1] اسامة فاروق مخيمر عبد الهادي ، التعاون بين دول البحر الابيسض المتوسط ، رسالة ماجستيسر غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1996 ، ص 70 .

[2] محمد محمود الامام ، اتفاقية المشاركة وموقفها من الفكر التكاملي ،مرجع سبق دكره ،ص 17 .

ومع تطور عمل الجماعة الاقتصادية وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة كلف المجلس الاقتصادي العربي في عام 1959 مجلس الوحدة المؤقت وبقرار رقم 97 بدراسة ما ينتج عن إنشاء السوق الأوروبية لمشتركة من مخاطر بالنسبة للدول العربية وتقديم مقترحات محددة حول كيفية مجابهتها والحد من تأثيرها ، كما أكد المجلس الاقتصادي العربي بتاريخ 10/ 1963/12 ومن خلال قرار رقم 214 أن تراعي الدول العربية التزاماتها العربية العربية وأن لا تقوم بأي ارتباط من شانه أن يتعارض مع السوق العربية المشتركة ، وأن لا تعطي الدول العربية أي امتيازات لدول السوق الأوروبية المشتركة [1] .

وكون الجزائر مستعمرة فرنسية حسب القانون الفرنسي عند دخول معاهدة روما حيز التنفيذ ، فان موقفها يتحدد حسب نص المادة 227 الفقرة 02 والتي تضمنت الاحكام الخاصة بالجزائر والتي يتم إيجازها في النقاط التالية [2] :

- أحكام متعلقة بحرية حركة السلع والمنتجات الزراعية والخدمات .

- أحكام متعلقة بالمنافسة .

- أحكام متعلقة بالمؤسسات .

- أحكام متعلقة بمعايير الحماية والمدرجة في المواد (108 ، 109 ، 226) وتعتبر هده الأحكام قابلة للتطبيق بمجرد دخول معاهدة روما حيز التنفيذ .

فوفقا لاحكام هده المواد هناك من يرى أن الجزائر المستعمرة كانت مدعوة إلى اندماج كامل في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهو ما أقرته الفقرة رقم 02 بموافقة من المجلس في هدا المجال إلا أن اخضاع الجزائر إلى احكام الجماعة الاقتصادية الأوروبية يبقى ناقصا وهدا على أساس انه لم يخصص لها من نص الاتفاقية إلا المادة 227 والفقرة 2 ، كما أنها أقحمت رغما عنها

---

[1] ,نفس المرجع السابق ، ص 18 .

[2]Otman bekenniche, La coopération entre l union européenne et lAlgérie, OPU , Algérie ,2006 , p 15 .

في هده الاتفاقية و كانت غائبة أثناءإعدادها و التوقيع عليها ودلك في مرحلة كانت فيها تكافح من اجل الاستقلال [1].

بعد الاستقلال كان أمام الحكومة الجزائرية خياران وهما إما عدم الاعتراف بنص المادة 227 وبالتالي إلغاء ارتباطها بالجماعة الاقتصادية الأوروبية آو القبول بها ، وعلى هدا الأساس أرسلت الحكومة الجزائرية خطابا في 24 ديسمبر 1962 إلى مجلس الجماعة الاقتصادية الأوروبية تطلب فيه الإبقاء المؤقت على المزايا الممنوحة لها في نص المادة 227 وبالرد على دلك وافقت الجماعة الاقتصادية الأوروبية على هدا الطلب على اعتبار أن هده الوضعية ستكون ظرفية في انتظار التسوية النهائية لمستقبل العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي[2] ، غير العلاقات الاقتصادية بين الجماعة والجزائر عرفت نوع من الغموض ، وهو ما كان له اثر سلبي كبير على الدعم المقدم للتنمية ، فقد تم إقصاء الجزائر من المعونات التي يقدمها الصندوق الأوروبي للتنمية ، بالإضافة إلى إقدام الجماعة على تقليص حجم المزايا الممنوحة للجزائر وهوما زعزع الطابع الخاص التي كانت تتمتع به [3].

الفرع الثالث: اتفاقيات الانتساب:

في عام 1963 عقدت إيران اتفاقية تجارية مع المجموعة الأوروبية وتبعتها إسرائيل سنة 1964 وهو ما جعل الدول العربية تراجع موقفها ودلك بإصدار المجلس الاقتصادي العربي قرارا يوصي فيه بان تقوم الدول العربية منفردة أو مجتمعة بالاتصال بالمجموعة الأوروبية من اجل عقد اتفاقيات تجارية تؤمن للدول العربية الحصول على امتيازات مماثلة لتلك التي حصلت عليها إسرائيل من اتفاقها التجاري مع الاتحاد الأوروبي .

---

[1]Otman bekenniche, La coopération entre lunion européenne et l Algérie , opt cit,pp 16-17.

[1]Idem ,p19

[2]Berkanne Mohamed Nasser ,les relations économiques entre lAlgérie et lunion européenne a travers les accords de coopération : bilan et perspectives , mémoire de magister , institut des sciences économiques , université mentourie , constantine . 2001/2002, p 64 .

وخلال فترة الستينات وبداية السبعينات توصلت المجموعة لعدد من الاتفاقيات مع الدول العربية والمتوسطية في إطار ما يطلق عليه باتفاقيات الانتساب أو الارتباط والتي كان أهم دوافعها هو استمرار التبادل التجاري بين فرنسا ومستعمراتها وكذلك بريطانيا وايطاليا ، اد اعتبرت البلدان الأوروبية في دلك الوقت وخاصة فرنسا أن اقتصادات مستعمراتها امتداد لاقتصادها[1].

وتمثل نظام الانتساب في منح الدول المنتسبة مزايا تفضيلية كتلك التي كانت تحصل عليها قبل استقلالها وتمثلت تلك الامتيازات في دخول منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية دون فرض رسوم جمركية عليها ، مثل اتفاقية التجارة التفضيلية مع لبنان سنة 1965 ، وتلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1972 واتفاقية تعاون مع كل من المغرب وتونس سنة 1969 [2] ، وتجدر الإشارة أن هده الاتفاقيات لم تتضمن أي مساعدات مالية أو معونات أوروبية .

وقد عجزت البلدان العربية المتوسطية الموقعة على اتفاقيات الانتساب عن الاستفادة المثلى منها ، فنجد مثلا أن كل من لبنان و تونس و المغرب قد عجزت عن الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتها الصناعية ودلك لضعف القاعدة الصناعية بها [3] .

كما توصلت المجموعة إلى توقيع اتفاقية انتساب مع تركيا سنة 1964 واتفاقية انتساب مع كل من مالطا سنة 1970 وقبرص سنة 1972 ، بالإضافة إلى اتفاقيتي انتساب مع كل من اليونان سنة 1962 وتجارة حرة مع اسبانيا سنة 1970 واللتان لم تكونا قد أنظمتا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي [4] .

ولم توقع الجزائر خلال هده الفترة أية اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على عكس ما فعلته البلدان العربية والمتوسطية الأخرى ودلك لتعارض وجهات النظر بين الطرفين فالجزائر أرادت اتفاقا شاملا لا يقتصر فقط على التبادل التجاري وإنما يتعدى دلك إلى التعاون الاقتصادي

---

[1] محمد محمود الامام ، اتفاقية المشاركة وموقفها من الفكر التكاملي ، مرجع سبق دكره ،ص 19 .

[2] سليمان المندري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ،مكتبة مدبولي ، القاهرة 1999 ، ص 37.

[3] سمير صارم ، اروبا والعرب من الحوار الى المشاركة ، سسلسلة قضايا الساعة، دار الفكر المعاصر، بيروت،لبنان . 209-207 .

[4]سليمان المندري , مرجع سبق دكره , ص 37.

والمالي والفني ويتعدى دلك إلى التعاون في مجال اليد العاملة ، أما المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهتها فقد أصرت على ضرورة اقتصار الاتفاق على الجوانب التجارية [1].

وتجدر الإشارة هنا في هده المرحلة الأولى من السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية و التي شملت محطتين أساسيتين وهما معاهدة روما واتفاقيات الانتساب بأنها كانت مرحلة انتقالية ومحدودة .

فقد ظلت المجموعة حتى سنة 1972 تحتفظ بعضوية الدول الست المؤسسة للجماعة وعلى الرغم من وجود محاولات من ايطاليا وتشجيع فرنسي لدفع الجماعة لانتهاج سياسة متوسطية اشمل خاصة مع دول المغرب العربي الا ان علاقاتها مع الدول العربية المتوسطية بقيت تراوح مكانها.

فضلا عن اقتراح اللجنة الأوروبية بانتهاج سياسة متوسطية اشمل إلا أن المحاولات لم تجد الدعم المناسب الذي يخرجها من حيز الأفكار إلى حيز الفعل و الحركة ويعود دلك إلى كون الجماعة كانت في مرحلة التأسيس والنشأة فاكتفت بدعم هدا التأسيس واقتصرت على عقد اتفاقيات الانتساب والتجارة التفضيلية مع دول العالم الثالث والدول المتوسطية بشكل خاص [2] ، وبالرغم من دلك كانت دول المجموعة تعتبر الشريك التجاري الأول بامتياز للجزائر وهدا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي :

الفرع الرابع : العلاقات التجارية بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة (1966 -1975):

عرف الاقتصاد الجزائري في هده الحقبة مجموعة من الوقائع التاريخية الهامة كتأميم قطاع المناجم و التامين والقطاع البنكي والبترول والثورة الزراعية وإقرار برامج طموحة للتصنيع تهدف إلى تلبية الطلب المحلي والذي كان له أثار هامة على التبادل التجاري للجزائر ، ويمكن توضيح التطور التاريخي للمبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال بيانات الجدول رقم (1 / 2) .

---

[1] Otman bekenniche, La coopération entre l union européenne et l Algérie, opt cit, p27

[2] اسامة فاروق مخيمر عبد الهادي ، مرجع سبق دكره ، ص ص 71-72 .

جدول رقم (2 /1)

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1966- 1976)

النسبة %

السنوات	الجماعةالاقتصاديةالاوروبية		الاتحاد السوفياتي و أوربا الشرقية		باقي العالم	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
1966	84.49	75.59	1.05	2.10	14.46	22.31
1967	79.77	68.31	2.61	7.38	17.62	24.31
1968	77.86	71.66	5.03	5.29	17.11	23.05
1969	81.10	69.77	8.04	6.26	10.86	23.97
1970	78.37	69.26	7.69	5.35	13.94	25.30
1971	68.96	67.08	11.80	6.57	19.24	26.35
1972	62.28	67.74	9.71	6.26	28.01	26.00
1973	64.65	66.89	6.40	5.95	28.95	27.16
1974	54.27	60.44	4.62	5.61	41.11	33.95
1975	55.12	61.78	5.56	3.77	39.32	34.45
1976	45.37	59.99	3.89	4.76	50.74	35.25

Source: Berkanne Mohamed Nasser ,Opt cit,p 69.

توضح بيانات الجدول (2 / 1) الارتباط التجاري الكبير يبن الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، اد انه خلال الفترة 1966- 1976 كانت دول الجماعة هي السوق الرئيسي لصادرات الجزائر والمصدر الرئيسي لوارداتها ، حيث كانت تمثل حوالي 67.20 % من إجمالي الواردات وحوالي 68.38 % من إجمالي الصادرات ، وهدا بالرغم من أن الاتجاه العام لكل منهما كان إلى الانخفاض حيث تراجعت نسبة مساهمة الصادرات الجزائرية إلى الجماعة الاقتصادية من حوالي 84.49 % سنة 1966 إلى حوالي 45.37 % سنة 1976 وتراجعت الواردات على نفس النحو من حوالي 75.59 % من إجمالي الواردات سنة 1966 إلى حوالي 59.99 % سنة 1976 .

في المقابل عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر وباقي دول العالم تحسنا ملحوظا لنفس الفترة اد ارتفعت نسبة مساهمة باقي العالم في التجارة الخارجية للجزائر من حوالي 14.46 % سنة 1966 إلى حوالي 50.74 % سنة 1976 بالنسبة للصادرات ومن 22.31 % إلى 35.25 % بالنسبة إلى الواردات وهو ما يعكس رغبة الحكومة في تنويع شركائها التجاريين .

بالرغم إتباع الجزائر للنهج الاشتراكي كنموذج للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال إلا أن مجمل علاقاتها ومعاملاتها التجارية كانت مقصورة مع الدول التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي واكبر دليل على دلك أن بيانات الجدول رقم(1/2) توضح الأهمية النسبية المحدودة التي تحتلها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في التجارة الخارجية الجزائرية ، اد بلغت صادرات الجرائر وارداتها إليها في المتوسط حوالي (5.39,6.03) % في المتوسط خلال الفترة 1966- 1976 .

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية بين الجزائروالاتحاد الأوروبي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة :

جاءت هده المرحلة مع اتساع نطاق الجماعة ودلك بانضمام كل من المملكة المتحدة وايرلندا والدنمارك في يناير 1973 ليصبح عدد دول الجماعة تسع دول و شهدت هده المرحلة حدثا هاما وهو حرب 1973 وما نتج عنها من حظر نفطي وتخفيض مستويات ضخ البترول إلى أوروبا ، اد وعت عندها أوروبا أن جزءا حيويا من مصالحها مرتبط بالدول العربية عبر المتوسط [1] ، كما شهدت هده المرحلة انطلاق ما يعرف بالحوار العربي الأوروبي كنتيجة للحرب العربية

[1] اسامة فاروق مخيمر عبد الهادي, مرجع سبق دكره ,ص ص 70.71 .

الإسرائيلي ، أزمة الطاقة ومع أن هدا الحوار لم ينتج عنه أي اتفاق محدد إلا انه يعتبر بداية اتصال ثنائي بين الجماعة الأوروبية والدول العربية [1] .

الفرع الاول : النشأة :

تعتبر ايطاليا بالإضافة إلى فرنسا من أنشط الدول الأوروبية في مجال دعم التعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الاروبية ، فنجد مثلا أن بداية المرحلة الثانية من التعاون قد جاءت مع مذكرة ايطالية في مايو 1964 اقترحت فيه على المجلس الأوروبي مايلي :

- تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين دول الجماعة و الدول المتوسطية .
- تقديم مساعدات مالية من دول الجماعة الغنية إلى الدول المتوسطية النامية .
- تقديم بعض الامتيازات بشروط معينة للدول المتوسطية في مجال الزراعة.

وعلى الرغم من أن المجلس الأوروبي قد رفض المذكرة الايطالية إلا انه قدر لها أن تلعب دور كبير في تشكيل السياسة المتوسطية الشاملة فيما بعد[2] .

ولقد ظلت الدول العربية تتفاوض مند علم 1964 وحتى عام 1973 مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بصورة فردية للتوصل إلى اتفاقيات في مجال التجارة الخارجية ، ففي عام 1966 اقترحت اللجنة الأوروبية سياسة متوسطية شاملة تجاه دول المغرب العربي ورفض المجلس الأوروبي أيضا هدا المقترح .

وتعتبر قمة باريس سنة 1972 البداية الحقيقية و البلورة الفعلية للسياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية ، فقد جاء في إعلان باريس في المادة 11 منه ، أن رؤساء الدول والحكومات مقتنعون ودون تراجع عن المزايا التي تتمتع بها الدول ذات العلاقات الخاصة مع الجماعة بوجوب أن

---

[1] سمعان بطرس فرج الله واخرون ، مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وتاثيراتها على الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 27-28 ديسمبر 1997 ، ص 275 .

[2] فيفيان بشرى خيري سعد ، الاثار الاقتصادية لاتفاقيات المشاركة الاوروربية المتوسطية على هيكل التجارة بين مصر والدول العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2005 ، ص 77 .

تستجيب الجماعة أكثر من أي وقت مضى لطموحات الدول النامية في المستقبل ، ومع أخد هدا في الحسبان فان الجماعة تعطي أهمية جوهرية لسياسة الانتساب والوفاء بالالتزامات الواردة إزاء بلدان البحر الأبيض المتوسط والتي أبرمت اتفاقيات معها أو سوف يتم إبرامها ، وعلى هدا الأساس تقدمت اللجنة الأوروبية إلى مجلس الوزراء بعدد من المقترحات بشان تطوير علاقة المجموعة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط أطلق عليها اسم السياسة المتوسطية الشاملة [1] ، وقد وافق المجلس على تلك المقترحات في نوفمبر 1972 وبدأت اللجنة بناء على تفويض من المجلس للدخول في مفوضات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط اعتبارا من يونيو 1973 أسفرت عن التوصل لصيغة تنظيم العلاقة بين الجماعة ودول البحر الأبيض المتوسط أطلق عليها اسم اتفاقيات التعاون .

الفرع الثاني : السياق العام لاتفاقيات التعاون بين الجزائر والجماعةالأوروبية:

يكتسي السياق التاريخي والاقتصادي والسياسي الذي تمت فيه المفاوضات بين المجموعة الأوروبية والأقطار العربية أهمية بالغة لان هده الأخيرة تولدت عن الاختيارات البنيوية للمجموعة وعن اعتباراتها الظرفية ويمكن عرض السياق العام الذي تولدت فيه هده الاتفاقية في المعطيات التالية [2] :

– لقد تمت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية والأقطار المتوسطية ومنها الجزائر في ظل الاحترام التام لروح اتفاقيات روما التي تمخضت عنها الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي كانت تستهدف خلق اقتصاد متشعب وقوي ومستقل وسائر نحو الاكتفاء الذاتي وأن روح هده الاتفاقيات تحدد الإستراتيجية العامة للمجموعة وتلهمها سياستها التوحيدية والبنيوية خاصة في القطاع الفلاحي وتوحي لها ممارستها الحمائية والتحديدية تجاه المنتجات الخارجية وخاصة الآتية من العالم الثالث .

– لقد تمت المفاوضات بين المجموعة والدول المتوسطية العربية في ظل ظرف أزمة الركود التي شهدتها الاقتصاديات الرأسمالية ، مما كان لهده الوضعية تأثير أكيد على المواقف الملتوية

---

[1] فيفيان بشرى خيري سعد، مرجع سبق دكره ، 78 .

[2] عبيد كمال ، الشراكة الاوروجزائرية : الواقع والتحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2003/2002 ، ص 47 .

للمفاوضين الأوروبيين الدين فرضوا عددا من القيود على المنتجات المصدرة من قبل الدول المتوسطية وبشكل رئيسي المنتجات الزراعية .

– لقد تمت المفاوضات بعد تأسيس أوروبا الخضراء أي بعد توحيد السياسة الزراعية الأوروبية الشيء الذي جعل المجموعة الأوروبية تستعمل مختلف وسائل الحماية على وارداتها وخاصة منها الواردات الزراعية وتتلخص هده الوسائل في الأسعار المرجعية والمساعدات المباشرة التي يمنحها صندوق الدعم الفلاحي للمنتجين الأوروبيين ونظام الحصص الجمركية وتوقيتات زمنية وغيرها .

– ان الميزة الأساسية للمفوضات التي جرت حول اتفاقيات التعاون هي انعدام التكافؤ ، فالمجموعة الأوروبية كانت تتفاوض من موقف قوة لأنها كانت موحدة في مواقفها في حين كانت تتفاوض الدول العربية المتوسطية مفككة وكل على حدة مما اضعف من موقفها وهدا ما جعلها لاتنال إلا القدر القليل من التفضيلات .

وترتكز اتفاقيات التعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة على ثلاث محاور رئيسية :[1]

– المحور التجاري و الذي يقوم على تحرير المبادلات .

– المحور الاقتصادي والتقني والمالي .

– التعاون في المجال الاجتماعي اليد العاملة وتدفقات الهجرة ، وسوف يتم التطرق فيما يلي إلى المحورين الأول والثاني .

الفرع الثالث : مضمون اتفاقية التعاون لسنة 1976 :

تحدد المادة الأولى من الاتفاقية بين الجزائر و الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن الهدف من الاتفاقية هو تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجماعية لهما والمساعدة على تقوية العلاقات بينهما ، وضمن هده الاتفاقية تلتزم الجزائر بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية دون الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل فتعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد تمنحها إلى طرف أخر حسب ما تتضمنه الاتفاقية ، كما تلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية

[1]Berkanne Mohamed Nasser , Opt .cit ,p 76 .

التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقيات الغات ، ومن جهة أخرى يسمح لها بان تفرض رسوما جمركية أو رسوم مماثلة أو فرض قيود ، ادا ما تطلبتها احتياجات التنمية عامة أو لبعض القطاعات ، وتجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنتها المادة 06 من اتفاقية الجات بشان مقاومة الإغراق[1] .

اولا : التعاون التجاري :

طغى المحور التجاري على اتفاقية التعاون بين الجزائر والاتحاد الاوروبي والدي جاء كما يلي :

1 : النظام التفضيلي للمنتوجات الفلاحية :

جاءت بالتفصيل في أحكام المواد من 15 إلى 23 بالنسبة للجزائر ، فوفق النظام العام تمنح الجماعة الاقتصادية الأوروبية امتيازات تعريفية تتراوح ما بين 20% الى 100 % ، حيث تغطي مابين 80% و 90 % من الصادرات الفلاحية الجزائرية إلى أسواق الجماعة ، (وهي تختلف عن تلك الامتيازات التي قدمت في إطار اتفاقيات الانتساب لكل من تونس والمغرب ، حيث تنحصر الامتيازات التعريفية المقدمة من الجماعة ما بين 50%و 80 % ولمجموعة اقل من المنتجات) ، مع التزامها بعدم تطبيق قيود كمية وإجراءات ذات الأثر المماثل ، وبالنسبة إلى الجزائر فان هده الإجراءات كانت تمس فقط صادرات التمور التي يصل حجم التخفيض المطبق عليها إلى حدود 100 % ، والحمضيات التي يصل نسبة التخفيض عليها إلى حدود 80 % .[2]

وفي إطار النظام الخاص فقد وضعت أحكام خاصة لبعض المنتجات ، وكانت هده المقاييس تصب في اتجاهين أساسيين [3]:

– اما حماية مصالح المنتجين داخل الجماعة الاقتصادية الاوروبية من منافسة الصادرات من المنتجات الفلاحية لدول المغرب العربي .

– او دعم الجزائر من اجل تنمية بعض الأنواع من صادراتها إلى أسواق الجماعة .

---

[1] عبيد كمال ، مرجع سبق دكره ، ص 48 .

[2] Berkanne Mohamed Nasser , Opt .cit ,p 76 .

[3] Idem .p 77 .

هده المقاييس كانت متنوعة وكانت تهدف الى مايلي [1]:

– أن لا تخفيض للتعريفات الجمركية إلا في ضمن حدود وأسقف وحصص معينة .

– حصر تطبيق نظام إلغاء التعريفات الجمركية أو تخفيضها على بعض الأوقات فقط من السنة على أن يتم إلغاءها في فترات معينة منها (خارج مواسم الإنتاج داخل الجماعة) .

- لا يتضن اعتماد الإلغاء أو التخفيض في الرسوم الجمركية إلا في حالة احترام السعر الأدنى على أن يتم تطبق هده المقاييس سواء منفردة أو مجتمعة .

وادا أخدنا بعين الاعتبار منتوجات الكروم و التي تهم بصفة أساسية الجزائر ، فقد استفادت من تخفيضات تصل إلى حدود 80 % وهدا بشرط احترام السعر الأدنى (السعر المرجعي) وهدا في حدود الحصة المخصصة والتي لا تتجاوز 250000 هيكتولتر في السنة الأولى و 450000 ألف هكتولتر في السنة الخامسة من تطبيق أحكام الاتفاقية.

ففي سنة 1973 بلغت الصادرات الجزائرية من هده المادة حوالي 2.7 مليون هيكتوليتر وتكون بدلك قد سجلت تراجعا قياسيا عما كانت عليه سنة 1966 اد كانت في حدود 7.25 مليون هكتولتر وهو ما يوضح أن هده التدابير لا تخدم المصالح الوطنية[2] .

إن هده التدابير السابقة والمتعلقة خاصة بالمنتوجات الفلاحية من الخمور تبدو وكانها لا تخدم مصالح المنتجين الوطنيين لهده المادة ولا تساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي التصدير إلى أسواق الجماعة ، ونفس الأحكام التقييدية عرفتها المنتوجات الزيتونية عن طريق إنشاء آليات الاقتطاعات حسب الكميات المصدرة ، ففي سنة 1974 بلغت الصادرات الجزائرية الى أسواق الجماعة من زيوت الزيتون غير المكررة إلى حوالي 5 مليون ايكو [3] .

بالإضافة إلى الأحكام الخاصة قامت الجماعة في الاتفاقيات بإدراج بند الحماية ، وهو الذي يعطيها الحق في تغيير أو تعديل النظام المنصوص عنه في حالة ما ادا اتخذت إجراءات

---

[1] Berkanne Mohamed Nasser , Opt cit ,p 77.

[2] Idem .

[3] Idem.

وتنظيمات خاصة في إطار السياسة الزراعية المشتركة للجماعة ، وهو ما قلل من أهمية هدا الاتفاق في المجال الفلاحي[1].

في الوقت الذي كان فيه صانعوا هده السياسة يراهنون على أنه بإمكانهاإعطاء قوة دفع للتنمية في البلدان المتوسطية وتطوير القطاع الزراعي بها الا ان اثرها كان محدودا ، لان السياسة الزراعية الاوروبية المشتركة احدثت ارتفاعا كبيرا في الإنتاج الفلاحي داخل المجموعة الأوروبية ، حيث شهدت الأسواق الأوروبية مرحلة التشبع خاصة وأن نظام التفضيلات المعمم واتفاقية لومي سمحتا لعدد كبير من الدول الاستفادة من المزايا التفضيلية الممنوحة للجزائر والدول المغاربية الأخرى محدثا بدلك منافسة حادة بين الدول المصدرة للمنتوجات الفلاحية [2] .

2 : الأحكام المطبقة على الصادرات الصناعية والمواد الأولية :

يتضمن النظام العام دخول المواد الأولية والمنتوجات الصناعية ذات الأصل الجزائري والمغاربي إلى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدون قيود كمية ولا إجراءات مماثلة من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة الأخرى[3].

وضمن النظام الخاص تخضع المنتوجات البترولية المكررة ومنتوجات الفلين لنظام الأسقف السنوي المتزايد ، ودلك في حدود 5 % بالنسبة للمنتوجات الزراعية و 3 % لمنتوجات الفلين .

ففي حدود الأسقف المحددة تتمتع هده المنتوجات بالإعفاء من الحقوق الجمركية ، وفي حالة تجاوز هده الأسقف تقوم الجماعة الاقتصادية الأوروبية بفرض تعريفات جمركية خارجية ، وتلخص بيانات الجدول رقم (2/2) حدود الصادرات التي تدخل معفية الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

---

[1] Berkanne Mohamed Nasser , , Opt .cit ,p 77 .

[2] بوعزيز ناصر ، الشراكة الاورومتوسطية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ،2006/2005 ،ص 91 .

[3] المرجع السابق .

جدول رقم (2/2)

حدود الصادرات التي تدخل معفية من الرسوم الجمركية الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في اطار اتفاق التعاون الشامل

المواد المصدرة	حقوق معدومة في حدود الكميات التالية (طن)	حقوق جمركية مكملة في حالة تجاوز الكميات المتفق عليها
منتوجات بترولية مكررة	1100000	من 2 %إلى 17.5 % حسب حجم المنتوجات .
فلين خام	50	% 8
اثاث مجهز من الفلين	150	% 16
فلين مجمع	2000	%16

source:Berkanne Mohamed Nasser, Opt .cit ,p 77

فبالنسبة للمواد الأولية التي تشكل نصيب الأسد في الصادرات الجزائرية فقد كانت المزايا الممنوحة من طرف هدا النظام محدودة كون المنتوجات التي تدخل أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية معفية من كافة الحقوق بموجب نظام التفضيلات المعمم[1] ، وادا كانت التفضيلات الجمركية الممنوحة من طرف الجماعة في مجال المنتوجات الصناعية قد تبدوا ذات أهمية فان تأثيرها محدود للغاية ، فالتفضيلات الممنوحة للجزائر مثلا لا تغطي سوى مابين 6% و 8 % من

[1] بوعزيز ناصر ، المرجع السابق ، ص 92 .

الصادرات الإجمالية من المنتوجات الفلاحية والصناعية لان غالبية الصادرات الجزائرية مشكلة من المحروقات وهده الأخيرة تدخل إلى اسواق الجماعة معفية من الحقوق الجمركية [1] .

ثانيا: التعاون القطاعي :

ويشمل التعاون الاقتصادي والصناعي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر في مجالات عديدة تسعى المجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلالها إلى دعم و تطوير النشاط الإنتاجي وتحسين الهياكل الاقتصادية .

ففي الجانب الصناعي تمحور التعاون في تحسين مستوى الإطارات من خلال القيام بدورات تكوينية وتبادل الخبرات بالإضافة إلى ترقية التنمية الصناعية من خلال التعاون العلمي والتكنولوجي ، كما تم التركيز على الطاقة باعتبارها القطاع الأهم في الاقتصاد الجزائري لدلك أكد الاتفاق على مساهمة متعاملوا المجموعة الأوروبية في برامج البحث والإنتاج وتحويل المواد الطاقوية وتطوير الصناعات البترولية للحد من المكانة التي تتمتع بها الصادرات البترولية [2].

ثالثا : التعاون التقني والمالي :

يرتكز التعاون الفني و المالي على بروتوكولات مالية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد في نهاية كل فترة و قد دخلت هده البروتوكولات حيز التنفيذ في سنة 1978 [3] .

توضح بيانات الجدول (2 /3) الارتفاع المستمر في حجم المساعدات المالية المقدمة من طرف الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الدول العربية ويلاحظ أن البروتوكول الثالث الذي انطلق سنة 1987 سجل زيادة كبيرة نسبيا عن سابقيه ، و بالرغم من دلك تبقى هده المساعدات التي قدمها الاتحاد إلى الدول العربية بما فيها الجزائر ذات أهمية ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى

---

[1] عبيد كمال ، مرجع سبق دكره ، ص 53 .

[2] بوعزيز ناصر ، مرجع سبق دكره ، ص 92 .

[3] نفس المرجع .

المطلوب وخاصة عند حساب نسب هده المساعدات إلى كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال المحلي الإجمالي وهي نسب غاية في الضعف [1] .

جدول رقم (3/2) :

المساعدات المخصصة للدول المتوسطية والجزائر في البروتوكولات الملحقة

خلال الفترة (1978 – 1991)

الوحدة : مليون ايكو

الدولة	البروتوكول الأول 1981/1978		البروتوكول الثاني 1986/1982		البروتوكول الثالث 1991/1987	
	من بنك الاستثمار	من ميزانية الجماعة	من بنك الاستثمار	من ميزانية الجماعة	من بنك الاستثمار	من ميزانية الجماعة
الجزائر	70	44	107	44	183	56
المغرب	56	74	90	109	151	173
تونس	41	54	78	61	131	93
مصر	93	77	150	126	249	200
الأردن	18	22	37	26	63	37
لبنان	20	10	34	16	53	20
سوريا	34	26	64	33	110	36
المجموع	332	307	560	415	940	615

Source :Bichara khader , Le partenariat euro-mediterraneen : apres la conferance de barcelone, L'harmattan ,france ,1997 , p 36-37

[1] محمود محمد الامام , اتفاقية المشاركة وموقفها من الفكر التكاملي ، مرجع سبق دكره ، ص 24 .

الفرع الرابع : تطور التبادل التجاري بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية في إطار السياسية الأوروبية الشاملة :

جدول رقم (4/2)

تطورالأهمية النسبية للمبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي الى اجمالي المبادلات مع العالم الخارجي خلال الفترة (1974 – 1992)

النسبة %

السنوات	الصادرات	الواردات
1978 – 1974	46.1	59.8
1983 – 1979	53.9	57.9
1988 – 1984	70.4	59.9
1992 – 1989	69.7	59.9

Source :Berkanne Mohamed Nasser, Opt .cit , p128

حافظت الجماعة الاقتصادية الأوروبية على علاقاتها التجارية المميزة مع الجزائر وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (4/2) اد كانت في المتوسط في حدود (60. و 59.3)% للصادرات و الواردات على التوالي ، وهو ما يدل على كثافة المبادلات التجارية بين الطرفين اد شكل الاتحاد الأوروبي مصدر ومورد لحوالي ثلثي الصادرات والواردات الجزائرية الإجمالية .

الفرع الخامس : تقييم السياسة المتوسطية الشاملة واتفاقيات التعاون :

يمكن القول انه في إطار السياسة المتوسطية الشاملة عقدت المجموعة الأوروبية اتفاقيات للتعاون والتنسيق مع الدول العربية وقد وصل عدد الاتفاقيات مع الدول العربية إلى سبع اتفاقيات تتمتع من خلالها الدول العربية المطلة على حوض البحر البيض المتوسط بافضليات شاملة ، منها

ثلاث اتفاقيات مع دول المغرب العربي فيما عدا ليبيا وهي كل من الجزائر وتونس والمغرب سنة 1976 ، وأربع من دول من المشرق العربي و هي الأردن وسوريا ولبنان ومصر سنة 1977[1] .

وقد تضمنت تلك الاتفاقيات على غرار الاتفاقية الموقعة مع الجزائر منح صادرات تلك الدول إعفاءات وتخفيضات جمركية مع بعض الاستثناءات على بعض السلع الصناعية لتلك الدول مع العلم أن هده الاتفاقيات تختلف في بعض مضامينها ودلك تبعا لمصالح الاتحاد الأوروبي وخصوصية العلاقة التي تربطه مع كل دولة المتوسطية ، وتشمل أيضا هده الاتفاقيات بعض التخفيضات الجمركية على بعض السلع الزراعية في فترات معينة من السنة بالإضافة إلى ثلاث بروتوكولات مالية وقعت سنوات 1972 ، 1982 ، 1987 لتقديم مساعدة مالية للدول العربية المتوسطية ، ودلك فضلا عن التعاون بين الطرفين في قطاعات تطوير الصادرات والصناعة والاستثمارات الخاصة والتعاون المالي والتقني[2] .

وعلى الرغم من دلك فقد ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية نظرا لوجود مصالح تجارية متضاربة مع بعض دول الاتحاد الأوروبي في مجالات الصادرات الصناعية والزراعية وخاصة بعد انضمام كل من اليونان واسبانيا والبرتغال إلى عضوية الجماعة(الاتحاد الأوروبي) الأمر الذي أدى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة إلى الدول العربية في المجال الزراعي وهو ما اضعف القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية المتوسطية التي تعتبر في نفس الوقت سلعا تصديرية لكل من اسبانيا والبرتغال [3]، والشئ نفسه ينطبق على المجال الصناعي خاصة في بعض الصناعات مثل المنسوجات والجلود التي تعتبر في نفس الوقت سلعا تصديرية رئيسية لكل من اليونان واسبانيا والبرتغال فضلا عما قامت به تلك الدول من تقدم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية المشمولة ضمن التركيب السلعي للصادرات

---

[1] سمعان بطرس فرج الله واخرون ، مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وتاثيراتها على الوطن العربي ،مرجع سبق دكره ، ص 279 .

[2] نفس المرجع ، ص 280 .

[3] Sofie drogue , Incidence du processus.multulaterale sur la viabilité des accord préférentielle : le cas euro-méditerranéenne, Femise , 2003.p 4

الزراعية العربية ، مثل زيت الدرة و الطماطم و الحمضيات والسردين ، مما ترتب عليه الحد من الإمكانيات المتاحة للصادرات العربية المتوسطية إلى دول الاتحاد الأوروبي[1].

وقد أضافت هده الاتفاقيات مجالات جديدة للتعاون ودلك من خلال تقديم معونات فنية واقتصادية وتطوير التبادل التجاري دون التقيد بمبدأ التعامل بالمثل كما تضمنت جانبا يتعلق بتطوير وتحسين العلاقات السياسية وقد بلغ إجمالي ما قدمته الجماعة لدول المنطقة من مساعدات خلال الفترة 1979-1987 نحو 3 % من مجموع مساعداتها الاقتصادية المقدمة إلى دول العالم مجتمعة [2].

المطلب الثالث:العلاقات الاقتصادية بين الجزائروالاتحادالأوروبي خلال الفترة (1992-1996):

في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية الحاصلة كلف المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية بإعداد تصور جديد لسياسة المجموعة تجاه جيرانها من حوض البحر الأبيض المتوسط وقد أعدت اللجنة بالفعل ورقة عمل تضمنت مقترحاتها بشان سياسة متوسطية جديدة ، وقدم ابل ماتيتوس مفوض اللجنة الأوروبية إلى اجتماع قمة ستراسبورغ الذي عقد في ديسمبر 1990 ورقة عمل بعنوان :إعادة توجيه السياسة المتوسطية : مقترحات للفترة 1992- 1996 وتشمل ورقة العمل هده مقترحات اللجنة الأوروبية في هدا الشأن و لقد أطلق على هده الورقة بورقة ماتيتوس والتي تهدف إلى وضع إستراتيجية لسياسة المجموعة الأوروبية تجاه دول البحر المتوسط خلال الفترة 1992-1996 [3].

---

[1] سمعان بطرس فرج الله و اخرون، مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط و تاثيراتها على الوطن العربي، المرجع السابق ،ص 280 .

[2] فيفيان بشرى خيري سعد ، مرجع سبق دكره ، ص 80 .

[3] اسامة فاروق مخيمر ، مرجع سبق دكره ، ص 76-77 .

ولقد تحدد الإطار العام للسياسة المتوسطية خلال الفترة (1992–1996) فيمايلي[1] :

– تقوية الروابط بين جهود كل من الجماعة و دول البحر المتوسط التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مع التأكيد على مبادئ تعدد الأحزاب والديمقراطية وحقوق الإنسان وكدا زيادة الحوار بين الطرفين سواء على المستوى الفردي أو الجماعي .

– دعم الجماعة للجهود التي تقوم بها المؤسسات الدولية لتنفيد برامج الإصلاح الاقتصادي في دول حوض البحر البيض المتوسط .

– التأكيد على أهمية تضافر الجهود لحل مشكلة المديونية الخارجية وضرورة استمرار الأعضاء في تقديم قروض تجارية للدول التي تستطيع الوفاء بخدمة ديونها دون اللجوء إلى إعادة جدولة ، كما تؤكد اللجنة على أهمية إجراء مشاورات مع الدول المدينة كإجراء تكميلي للجهود التي تبدل مع كل من نادي باريس ونادي لندن ، كما تقوم الجماعة بإجراء مشاورات مكثفة من اجل مواءمة سياساتها تجاه دول حوض البحر الأبيض المتوسط مع سياساتها تجاه دول الافتا وبعض دول غرب و شرق أوروبا الأخرى .

– تستخدم الجماعة أدوات متنوعة من اجل مساعدة دول حوض البحر البيض المتوسط مثل الترتيبات التجارية والأدوات المالية و نقل التكنولوجيا ... الخ .

ويتجلى عنصر التجديد في مقاربة السياسة المتوسطية خلال الفترة (1992–1996) من خلال التخلي على مبدأ الشمولية الذي تتميز به السياسات السابقة وقد جددت الجماعة سياستها المتوسطية باستخدام الادوات التالية :

الفرع الاول:الأدوات التجارية :

حيث دهبت الجماعة إلى ابعد الحدود مقارنة بالماضي في مجال فتح أسواق الجماعة أمام المنتوجات الصناعية والزراعية ذات المنشأ المتوسطي ، ويتعلق الأمر بمجموعة من المقاييس التي يتم تكييفها لتتماشى مع السياسة المرحلية ويتضمن دلك الرفع المحدود في مستوى الحصص والأسقف وكدا تمديد الرزنامات الزمنية وادخال سلع ومنتوجات جديدة في مجال الإعفاء[2].

[1] فيفيان بشرى خير سعد ، المرجع السابق ، ص 81

[2]Otman bekenniche , Le partenariat euro-méditerranéen : les enjeux , opu , Algérie , .2010 , p 42 .

الفرع الثاني : الأدوات المالية:

ركزت السياسة المتوسطية خلال الفترة (1992–1996) على التعاون المالي ودلك من خلال ما يلي[1] :

– تحديد وتهيئة ومرافقة المشاريع المربحة ذات المنفعة الجهوية مثل النقل والاتصالات والسمعي البصري والطاقة والتي ستمول في مراحل لاحقة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والبنك العالمي .

– الدعم التقني للمشروعات والأعمال ذات الطابع الجهوي مثل مؤسسات التكوين .

– تخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي خارج البروتوكول المالي في مجال البيئة .

أما في مجال تطوير المؤسسات فقد عملت السياسة المتوسطية الجديدة من خلال البروتوكول المالي على المساهمة في تمويل المؤسسات و الهيات المالية المحلية وكدا عن طريق تحفيز الاستثمار الأوروبي .

كما تطرقت السياسة المتوسطية خلالا هده الفترة إلى مجال تنمية الموارد البشرية ودلك عن طريق نقل وتحويل المعارف وكدا حماية البيئة ودلك عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير .

وتمثل البروتوكولات المالية العناصر الأساسية لهده السياسة مجسدة في الجيل الرابع لهده البروتوكولات والتي أبرمت في الفترة (1992– 1996) وللوقوف على أهمية المساعدات المالية في خلال هده الفترة توضح بيانات الجدول(5/2) المساعدات المالية المقدمة من طرف الجماعة وتوضح بيانات الجدول (5/2) مقارنة ببيانات الجدول رقم (4/2) ارتفاع ملموس في حجم المساعدات المالية المقدمة من طرف الجماعة إلى الدول العربية مقارنة بالبروتوكولات المالية السابقة ، كما تتجلى الأهمية الظاهرة للقروض المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي مقارنة بالمساعدات المقدمة من ميزتانية الجماعة بالنسبة لأغلب البلدان العربية باستثناء مصر والمغرب وتونس ، مع الإشارة إلى أن جانب هام من هده المساعدات قد وجه لمساندة برامج التكييف الهيكلي في الدول المتوسطية[2].

---

[1]Otman bekenniche , Le partenariat euro-méditerranéen : les enjeux ,opt cit ,p 43.

[2] محمد محمود الامام ، اتفاقية المشاركة وموقفها من الفكر التكاملي ، مرجع سبق دكره، ص 24 .

جدول (5/2)

المساعدات المالية المقدمة من طرف الجماعة في إطار البروتوكول المالي الرابع(1992 –1996)

الوحدة (مليون ايكو)

الدول	من ميزانية الجماعة	قروض من بنك الاستثمار	جملة المساعدات
تونس	116	168	284
الجزائر	70	280	350
المغرب	218	220	438
الاردن	46	80	126
سوريا	43	115	158
لبنان	24	45	69
مصر	258	310	568
المجموع	775	1218	1993

المصدر : محمد محمود الإمام ، اتفاقية المشاركة و موقفها من الفكر التكاملي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

ويلاحظ بالنسبة للجزائر أن هدا البروتوكول سجل زيادة كبيرة عن سابقه (الثالث) قدرت بحوالي 46 % ، وهو ما يترجم استدراك جديد للعلاقات مع الجزائر خاصة مند بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى انفتاح أكثر (التجارة الخارجية) وإلى آفاق جديدة في مجال الطاقة (تطوير الصادرات الغازية) ، إلا انه بالرغم من دلك يبقى حجم المساعدات المالية اقل من المأمول خاصة ادا ما تمتت مقارنة حجم المساعدات المالية التي خصصت للجزائر مقارنة بالبلدان العربية الأخرى ، وكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي ، كما أن عنصر المنحة جد منخفض في هده المساعدات خاصة بالنسبة إلى الجزائر التي لا يزيد في حالتها نسبة المساعدات الغير القابلة للسداد عن 16 % [1] .

وتجدر الإشارة هنا أن المساعدات المالية التي تتلقاها الدول المتوسطية غاية في الضعف فهده الدول لا تتلقى سوى 43 % مما تتلقاه دول البيكو، وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات المالية التي تمنحها المجموعة الأوروبية للدول المتوسطية تأتي في المرتبة الأخيرة ادا ما قورنت

[1] عبيد كمال ، مرجع سبق دكره ، ص 65 .

بالمساعدات التي تمنحها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) فعلى سبيل المثال تبلغ حجم المساعدات التي تقدمها مجموعة الدول الأعضاء في منظمة اوبيك لدول المغرب العربي 17 مرة ما تتحصل عليه من المجموعة الأوروبية خلال الفترة (1979- 1987) ولم تمثل سوى 17 % مما تلقته الدول المتوسطية من الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

الفرع الثالث: تقييم السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة(1992-1996):

فيما يخص الدخول الحر للمنتجات الصناعية لبلدان جنوب المتوسط وخاصة إلى الأسواق الأوروبية ، فبالرغم من أنها عرفت تحسنا ملحوظا بشكل عام إلا انه لم يسجل نفس مستوى التحسن على المستوى القطري ودلك لاعتبارات متعلقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف كل دولة بالإضافة إلى الإجراءات التقييدية المتبعة من طرف الجماعة خاصة في مجال قطاع النسيج .

أما فيما يخص الدخول التفضيلي للمنتوجات الزراعية فان الصادرات الزراعية لبلدان المتوسط تجاه الجماعة لم تعرف تحسن كبير (لا يرقى حتى إلى دلك المستوى الذي عرفته المنتجات الصناعية) ، ودلك لاعتبارات متعلقة بالسياسة الزراعية المشتركة للجماعة والتراجع الملحوظ في جانب الطلب عليها داخل أسواق الجماعة ، وعدم قدرة هده البلدان على الإلمام بحلقة التسويق داخل بلدان أوروبا ، أما عن التعاون في المجالات الأخرى فبالرغم من أن التعاون في المجال الصناعي والعلمي والطاقوي وفي مجال البيئة حتى وأن ساهم في نقل المعارف والخبرات إلاأن أثرها كان دون المأمول .

[1] نفس المرجع ، ص 76 .

المبحث الثاني

الجزائر والاتحاد الاوروبي شركاء في التجارة في ظل تباين مستويات النمو والتنمية الاقتصادية

ويعنى هدا المبحث على وجه الخصوص بإلقاء الضوء على مدى متانة العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وكدا على التباين في مستوى النمو والتنمية بينهما ، عن طريق إجراء مقارنة بسيطة بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وبعض مؤشرات التنمية ، مع اشارة خاصة الى البلدان العربية المتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهم التحولات الاقتصادية وإصلاحات السياسة التجارية الجزائرية بالموازاة مع انضمامها إلى اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية .

المطلب الاول : الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر:

يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر مند الاستقلال على نحو ما تم التطرق اليه في السابق ويبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للجزائر في السنوات الاخيرة في ظل مسار برشلونة ، حيث تشير التقديرات انه يستحوذ تقريبا على نصف صادراتها ، كما انه يعتبر اكبر مورديها حيث يصل حجم مشترياتها منه إلى حوالي نصف إجمالي وارداتها .

وما ينطبق على الجزائر ينطبق على باقي البلدان العربية المتوسطية المشاركة في اعلان برشلونة والموقعة على اتفاقيات شراكة معه ، حيث يعتبر هدا الاخير الشريك التجاري الرئيسي لها .

إلا أن نصيب الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري مع الدول المتوسطية الشريكة فرادى قد غلب عليه نوع من التفاوت إلى حد كبير ، حيث أن بلدان شمال أفريقيا تميل و بشكل كبير إلى التبادل التجاري مع دول الاتحاد وهو ما ينطبق على كل من المغرب وتونس والجزائر وسوريا ومصر بدرجة اقل نسبيا ، في حين تنخفض نسبة مبادلاته التجارية وخاصة في جانب الصادرات لبعض البلدان الشريكة وهو الحال بالنسبة للأردن ولبنان .

كما تشير التقديرات الى ضعف التجارة البينية للدول المتوسطية الشريكة ، ويمكن أن تؤدي هده النسبة المنخفضة إلى أن تواجه هده الدول بصفة مؤقتة صعوبة في إقامة منطقة تجارة حرة مع

الاتحاد الأوروبي ، وفي المقابل تحقق التجارة البينية لبلدان الاتحاد الأوروبي نسبا قياسية اد تتجاوز في الغالب ثلثي التجارة الخارجية للاتحاد الاوربي ، مع الاشارة الى ان التجارة البينية الاورومتوسطية اي بين ضفتي المتوسط لا تمثل الا نسبة ضئيلة من اجمالي التجارة العالمية اد لا تكاد تتجاوز في جميع الاحوال 3 % .

والجدير بالذكر هنا هو التباين الواسع بين الدول المتوسطية الشريكة من حيث منتجات التبادل التجاري ، اد تمثل المنتجات الصناعية الجزء الأكبر من حجم التجارة الخارجية اي ثلثي المنتجات المصدرة وحوالي 70% من المنتجات المستوردة لكل الدول المتوسطية الشريكة ، في حين لا تمثل المنتجات الغذائية والمواد الخام بخلاف منتجات الطاقة سوى نسبة ضئيلة فقط من تجارة هده الدول [1] ، غير أن هده الصورة العامة تخفي وراءها أوضاعا متباينة فيما بينها تباينا كبيرا على مستوى كل دولة ففي ما يتعلق بالصادرات هناك تناقض واضح بين تلك الدول التي تركز على صادرات معينة وتلك الدول التي تتميز صادراتها بقدر من التنوع ولاسيما فيما يتعلق بالصادرات من المنتجات الصناعية .

وتعتبر الجزائر أكثر الدول التي تمثل المجموعة الأولى حيث ان حوالي ثلثي صادراتها من النفط والثلث الاخر من الغاز الطبيعي ، وهو ما يجعل اقتصادها جد حساس للتقلبات التي تطرأ على أسعار هده السلع وبدرجة اقل تشكل منتجات الطاقة حوالي ثلثي صادرات سوريا وحوالي اكثر من ثلث صادرات مصر.

أما الدول العربية المتوسطية الأخرى التي لا تنتج منتجات طاقة أو تنتج القليل منها فلديها مجموعة كبيرة ومتنوعة من الصادرات التي تشكل المنتجات الصناعية الجزء الأكبر منها ، حيث تمثل الصادرات من المنتجات الصناعية الغالبية العظمى اد تتجاوز اهميتها النسبية 95 % من صادرات إسرائيل وتفوق80 % من صادرات تركيا و (70) % من صادرات تونس ، حيث تصدر هده الدول مجموعة كبيرة نسبيا من المنتجات حيث يمثل الماس المصقول من اهم صادرات إسرائيل وتشكل صناعة المنسوجات والملابس نسب كبيرة تصل الى ثلث صادرات تونس وتركيا ، هد افضلا عما تمثله المنتجات الالكترونية من نسبة تزيد عن عشر من صادرات هده الدول الثلاث ، وتمثل المنتجات الغذائية والزراعية نسبة كبيرة من صادرات كل من المغرب وفلسطين

[1] Commission europeenne ,eurostat ,70/2007, p04. site web www .europa.eu

تصل الى الخمس من إجمالي صادراتها، وتعد المواد الخام كالفوسفات والبوتاس من أهم صادرات الأردن والاسمنت والأسمدة بالنسبة للبنان [1] .

وباستثناء فلسطين تمثل المنتجات الصناعية الغالبية العظمى من إجمالي واردات الدول المتوسطية الشريكة وتحظى المنتجات الصناعية بنسبة كبيرة بشكل واضح من إجمالي واردات كل من إسرائيل والجزائر وتونس والمغرب ، كما تشكل المنتجات الصناعية والغذائية نسبة أكثر ارتفاعا بشكل ملحوظ من إجمالي واردات كل من فلسطين والجزائر ومصر ودلك مقارنة بمتوسط واردات الدول المتوسطية الشريكة من هده المنتجات وأخيرا يعتبر الوقود المعدني من أهم واردات فلسطين ولبنان والأردن.

وتجدر الإشارة هنا إلى الارتباط الطاقوي الكبير بين بلدان حوض البحر المتوسط الشريكة والبلدان الأوروبية ، حيث تعتبر هده الأخيرة مورد رئيسي لبلدان أوروبا بمواد الطاقة الأساسية كالغاز الطبيعي والنفط .

هدا وتجدر الإشارة إلى أن الدول المتوسطية الشريكة مجتمعة تشكل شريكا تجاريا هاما للاتحاد الأوروبي ، اد تكاد تصل أهميتها النسبية في تجارة الاتحاد إلى نفس الأهمية لدول جنوب شرق أسيا الست سريعة النمو ، حيث تأتي الدول المتوسطية مجتمعة في المركز الرابع بعد كل من الولايات المتحدة والجمعية الأوروبية للتجارة الحرة والصين وقبل كل من روسيا واليابان والميركوسور وكندا والهند[2] .

أما فيما يخص مستوى الانفتاح الاقتصادي فان درجة الانفتاح الاقتصادي في اقتصاديات جنوب وشرق المتوسط على التجارة الخارجية تختلف نسبيا من دولة إلى أخرى ، اد عرف معدل انفتاح هده الدول تسارعا كبيرا في السنوات الأخيرة غير أن ضعف هدا المعدل يظهر خاصة ادا ما قورن بمناطق أخرى من العالم كدول شرق أسيا والدول الأكثر ديناميكية في أوروبا الشرقية ، وتحتفظ هده الدول بمعدلات حماية عالية رغم بداية تحرير المبادلات في الثمانينات وتجدر الاشارة

[1] Idem

[2] Bichara khader, opt cit ,p 85.

إلى أن تركيا هي الاستثناء نظرا لاستكمالها عملية التخفيض الجمركي والانتقال إلى نظام اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي[1] .

وبالرغم من دلك قطعت الدول العربية المتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة أشواطا معتبرة في سبيل تحرير تجارتها الخارجية حيث شهدت الأنظمة التجارية للدول العربية المتوسطية الشريكة خلال العقدين الماضيين تحولات هامة حيث توجهت هده الأخيرة إلى تحرير تجارتها الخارجية سواء في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي أو في إطار اتفاقيات التجارة الحرة أو في إطار إقامتها لمناطق تجارة حرة للتصنيع والتصدير أو في إطار مجموعة الترتيبات التكاملية الإقليمية التي عقدتها هده الدول ، كما يعد انضمام هده الأخيرة إلى المنظمة العالمية للتجارة بمثابة فقزة هامة في إطار تحرير التجارة الخارجية لان دلك بمثابة ضمان على شفافية الأنظمة التجارية ويدعم مصداقية السياسات الاقتصادية والتجارية المنفدة في هده الدول وقد انضمت الى المنظمة العالمية للتجارة كل من تونس والمغرب ومصر والأردن.

ان الارتباط التجاري الكبير بين الاتحاد الاوروبي من جهة والجزائر والبلدان العربية المتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة معه من جهة اخرى في ظل اعتماد هده الاخيرة على الاتحاد من اجل تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني من المنتجات الصناعية والغدائية خاصة (المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري) وتصديرها لمواد اولية وطاقوية وضعف صادراتها الى الاتحاد من المتجات الصناعية والزراعية يلقي بظلاله على اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد والجوائر والدول المتوسطية الاخرى ويجعل اقتصادها عرضة لاثار اقتصادية محتملة خاصة في ظل تراجع درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي خاصة في ظل تباين مستويات النمو والتنتمية بين الاتحاد الاوروبي من جهة والجزائر والبلدان العربية الموقعة على اتفاقيات شراكة .

[1] بلقاسم زايري وعبد القادر دربال التكامل الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر ، كراسات كرياد رقم 88، 2009 ، ص/22 .

المطلب الثاني: ضعف مستوى التقارب الاقتصادي بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي:

تعكس منطقة البحر الأبيض المتوسط تباين كبير في مستويات التنمية بين دول الشمال ودول الجنوب فتتسم في الغالب بلدان الشمال بالتقدم الصناعي كما أنها قطعت شوطا كبيرا في مستويات التنمية باستثناء بعض البلدان المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي ، أما بلدان جنوب المتوسط والتي تتكون من البلدان العربية المشاطئة لحوض المتوسط كالجزائر ومصر والمغرب وتونس وسوريا والأردن والسلطة الفلسطينية فإنها ذات اقتصاديات تقليدية ضعيفة يعتمد معضمها على القطاعات الأولية كالزراعة والصناعة الاستخراجية .

فالزراعة لوحدها في الدول العربية المتوسطية تشكل نسبة هامة من الناتج القومي الإجمالي حيث تتراوح مابين (12و17.3) % من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تمثل قطاعاتها الاستخراجية نسبة هامة ومعتبرة من الناتج القومي وتتميز قطاعاتها الصناعية بضعف الإنتاجية وهدا باستثناء كل من تركيا وإسرائيل [1].

تشير بيانات الجدول الجدول رقم (6/2) الى مدى التباين الواضح في الوضع الاقتصادي سواء على مستوى أحجام الاقتصاديات معبرا عنها بالناتج المحلي الإجمالي او على مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل سنويا .

ففي حين كان الناتج المحلي الاجمالي لبلدان الاتحاد الاوروبي سنة 2006 حوالي 11687 مليار يورو وحوالي 13520 مليار يورو سنة 2013 نجد الناتج المحلي الاجمالي للدول المتوسطية الشريكة باستثناء تركيا واسرائيل في حدود 398,1 مليار دولار فقط سنة 2006 وحوالي 524,1 مليار دولار سنة 2013 .

حيث لا يمثل الناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية مجتمعة إلا نسبة ضئيلة من الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي حيث لا تتجاوز النسبة اد ما استبعدنا كل من تركيا وإسرائيل 2.7 % سنة 2006 وحوالي 3,8 % سنة2013 .

[1] اخرمبالي ولد محمد ، مرجع سبق دكره ، ص 36 .

جدول رقم (6/2)

الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل للمنطقة المتوسطية لسنتي (2006 – 2013)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي مليار يورو		متوسط دخل الفرد السنوي يورو بالأسعار الجارية	
	2006	2013	2006	2013
الجزائر	93.372	173,7	2787	4546
مصر	88.762	208,7	1244	2466
الأردن	11.388	25,8	1872	3962
لبنان	17.862	34,7	4598	8472
المغرب	52.286	81	1714	2458
سوريا	26.010	26,8	1373	1231
فلسطين	3.679	…..	1086	…./
تونس	24.768	36,2	2446	3326
تركيا	312.4	…..	4304	…..
إسرائيل	116.207	…..	16475	…..
الدول المتوسطية	826.734	524,1	3900	3784
الاتحاد الاوروبي	11687	13520	23700	26600

المصدر :

صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، 2015

بلقاسم زايري عبد القادر دربال ، مرجع سبق دكره ، ص 16 .

-european commission ,poctbook on euro mediterrnneene statistics, eurostat , 2010,P51 .

-Eurostat ; chiffres cles de leurope ,2015 ;p89

وفي حين يصل متوسط دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي إلى حدود 23700 يورو لا يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الدخل لدى الدول المتوسطية 3900 يورو سنة 2006 وهو لا يمثل سوى 16 % من المتوسط الأوروبي ، وفي سنة2013 وصل متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول المتوسطية الشريكة الى حوالي 3784 يورو حيث اصبح يمثل حوالي 14,2 % من متوسط نصيب الفرد الاوروبي من الدخل الدي كان في حدود 26600 يورو ، فهدا المؤشر يعتبر جد منخفض وهدا باستثناء إسرائيل التي تعتبر الدولة المتوسطية الوحيدة التي يقترب فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج من دول الاتحاد الأوروبي .

وفي المقابل نجد ان الناتج المحلي للجزائر الدي بلغ حوالي 93,3 مليار يورو سنة 2006 وانتقل الى حوالي 173,7 مليار يورو سنة 2013 لا يمثل الا نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الاوروبي بحيث لا تكاد تزيد عن 0,79 % سنة 2006 وحوالي 1,2 % سنة 2013 ، ويظهر كدلك التباين جليا في مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل فلم يزد في حالة الجزائر عن حوالي 2787 يورو سنة 2006 و 4546 يورو سنة 2013 حيث لا يكاد يمثل حوالي 11,7 % سنة 2006 و 17 %سنة 2013 من دلك المحقق على المستوى الاوروبي .

وعلى هدا الأساس يجب انتظار سنوات لتقليص هدا الفارق ، وتجدر الإشارة إلى انه من بين أهم تجارب التكامل الاقتصادي ما بين دول الشمال و الجنوب في العالم يعتبر فارق التنمية على مستوى هده المنطقة (المتوسطية) الأكثر أهمية [1] ، وتكون الحقيقة أكثر وضوحا ادا ما تم استبعاد الدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر اقل تقدما مقارنة بالبلدان الأوروبية المؤسسة للاتحاد الأوروبي .

وتشير الدراسات حول مسالة التفاوت الاقتصادي بين بلدان الاتحاد الاوروبي وبلدان جنوب وشرق المتوسط الموقعة على اتفاقيات شراكة معه ، انه خلال السنوات الأخيرة كان التفاوت في مستويات المعيشة بين ضفتي المتوسط كبير والاكثر من دلك انه لم يعرف تحسنا ملحوظا ، فدول جنوب المتوسط خاصة العربية منها لم تنجح في تقليل حجم الهوة بينها وبين الدول الأوروبية ، ففي حين حققت كل من كل من اسرائيل (+8نقاط) والبلدان الاوروبية المرشحة للانظمام الى الاتحاد قبرص(+39) و مالطة(+47) تحسنا كبيرا جعلها تقترب من مستوى دول الاتحاد

[1] بلقاسم زايري وعبد القادر دربال ، مرجع سبق دكره , ص 15 .

الأوروبي ، كان حجم التقارب ضعيف جدا لدى مجموع من الدول الأخرى تركيا (+3) تونس (+5) و مصر (+3) و المغرب (−2) وكان مستوى التقارب جد سلبي بالنسبة خاصة للدول التي تعتمد على الموارد الخارجية مثل الجزائر (−8) بالنسبة الأردن (−23) و في لبنان (−37)[1] .

وهو ما يلقي على عاتق الدول المتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي والجزائر خاصة بدل العديد من المجهودات في سبيل مواصلة جهود إصلاح اقتصادتاها ودفعها قدما إلى الأمام وفق ما تمليه أدبيات الانفتاح الاقتصادي والتجاري على المستوى العالمي .

فقد شهدت بالفعل حقبة الثمانينات والتسعينات تطورات اقتصادية هامة تجسدت في تبني هده الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير وكانت تلك البرامج تهدف إلى المحافظة على التوازن الاقتصادي الكلي والانفتاح التدريجي لاقتصادياتها على القطاع الخاص وهو ما من شانه ان يقرب من أساليب وسياسات الدول العربية في إدارة اقتصادياتها مع تلك المعمول بها على المستوى العالمي ويساهم في الرفع من كفاءة القطاع العام ، بالإضافةإلى برامج الخصخصة التي تستهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليص القيود على النشاط الاقتصادي .

وتشير بيانات الجدول رقم (7/2) إلى تطور اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المتوسطية غداة الاصلاحات الاقتصادية المطبقة مع نهاية القرن الماضي .

فقد استطاعت البلدان العربية المتوسطية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أن تحتوي مختلف الاختلالات الاقتصادية الكلية ، فقد انخفض معدل التضخم من أكثر من 5.3 % في المتوسط إلى حوالي 2.4 % نتيجة سياسات نقدية تقييدية التي طبقتها هده الدول .

كما انتقل الرصيد الجاري من وضعية العجز إلى وضعية الفائض، حيث انتقلت نسبة الرصيد الجاري إلى الناتج المحلي الخام من حوالي −1.2 % إلى 0.2 % خلال الفترة (1995 − 2000− 2005).

[1]Jaque ould aoudia ,les enjeux econemeques de la nouvelle politique euro mediterranneene , minister de leconomie et des finance et de lindustrie , document de travaille 96/5 ,1996, P 05

جدول رقم (7/2) : تطور بعض المؤشرات اقتصادية الكلية للبلدان المتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة

(سنوات مختارة)

الدولة	البطالة%		معدل النمو%		التضخم%	
	2000	2005	2000/1995	2005	2000/1995	2005
الجزائر	29	17	3.2	5.8	10.4	1.9
مصر	9	9.5	5.4	4.9	6.2	4.9
اسرائيل	8.8	9	4.5	5.2	7.0	1.3
الاردن	13.7	10.9	3.1	6.1	2.7	4.5
لبنان	–	–	2.3	0.1	5.3	2.4
المغرب	21.7	11	3.6	4.0	2.6	1.0
سوريا	11.2	–	3.6	2.6	1.6	5.0
تونس	15.7	14.2	5.6	4.0	3.7	2.1
تركيا	6.5	10.2	3.9	7.4	76.5	8.2
الدول المتوسطية	12.5	10.9	3.6	4.9	5.3	2.4

الدولة	احتياطيات الصرف		خدمة الدين إلى الصادرات %		رصيد الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الخام %	
	2000/1995	2005	2000/1995	2005	2000/1995	2005
الجزائر	7	25	30.9	7.6	3.4	21.1
مصر	10.2	7.5	10.8	5.7	0.9–	2.3
اسرائيل	5.5	5.9	17.2	11.3	3–	1.9
الاردن	5.6	5.7	13.8	8.8	0.1–	12.6–
لبنان	14.8	20.6	14.2	31.2	27.1–	20–
المغرب	4.8	9.9	26.4	14.3	1.2–	0.2
سوريا	5.1	8.2	5.4	6.3	2	4.6
تونس	2.6	3.6	16.7	15.6	3.3–	1.2–
تركيا	4.6	5.1	27.4	36.4	1.5–	6.4–
الدول المتوسطية	5.5	7.5	16.7	11.3	1.2–	0.2

source :Institut de la mediterrannee,rapport sur le partenariat euromediterranneenne,femise ,france,2006 ,p7

وعرف وضع المديونية في اقتصاديات هده الدول انخفاضا معتبرا ، فقد تراجعت نسبة خدمات الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات من حوالي 16.7 % إلى حوالي 11.3 % ، ورغم العجز في أرصدة الميزانية في بعض الدول إلا أنها تحددت في مستويات مقبولة [1] ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة فقد كانت في المتوسط ما بين 3.6% و 4.9 % ما بين 1995 و 2005 .

ورغم أن مصدر هدا التحسن تمثل في تطبيق بعض السياسات الاقتصادية الصارمة بالإضافة إلى تطور آليات الضبط ، إلا أن هده الدول استفادت من تدفق هام في المداخيل الخارجية كالريع البترولي للدول المنتجة في المنطقة وتحويلات المهاجرين ومدا خيل السياحة ، وهدا ما يعني أنها دائمة الخضوع لتغيرات الصدمات الخارجية [2] .

إلا أن التقدم الذي حققته الدول المتوسطية في مجال الاستقرار الاقتصادي ومحاولة تكريس حرية السوق والتجارة الخارجية والتحسن الملحوظ في مجال النمو الاقتصادي يخفي الكثير من العيوب فمعدل النمو مازال ضعيفا ادا ما قورن خاصة بالمناطق الأخرى من العالم خاصة الاقتصاديات الصاعدة السريعة النمو ، بالإضافة إلى دلك لم يحدث تغير هيكلي جدري في تركيب الاقتصاد قطاعيا حيث لازالت معظم هده الدول ذات اقتصاد يشكل القطاع الأولي فيه نسبة هامة .

تشير التقارير الى تدهور وضع اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة بعد الازمة الاقتصادية وارتفاع اسعار المنتوجات الغدائية في الاسواق العالمية واسعار الطاقة بالاضافة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد ان كانت الوضعية الماكرواقتصادية قبلها في وضع مقبول .

---

[1] بلقاسم زايري وعبد القادر دربال ، مرجع سبق دكره ، ص17.

[1] نفس المرجع ، ص18

فعلى المستوى الداخلي اتصفت هده المنطقة بمعدلات نمو منخفضة نوعا ما بالمقارنة خاصة بمناطق اقتصادية اخرى من العالم حيث تشير بيانات الجدول رقم (2 / 8)ان متوسط معدل النمو خلال الفترة 2010 –2012 لم تتجاوز 3,5 % في حين وصلت النسبة لدى بلدان منطقة الاسيان 5,9 % و منطقة امريكا اللاتينية 5,1 % ، اما متوسط معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فلم يتجاوز في المتوسط 1,8 % لنفس الفترة وهي النسبة الاقل قياسا الى المناطق الاقتصادية الاخرى حيث وصلت الى حوالي 4,7 % لدى دول الاسيان و 4,3 % لدى بلدان اوربا الشرقية و 3,7 % لدول امريك اللاتينية .

اما معدلات البطالة فكانت جد مرتفعة فقد وصلت الى حوالي 11,6 % سنة 2010 وهي اعلى من معدلات البطالة المحققة على المستوى العالمي ، فلدى منطقة الاسيان كانت في حدود 6,5 % وامريكا اللاتينية بحوالي 8,8 % واوربا الشرقية بحوالي 12,5 % ومع معدلات جد منخفضة لمشاركة المراة في العمل بالاضافة الى وجود اقتصاد موازي على درجة عالية من الاهمية والدي يصل في بعض الدول الى حوالي 40 % من الناتج المحلي الاجمالي [1].

وتشكل البطالة مشكلة هامة في معظم دول الإقليم فهي مرتفعة نسبيا فمن بين العوامل المفسرة لظاهرة البطالة فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب ومعدلات النمو السكاني المرتفعة بالإضافة إلى قيود نموذج التنمية القديم وسوء التخطيط وعدم توجيه التنمية والاستثمار في المجالات المناسبة وارتفاع معدل نمو العمالة المتوسطية في مقابل نمو الناتج الوطني وعدم توافق المكتسبات والمهارات النوعية وبناء المعرفة واحتياجات سوق العمل [2] ، كما لم يحدث تحسن كبير في مستوى المعيشة مع وجود معدلات نمو سكانية سريعة في بعض دول المجموعة العربية المتوسطية [3] .

---

[1]Ahmed galel et autres,rapport du femise sur le partenariat euro mediterranneene :vers une nouvelle dynamique pour le maintien des equilibres economique et sociaux,femise ;France,2014 ,p1

[2] بلقاسم زايري وعبد القادر دربال ، مرجع سبق دكره ، ص19 .

[3] اخرمبالي ولد ممحمد ، مرجع سبق دكره ، ص 28 .

جدول رقم(2 / 8)

مؤشرات اقتصادية للدول المتوسطية الشريكة واقاليم اقتصادية اخرى (سنوات مختارة)

	الدول المتوسطية	الاسيان	امريكا اللاتينية	اوروبا الشرقية
معدلات البطالة %				
2006	12	6,5	8,8	10,6
2010	11,6	3,6	7,5	9,6
معدل نمو متوسط نصيب الفرد من النتج %				
2010 -2012	1,8	4,7	3,7	4,3
متوسط معدل النمو %				
2010 -2012	3,5	5,9	5,1	4
معدل التضخم % سنة 2009	5,2	5	6,7	20,9

Source : Ahmed galel et autres,opt cit, ,pp1-3

وفي مجال التنمية البشرية تعكس الدول العربية المتوسطية أوضاعا غير قوية حيث ترتفع أمية البالغين في معظمها ، وأمية البالغين لا تؤثر على الأميين أنفسهم وإنما تجر وراءها العديد من المشاكل والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ، حيث تقلل الأمية من الإنتاجية لدى العمال الدين سيكون معظمهم أميون وخاصة في القطاع الزراعي كما تشارك بشكل كبير في تفاقم المشكلة السكانية بما لها من اثأر اقتصادية سيئة لعل أبرزها البطالة [1] .

اما فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر فمازال ضعيف التدفق على المنطقة اي البلدان المتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد ، اد تعتبر هده الاخيرة من الوجهات الاقل استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر قياسا بمناطق اخرى حيث تشير احصئيات سنة 2012الى ان هده الاخيرة استقطبت حوالي 2,8% من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي على المستوى العالمي في حين حضيت بلدان شرق و جنوب اسيا بحوالي24,1% وبلدان غرب اسيا بحوالي 3,5% وبلدان امريكا اللاتينية و الكريبي بحوالي .18,1% والبلدان الاوروبية المتحولة بحوالي 6,5% [2] ، بالاضافة الى التراجع في الاهمية النسبية للاستثمارات الاجنبية الوافدة الى هده الاخيرة قياسا بمناطق اقصادية اخرى فان كل من اسرائيل وتركيا تعتبران الوجهة الاساسية لغالبية العظمى من الاستثمارات الاجنبية الوافدة الى المنطقة المتوسطية سواء من العالم او من الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثالث :التحولات الاقتصادية وإصلاحات السياسة التجارية في الجزائرفي ظل اتقافية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي :

الفرع الاول : تطور السياسة التجارية في الجزائر:

يتم التطرق في هده الجزئية إلى تطور السياسة التجارية الجزائرية مند الاستقلال وقد مرت السياسة التجارية الجزائرية بثلاث مراحل وهي مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية ومرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية وأخيرا مرحلة تحرير التجارة الخارجية ،[3]والتي يتم تناولها بشئ من التفصيل فيما يلي :

---

[1]اخرمبالي ولد موحمد ، مرجع سبق دكره ، ص 39 .

[2] Ahmed galel et autres,opt cit ,p25

[3]صالح تومي وعيسى شقبقب ، النمدجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر / خلال الفترة 2002/1970 ، مجلة الباحث ، عدد 04 /2006 ،الجزائر ، ص 31 .

اولا : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962 – 1969) :

اتصف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بتبعيته للاقتصاد الفرنسي وهو ما دفع صانع القرار في الجزائر إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم لتنظيم التجارة الخارجية معتمدة في دلك على مبد الرقابة [1] ، ومن اجل تحقيق مبدأ الرقابة عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها ، الرقابة على الصرف وبالتالي ضمان استقرار سعر صرف الدينار الجزائري ، كما قامت في مجال الرسوم الجمركية باستحداث معدلات جديدة وتم تنويعها وتشكيلها من اجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسةالأجنبية وتشجيع الصناعة التحويلية الوطنية ، كما عملت الحكومة على فرص نظام للحصص وإنشاء تجمعات مهنية للشراء ، وكان الهدف من كل هدا إعادة توجيه الواردات والحفاظ على العملة الصعبة وحماية المنتوج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري في ظل شح احتياطيات الصرف [2].

ثانيا : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970–1989) :

حيث ابتداء ممن شهر جويلة 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات التي تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية ، وكان الهدف من هدا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطارالتخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي[3] وكان نتيجة لدلك أن أصبحت الغالبية العظمى من التجارة الخارجية تحت سيطرة الدولة .

وبما أن التعريفة الجمركية تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية في مراقبة التجارة الخارجية والجزائر على غرار بلدان العالم الثالث لم تعرف نظاما ثابتا للتعريفة الجمركية فقد طبقت سياسة الحماية والاحتكار خلال الفترة 1989/1962 أين تميزت معدلات التعريفة الجمركية بالثبات أحيانا والارتفاع أحيانا أخرى وهدا على مختلف المنتوجات حسب أهميتها في العملية الإنتاجية[4] .

---

[1] نفس المرجع، ص 32

[2] نفس المرجع .

[3] صالح تومي وعيسى شقبقب ، مرجع سبق دكره ، ص 33 .

[4] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى ، افاق انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيدر بسكرة ، العدد الرابع ، سنة 2003 ، ص 85 .

ثالثا :مرحلة تحرير التجارة الخارجية :

عند الخوض في هده المرحلة والمتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر يستوقفنا حدثين بارزين وهما تحرير التجارة الخارجية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية في إطار مساعي الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الثاني :الإصلاح الاقتصادي ومساعي تحرير التجارة الخارجية:

بعد انخفاض أسعار الهيدروكاربونات في الأسواق الدولية ابتداء من سنة 1986 أصبح قطاع المالية الخارجية الجزائري يتسم ولاول مرة بعجز تصاحبه ندرة متزايدة للعملة الأجنبية وزادت الاختلالات خاصة بعد تفاقم مشكلة المديونية الخارجية [1]، حيث ارتفعت خدمات الدين الخارجي من 5.1 مليار دولار أمريكي سنة 1986 إلى حوالي 7 مليار دولار سنة 1989 وإلى أكثر من 9 مليار دولار سنتي 1993/1991 كما انتقل مؤشر خدمات الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من حولي 61 % سنة 1986 إلى 67 % سنة 1989 لتتجاوز النسبة 70% خلال سنتي 1993/1991 ، وقد صاحب دلك تراجع في قدرة الاحتياطيات الدولية على تغطية الواردات بالأشهر[2] ، ليكون إلزاما على الجزائر في نهاية المطاف اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من اجل الحصول على القروض لسد العجز في العملات الأجنبية[3] .

فقد التزمت الجزائر في الاتفاقيات المبرمة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في ماي وسبتمبر سنة 1989 على التوالي بالمضي قدما في تكييف الاقتصاد الجزائري ، فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي والانطلاق في إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض

---

[1] فتح الله و لعلو ، المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية ،دار توبيكال للنشر ، الطبعة الاولى ، المغرب . 1997 ، ص 83 .

[2] بلارو علي ،مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر (2002/1986) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، سنة 2005 ، ص 61 .

[3] فتح الله ولعلو ، مرجع سبق دكره ، ص 83 .

والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعارالصرف وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية [1].

وكان الاتفاق الثاني مع الصندوق والبنك الدوليين في جوان 1991 وجاء ليستكمل برامج التعديل في معظم المجالات ، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات ، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية [2] وكان بمثابة خطوة نحو التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار والسير نحو إقرار قابلية تحويله الجزئية على المستوى التجاري ، ولكن هده الإجراءات لم تلقى نجاحا كبيرا نظرا لانخفاض أسعار الهيدروكاربونات والذي صاحبة ارتفاع في حجم الدين الخارجي[3] ، إلا انه خلال تلك الفترة استطاع القطاع الخاص توسيع وتقوية موقعه في المبادلات الخارجية وخاصة في استراد المواد النهائية ولكن عمله بقي محدودا بسبب الإجبارية التي يفرضها علية اللجوء إلى السوق الموازية للعملات[4] .

وأمام استمرار تدهور الوضع الاقتصادي واختلال التوازنات الأساسية سنة 1994 وتفاقم أزمة الدين الخارجي إلى مستوى غير مقبول جعل البلد عمليا في استحالة القيام بتأدية مستحقاته لجأت الجزائر مرة أخرى إلى مؤسسات بروتن وودز لتحصل على تسهيلات مالية وإعادة جدولة لديونها الخارجية مع كل من نادي باريس ونادي لندن والحصول على دعم فني في شكل برنامج للتثبيث الاقتصادي تم تطبيقه على مدار سنة كاملة من مارس 1994 /افريل 1995 وبرنامج التصحيح

---

[1] بطاهر علي ، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، ص 182 .

[2] نفس المرجع ، ص ص182 –183.

[3] فتح الله و لعلو ، مرجع سبق دكره ، ص 84 .

[4] نفس المرجع .

الهيكلي الذي طبق على مدار 3 سنوات من افريل لا1995/مارس 1998 لتنطلق الجزائر بدلك في مسيرة غير مسبوقة لتحرير الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي .

ففي إطار برنامج التثبيث الاقتصادي اتخذت عدة إجراءاتذات طابع كلي من اجل تصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني .

وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية ومن المؤشرات الدالة على دلك انخفاض عجز الميزانية العامة للدولة الذي انتقل من حوالي 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994 وانخفاض معدلات التضخم إلى حدود 38 % وتحسن ملحوظ في احتياطيات الصرف اد وصلت إلى حوالي 2.64 مليار دولار سنة 1994 ، كما تم الاستمرار في حل المؤسسات العامة (88 مؤسسة و إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة وعرض 5 فنادق للبيع) وإنشاء الصندوق الوطني للتامين على البطالة بالإضافةإلى تحرير الأسعار والحد من الدعم المقدم لمعظم السلع الغدائية [1].

وبالرغم من دلك استمرت الديون الخارجية في الارتفاع وتدهور التبادل الخارجي وعدم توازن ميزان المدفوعات بالإضافةإلى الضعف الدائم في استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب كما أن معدلات البطالة اتجهت إلى الارتفاع وانخفضت عوائد الصادرات بالإضافة إلى الاستمرار المفرط في الاعتماد على السوق الخارجي لاسترداد المواد الغدائية .

وفي هدا الإطار التزمت الجزائر ببدل مجهودات معتبرة من اجل تحرير التجارة الخارجية من جميع القيود والعراقيل المفروضة عليها وبالتالي إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية سواء في مجال التصدير أو الاستيراد فقد قامت بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بحوالي 42.7 % و واكب دلك إقرار بقابليته للتحويل[2] .

كما تم في إلغاء نظام المراقبة الثقيل وتم الغاء نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة سنة 1992 وهدا لاسترداد المنتوجات المسموح بها وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة

---

[1] كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثامن ،2005 ، بسكرة ، 2005 ، ص

[2] فتح الله و لعلو ،مرجع سبق دكره ، ص85 .

الصعبة حسب احتياجاتهم ما عدا بعض المواد التي يكون استرادها ممنوعا بصفة مؤقتة غير أن قائمة تلك المواد تم إلغاءها مع نهاية عام 1994 لتصبح التجارة الخارجية خالية من كل القيود [1] .

كما حقق برنامج التعديل الهيكلي عدة نتائج ايجابية تتمثل فيما يلي[2] :

– تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة في حدود (4.5/4/3.9) % للسنوات (1997/1996/1995) على التوالي .

– تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3 % من إجماليالإنتاج الخام سنة 1996 و 1.3 % سنة 1997 مع تحقيق عجز يقدر بحوالي 1.4% سنة 1995 ، ويمكن إرجاع دلك إلى التحسن النسبي في أسعار البترول والتوقف عن تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية .

– انخفض معدل التضخم من 21.7 % إلى 18.7 % و 7 % للسنوات (1997/1996/1995) على التوالي نتيجة للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة وانخفاض قيمة العملة الوطنية .

– ارتفاع الإيرادات من 27% إلى 33 % إلى 34 % من الناتج المحلي للسنوات (1997/1996/1995) على التوالي .

– انخفاض المديونية وأعبائها نتيجة لإعادة الجدولة ، حيث انخفضت نسبة أعباء الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من حوالي 82 % سنة 1993 إلى حوالي 24 % سنة 1997 ، كما انخفض إجمالي الدين الخارجي من حوالي 31.573 مليار دولار سنة 1995 إلى حوالي 30.473 مليار دولار سنة 1998 .

– كما تم إصدار قانون سنة 1995 يرمي إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها مع دعم القطاع الخاص وكدا القانون الخاص بالخوصصة سنة 1995 التي انطلقت في سنة 1996 بوتيرة

---

[1] بطاهر علي ، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، ص196 .

[2] كربالي بغداد ، مرجع سبق دكره ، ص

جد بطيئة ، هدا بالإضافة إلى قيام الحكومة بدعم و تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي الذي عرفت مساهمته ارتفاع ملحوظ في تكوين الناتج كما انشئت وكالات حكومية تعنى بدعم وترقية الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي و دلك عن طريق تقديم العديد من الامتيازات والتسهيلات .

إلا أن تكاليف التحول كانت مرتفعة فقد كلفت عملية تطهير مؤسسات القطاع العام حوالي 13 ملياردولار خلال الفترة 1994-1999 أضف إلى دلك التكلفة الاجتماعية المترتبة عليها حيث ترافقت برامج الإصلاح الاقتصادي مع تسريح ألاف العمال وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وادكاء معدلات الفقر، حيث أكدت تقرير الأمم المتحدة في سنة 1999 أن ما يقارب 6 مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي المقدر ب6000 دج .

أما فيما يخص التعريفة الجمركية فمند الانطلاق في عملية الإصلاح الاقتصادي والتحرير التجاري في أوائل التسعينات قدر عدد معدلات التعريفة الجمركية 19 معدلا ومع الشروع في الإصلاح الجمركي تواصل إلغاء مختلف القيود لتجسيد عملية الانفتاح فتراجعت معدلات التعريفة الجمركية ليصل العدد إلى 7 معدلات ، كما سجل لأول مرة تراجعا في المعدل الأعلى للحقوق الجمركية الخاصة بالاستيراد سنة 1996 حيث تم تخفيض المعدل الاعظمي للرسوم الجمركية من 60 % إلى 50 % ثم بعد دلك إلى 45% في أول جانفي 1997[1] .

وفي هدا الإطار عرف متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات من الخارج انخفاضا ملحوظا بالموازاة مع جهود الانفتاح الاقتصادي والتجاري في الجزائر فقد قدر سنة 2008 بحوالي 6.3 % حيث يتكون من 4.7 % على المنتجات الواردة من الاتحاد الأوروبي و 7.1 % على المنتجات الواردة من خارج الاتحاد الأوروبي[2].

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية والخارجية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الذي دعمه استقرار امني وسياسي مع نهاية التسعينات دفع الحكومة الى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية في الفترة 2000/1998 حيث لازالت هده الأخيرة تعمل على ضمان

---

[1] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى ، مرجع سبق دكره ، ص 85 .

[2] ministère du commerce algérienne –commission européenne ,programme meda 2 de l'union européenne pour les payes du sud et est de la méditerranée : évaluation de l état d'exécution de l accord d'association l'Algérie –ue , Alger 30 /11/2009 , p 141

الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحاول جهدها من خلال الأدوات المالية والنقدية لبعث النمو من جديد وبالتالي الاستمرار في معالجة البطالة والتقليل من حدة المديونية بالرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي واجهتها .

إن تحسن أسعار البترول في السوق العالمية جعل الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة يبدوا أكثر قوة وصلابة خاصة بعد عزم الجزائر على مواصلة برامج الإصلاح والانفتاح على الاقتصاد العالمي فقد بادرت إلى طرح وتنفيد العديد من البرامج التنموية طموحة .

ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبق مابين سنتي 2004/2001 والذي كان يهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعرف شبه توقف في مجمل آلياته والذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وزيادة الأجور للتأثير على الاستهلاك وبالتالي دعم الطلب على السلع وقد بدا تطبيقه الفعلي في افريل من سنة 2001 حيث خصص له غلاف(مالي في حدود 7.5 مليار دولار أمريكي هدا بالإضافةإلى صندوق الجنوب وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية [1] .

وتجدر الإشارة انه وفق ما جاء في برامج الحكومة أن الهدف الأساسي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي هو تعميق الإصلاحات الاقتصادية عن طريق مواصلة جهود إصلاح النظام المصرفي والمالي وعصر نته وتحسين تسيير المالية العمومية وترقية الاستثمار والشراكة والخوصصة وتعزيز وضوح المسار التنموي والزيادة في نجاعة الدور الاقتصادي للدولة حيث تتصرف بصفتها المستثمر الرئيسي وتتحمل الأعباء الاجتماعية المترتبة عليها بالإضافة إلى إنعاش النسيج الصناعي ومنظمة المؤسسات وتكييفها .

وفي الفترة الممتدة بين سنتي 2009/2005 تم تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي خصصت له الحكومة مبالغ مالي ضخمة مقارنة بالبرنامج السابق حيث وصلت إجمالي مخصصاته المالية حوالي 150 مليار دولار أمريكي[2] والدي جاء في خمسة محاور أساسية تمثل

---

[1] ريا ل زوينة , تطور الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واثرها على جلب الاستثمار الاجنبي , مجلة الاصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي , المدرسة العليا للتجارة ,العدد 09 الجزائر ,2010 , ص 15 .

[2] الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار ; مجلة الكترونية بعنوان الابرنامج الخماسي للاستثمارات العامة للفترة 2014/2010 .الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار

مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كتحسين معيشة أفراد المجتمع وتطوير المنشات الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية وبرنامج تطوير الخدمة العمومية وكدا برنامج لتطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال ، حيث شهدت هده الفترة ارتفاع غير مسبوق في حجم الاستثمارات العامة التي تضاعفت حوالي 20 مرة مقارنة بتلك التي نفدت في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي [1].

كما تعتزم الحكومة الجزائرية استثمار ما يقارب 286 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014/2010 حيث يمثل حجم هده المخصصات حوالي ضعفي المبلغ الاستثمارية التي تم رصدها للفترة 2009/2005 وحوالي 38 ضعف المبالغ التي تم استثمارها خلال الفترة 2004/2001 . ويقف هدا البرنامج الاستثماري على ست محاور أساسيةأهمها[2] :

- تحسين مستوى التنمية البشرية لأفراد المجتمع .
- الاستمرار في تنمية البنية التحتية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة .
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني .
- التنمية الصناعية .
- دعم و تشجيع خلق مناصب عمل .
- تنمية الاقتصاد الوطني و ودعم المعرفة .

وفي إطار مواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي عرفت سياسة التجارة الخارجية تحولات معتبرة ، ففي مجال الصادرات بدلت الحكومة مجهودات جبارة من اجل دعم وترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات أما فيما يخص الواردات فقد عرفت سنة 2009 تطورات هامة في هدا السياق والتي عبرت عن ارادة الحكومة الجزائرية تنظيم وتقليص حجم الواردات من الخارج عن طريق فرض العديد من القيود عليها وعن طريق تبني المزيد من الإجراءات الحمائية وهوما

---

[1] ريا ل زوينة ، المرجع السابق ، ص 15

[2] الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار ، مجلة الكترونية بعنوان البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة للفترة 2014/2010 ، الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارwww.andi.dz

تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، حيث تضمن هدا الأخير العديد من التدابيرذات الصلة بقطاع التجارة الخارجية والتي تمثلت أساسا في القانون رقم 09-01 جويلية 2009 والمرسوم التنفيذي رقم 09-181 الذي صدر في 12/ماي 2009 والتي فرضت المزيد من قيود على آليات وعمل التجارة الخارجية .

الفرع الثالث : مساعي الجرائر الرامية للانتظام إلى المنظمة العالمية التجارة :

ترعى المنظمة العالمية للتجارة التحرير التجار التجاري المتعدد الأطراف ، وبالتالي العمل على إزالة جميع الحواجز والعراقيل والعقبات أمام التجارة الخارجية في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم وبالتالي العمل على جعل العالم سوق واحدة .

اكتسبت الجزائر صفة العضو الملاحظ في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الغات ابتداء من سنة 1965 ولم تتقدم بطلب التعاقد في هده الاتفاقيةإلا في سنة 1987 أي في أخر جولة وهي جولة الارجواي [1] ، وتم قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاءألغات في 17 جوان 1987 وعليه تم تنصيب فوج عمل وفي الفاتح من يناير 1995 تم تحويل جميع أفواج العمل للانضمام إلى ألغات إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [2].

تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 مرفوق بمذكرة لشرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والصناعية والزراعية وجميع المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمنظومة القانونية والتشريعية مع عرض دقيق للقوانين والأحكام التي تنظم التجارة الخارجية بصفة مباشرة وغير مباشرة وكل ما يتعلق بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية[3] .

---

[1] ناصر دادي عدون ومنتاوي محمد ، انظمام الجزائر الى المنظمة العالمي للتجارة : الاهداف والعراقيل ،مجلة الباحث ،عدد 03 ، 2004، ص72 .

[2] الموقع الرسمي لوزارة الجارة الجزائرية على شبكة الانترنت .

[3] ناصر دادي عدون ومنتاوي محمد ، المرجع السابق ، ص 75 .

وفي سنة 1998 انطلقت اولى جولات المفاوضات بين الجزائر والدول الأعضاء في المنظمة الهدف منها كان الاطلاع على مدى ملائمة أو مطابقة السياسة التجارية للجزائر مع مقاييس المنظمة ، وقد تميزت هده المفاوضات بالمناقشة والإجابة على أكثر من 500 سؤال طرحته البلدان العضوة في جميع الميادين[1] وتوقفت بعدها المفاوضات سنة 1999 لتنطلق من جديد سنة 2001 ، إلا أنها فشلت خاصة بعد انتقاد خبراء المنظمة للملف الجزائري وتسجيل 37 قاعدة تجارية لم تتقيد بها الجزائر إلاأن الجزائر التزمت بعد دلك بإحداث تغييرات جذرية في المنظومة الجبائية والجمركية .

وهو ما تم الشروع فيه في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 [2] وبعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002/04/09 اتجهت من جديد إلى خوض غمار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة وانطلقت المفاوضات التي دامت 18 شهرا حاولت فيها الجزائر فيها الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني وتوفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى[3] ، وفي 2003/11/28 انطلقت المفاوضات من جديد بجنيف وكان جدول الأعمال تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية ومحادثات متعددة الأطراف متعلقة بالفلاحة وكدا حول المستجدات المتعلقة بمنع استراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري .[4] .

وفي سنة 2004 تم تقديم برنامج اضافى يتشكل هدا الإجراء من 36 نص قانوني 17 منه متعلق بحقوق الملكية الفكرية .

وقد تم تحقيق أهم التحولات القانونية بغرض توفير جو أكثر ملائمة للاستثمار والإنتاج والتوزيع وتبادل السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقد سمحت هده التحويلات القانونية برفع

---

[1] خالدي خديجة ، اثر النفتاح التجاري على الاقتصاد الجزاءري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 02 ،السنة عير موجودة ،ص 86 .

[2] خالدي خديجة ،مرجع سبق دكره ، ص 87 .

[3] عياش قويدر وبراهيمي غبد الله ، اثار انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 02 ، الجزائر ، ص 63 .

[4] نفس المرجع .

نظام التجارة الخارجية الجزائري إلى مستوى ماهو معمول به دوليا لاعتماده عل الأسس التي تسير المبادلات على المستوى الدولي .

وتواصلت المفاوضات حيث أن الطبعة الأولى من مذكرة فوج العمل قد تم دراستها خلال الاجتماع التاسع لفوج العمل الذي انعقد على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف حيث اجتمع فوج العمل المكلف بمسار انضمام الجزائر وقد وصل إجمالي الأسئلة التي تم طرحها حوالي 1500 سؤال وقد تم طلب المزيد من التوضيحات في جنيف سنة 2005 .

وفي سنة 2008 درس من جديد أعضاء مجموعة العمل بالمنظمة العالمية للتجارة المختصة ملف الجزائر كما قامت بتقييم مستوى التقدم المحقق في المفاوضات الثنائية وقد توصلت المجموعة إلى أن الجزائر مازال ينقصها الكثير لفعلة من اجل أن تصبح عضوا في المنظمة .

وفي الحقيقة ظل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة رهينة شد وجدب على مدار السنوات الماضية بين القوى المؤثرة والنافذة داخل المنظمة ، اد حاولت هده الأخيرة فرض شروط إضافية تتمل أساسا في أسعار الطاقة وتجارة الخدمات ، حيث ترى هده الأخيرة ضرورة إسراع السلطات الجزائرية في المضي قدما في تحرير قطاع الخدمات وتطبيق أسعار مغايرة في مجال الطاقة (إلغاء الدعم أسعار مواد الطاقة وخاصة الغاز) ومنع الازدواج الضريبي ، إلا انه بالرغم من أن الحكومة الجزائرية تضع على سلم أولوياتها الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا أنها تعارض تقديم المزيد من التنازلات اد أنها ليست مستعدة على الأقل في الوقت الراهن على التخلي عن التسعير المزدوج للطاقة في الأسواق المحلية والدولية ، كما أنها لا تريد إقرار نمط أخر لمنظومة الخدمات ودلك تبعا للمصاعب التي تواجهها جراء تحديث وتحرير الخدمات [1].

[1] مجلة مال واعمال ،الامارات العربية المتحدة ، العدد 2406 ، 8 افريل 2009 الموافق ل12 ربيع الثاني 1430هـ ، ص 04 .

هدا ويرى متخصصون أن مساعي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بحكم المتوقفة بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في مجال الاستثمارات الأجنبية ، اد قامت بتسقيف مساهمة هده الأخيرة في رأس المال الاستثمارات داخل الجزائر بما لا يزيد عن 49 % للرأسمال الأجنبي ، وما يعتبر مخالفا لقواعد المنظمة العالمي للتجارة في مجال الاستثمار [1] .

[1]ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cit ,p92.

خلاصة الفصل :

بالرغم من إقرار معاهدة روما معاملة تفضيلية للجزائر إلا أن علاقتها مع الجماعة بعد الاستقلال اتسمت بالغموض وهدا في إطار توجهها نحو إتباع سياسية تجارية حمائية بالإضافة إلى عدم توقيعها على اتفاقية للانتساب مع الجماعة وهو جعلتها لاتستفيد من المزايا التفضيلية التي اقترحتها الجماعة على البلدان المتوسطية في فترة الستينات .

تم بتوقيع اتفاقية للتعاون بين الجزائر والجماعة سنة 1976 والتي أعطت للمنتوجات الصناعية الجزائرية حرية كاملة للدخول إلى أسواق الجماعة بدون قيود كمية ولا إجراءات تقييدية ، كما أعطت حرية نسبية للمنتوجات الزراعية الجزائرية تتماشى وأولويات السياسات الزراعية داخل بلدان الجماعة.

بالرغم توقيع الجماعة والدول العربية والمتوسطية على اتفاقيات للتعاون وحصولها على تفضيلات تجارية غير مسبوقة إلا أنها لم تكن تخدم المصالح الاقتصادية للبلدان العربية المتوسطية بما فيها للجزائر أكثر ما هي تخدم مصالح البلدان الأوروبية وبالرغم من تضمين الاتفاقيات المتتالية بين الجزائر والدول العربية المتوسطية لبروتوكولات تعاون مالي ألا أنها كانت بعيدة عن الآمال المعقودة عليها ، فقد ركزت سياسات دول الاتحاد الأوروبي في الستينات والسبعينات وحتى بداية التسعينات على منح المزايا التجارية والدعم المالي إلا إن هده الإجراءات اثبتت عدم كفايتها لدفع النمو الاقتصادي في هده البلدان التي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها وبين الدول الاتحاد الأوروبي .

تختلف بوضوح مستويات التنمية والنمو الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة ، وبالرغم من أن الدول الشريكة بدلت مجهودات هامة في سياق إلاصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي مازال على هده الاخيرة ومنها الجزائر بدل المزيد من الجهود من اجل تقليل فوارق النمو والتنمية ، كما مازالت ترتبط الاخيرة بعلاقات تجارية وثيقة اد يعد الاتحاد الأوروبي شريكا تجاريا رئيسيا لها، إلا أن الاختلاف في مستويات النمو والتنمية الاقتصادية بين الاتحاد المتطور اقتصاديا وصناعيا والدول العربية الشريكة بما فيها الجزائر من جهة أخرى من شانه أن يخلق نوع من عدم اليقين حول التجربة التكاملية التي تجمع الطرفين على اعتبار أن هدا الشكل من التكتلات الإقليمية الحديثة الذي يجمع بين البدان المتقدمة والنامية جديد النشأة وبالتالي مازالت الآثار المترتبة عليها لصالح الطرف الأقل تقدما غير واضحة .

الفصل الثالث

تحليل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

المبحث الأول : الإطار العام للشراكة الاورومتوسطية

المبحث الثاني : اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

تمهيد :

لقد حاول الاتحاد الأوروبي في منتصف تسعينات القرن الماضي إعادة تقييم إستراتيجيته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والتي كانت مقتصرة على منح معاملة تجارية تفضيلية لبعض هده الدول بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية ، ودلك تماشيا مع ظهور منهج جديد التكامل الاقتصادي الإقليمي ، من المفترض أن يجمع هدا المنهج دولا تختلف في مستويات النمو والتنمية ولا تنتمي بالضرورة إلى نفس الإقليم الجغرافي وهي تقريبا نفس الصيغة التي طبقت في شمال أمريكا يبن كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (النافتا) ، ونتيجة لدلك برزت فكرة المشاركة الاورومتوسطية في إعلان برشلونة سنة 1995 والقائمة على تحرير التجارة وتوثيق التعاون الإقليمي في شتى المجالات .

وقد جاء دلك في الوقت الذي تم فيه تحول الجات إلى منظمة للتجارة العالمية والتي أرست الأسس الرئيسية لتحرير التجارة الخارجية في السلع والخدمات ، والتي لا تتعارض مع التكامل الإقليمي وإقامة مناطق التجارة الحرة بين مختلف البلدان ، وتختلف اتفاقية المشاركة الاورومتوسطية عن المبادرات السابقة التي طرحها الاتحاد الأوروبي سواء في إطار سياسة الانتساب أو مقاربة السياسة المتوسطية الشاملة أو السياسة الأوروبية الجديدة والتي شكلت أساس السياسة المتوسطية للدول الأوروبية طيلة فترة الستينات والسبعينات وثمانينات القرن الماضي .

مباشرة بعد إعلان برشلونة توالت العديد من الدول المتوسطية منها العربية وغير العربية التوقيع فرادى على الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي ، ومن حيث المبدأ فان اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية تعتبر خطوة طبيعية ومطلوبة في سياق عملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي تبنته الجزائر مند مطلع تسعينات القرن الماضي ، وعلى هدا الأساس وقعت الحكومة الجزائرية اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي في 22 افريل سنة 2002 ، وأصبحت هده الأخيرة سارية المفعول في أول سبتمبر 2005 .

وعلى هدا الأساس سيتناول هدا الفصل مبحثين أساسين ، حيث يختص المبحث الأول بدراسة الإطار العام للشراكة الاورومتوسطة والمبحث الثاني بتحليل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية .

المبحث الأول

الإطار العام للشراكة الاوورومتوسطية

تنطلق الفكرة الأوروبية في إقامة شراكة مع الدول الواقعة في شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط من نفس المنطلقات التي تأسست عليها من قبل أبعاد السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي مند السبعينات مع إدخال أبعاد منهجية جديدة في أساليب العلاقة ، أهمها الابتعاد تدريجيا عن سياسة مد يد العون المباشر من خلال الدعم المالي المجرد إلى سياسة جديدة تقوم عل تشجيع الدول الشريكة على تبني السياسات والبرامج والمشروعات التي تحقق الاستدامة في التنمية والاسترشاد في دلك بمشورة الأطراف الأوروبية ودعمها السياسي والأمني، ومن هدا المنطلق يسعى هدا المبحث إلى التعرف على ماهية الشراكة ومحاولة استكشاف الدوافع الكامنة وراءها وتحليل مضمونها العام في إطار إعلان برشلونة .

"المطلب الأول : مفهوم الشراكة الاوورومتوسطية :

إن مفهوم الشراكة حسب المصطلح الأجنبي (association) هو جزء من برنامج تطور السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي* ، ودلك بإقامة علاقات سياسية وأمنية واقتصادية متينة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي ، ومن هنا يمكن اعتبار عملية المشاركة على أنها تنظيم تعاقدي أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط (كل دولة منفردة) من جهة والاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة من جهة أخرى ، بحيث ياخد شكل المشاركة وينتهي بإقامة منطقة للتبادل الحر [1] .

كما يمكن تعريف اتفاقيات المشاركة على أنها الاتفاقيات التي يتم بمقتضاها إقامة منطقة تجارة حرة بين دول متفاوتة في مستويات النمو (دول متقدمة ودول نامية) ، تختلف آجال تطبيقها

---

[1] انظر كل من :

–عماد الدين محمد عطا المزيني ، اثر اتفاقية المشاركة الأوروبية المتوسطية على اقتصاديات الدول العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2006 ، ص 28 .

– سمعان بطرس فرج الله وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 280 .

*يدخل مصطلح الشراكة ضمن ما نصت عليه معاهدة روما سنة 1957 حيث يعتبر صيغة من الصيغ التي تنضم علاقة الجماعة أو السوق أو الاتحاد مع الدول المتوسطية غير الأوروبية .

وفقا لظروف النمو في الدول الأعضاء ولا تقتصر على مجرد كونها اتفاقية تقليدية للتجارة الحرة تتضمن منح مزايا وتفضيلات تجارية ، وإنما تتضمن العديد من مجالات التعاون المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ودلك بهدف مساندة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة منطقة للسلام والاستقرار بين الأعضاء مع تحقيق منافع متبادلة لمختلف الأطراف[1] .

وهناك من يرى بان المشاركة الاورومتوسطية هي عبارة عن مجموعة القواعد التي ستحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ، فهي برنامج مستقبلي يتجاوز في محتواه مضامين البروتوكولات السابقة وهدف المشاركة المتوسطية هو التعاون من اجل جعل منطقة المتوسط منطقة حوار وتبادل بما يضمن الاستقرار وازدهار شعوب حوض المتوسط [2]، كما يراها البعض إنها نهج أوروبي جديد للتعاون مع دول متوسطية كانت كلها وإلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الطبيعية [3] .

كما يمكن تعريفها على أنها توسيع الدعم الأوروبي للدول المتوسطية التي تعاني من مشاكل ودلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم ، ويمكن اعتبار الشراكة الاورومتوسطية على أنها وسيلة أساسية للدول المتوسطية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة وهو ما يتطلب تغييرات جذرية في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية ويفترض أن تقوم شراكة بين الطرفين قائمة على مبدأ المصالح المشتركة [4] .

---

[1] جيهان محمد محمد السيد ، الآثار المتوقعة لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الاقتصاد المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص59 .

[2] احمد عبد الكريم مبارك الشقران ، اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وأثارها المحتملة على تنمية القطاع الصناعي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة 2004 ، ص34 .

[3] غراب رزيقة وسجار نادية ، محتوى الشراكة الاوروجزائرية ، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، المنعقد 23/22 شوال 1427 الموافق ل 14/13 نوفمبر 2006 ، سطيف . 2006 ، ص 85 .

[4] المرجع السابق .

وتعني اتفاقيات المشاركة تعامل الاتحاد الأوروبي مع دول غير أعضاء عن طريق مشاركتها في بعض نشاطات الاتحاد ودلك عن طريق منحها بعض الحقوق والمزايا دون أن ترقى العلاقة بينهما إلى مرتبة العضوية في الاتحاد ، وينظم هده العلاقة اتفاق يعقده العضو المشارك مع الاتحاد تحدد بمقتضاه شروط المشاركة وأساليبها ومجالاتها .

ويمكن القول بالإضافة إلى كل هدا أن اتفاقية المشاركة هي صيغة جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بين دول متقدمة في الشمال ودول نامية في الجنوب ، تتعدى عناصر هده العلاقات الاقتصادية ما هو مألوف في الترتيبات الإقليمية ، لان الجديد فيها أنها ترتكز فقط على إقامة منطقة للتجارة الحرة بالإضافة إلى بعض المجلات الأخرى ، كالمالية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية وهي مجالات تعتبر بطبيعتها من صميم مراحل جد متقدمة والتكامل الاقتصادي وفق المنهج القديم ، بالإضافة إلى ما سبق وفي ضوء ما تم تقديمه في الفصل الأول من الدراسة يمكن القول أن المشاركة الاورومتوسطية هي عبارة عن نموذج للمنهج الحديث للتكامل في حوض البحر الأبيض المتوسط .

المطلب الثاني : دوافع قيام الشراكة الاورومتوسطية :

على الصعيد العام ساهمت التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة في أحدات نوع من التقارب بين ضفتي المتوسط وبالتالي توثيق العلاقات فيما بينها وخاصة في ظل تعاظم الاتجاه المتزايد نحو العولمة وتراجع الحواجز بين الدول في ظل التحرير التجاري المتعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة وحرية حركة رأس المال على المستوى العالمي والدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى تكريس طريقة الإنتاج الرأسمالية على المستوى العالمي في إطار موجة عالمية من الإصلاح الاقتصادي التي أعقبت زوال الاتحاد السوفياتي و الكتلة الاشتراكية .

كما شهدت السنوات الأخيرة انحسار في مفهوم القطرية لحساب الإقليمية فقد تضاءلت أهمية الدول كمجال لرسم السياسات المختلفة وحلت محلها الأقاليم مرفوقة بتحول في نمط العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، هدا كله في إطار ثورة هائلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والفضاء والمعلومات والهندسة الوراثية والعقول الالكترونية وهو ما ساهم في زيادة حجم الهوة بين الشمال والجنوب .

يلعب العامل الجغرافي في التقارب بين ضفتي المتوسط أهمية بارزة ، اد ليس هناك ادني شك من أن هدا العامل يفرض نفسه على الأطراف جميعها ، وبعبارة أخرى انه من الطبيعي أن يدفع هدا البعد بكل الأطراف إلى إيجاد صيغ من العلاقة للتفاعل فيما بينهم خدمة لمصالحهم اد لا يملك أي طرف تجاهل وجود الطرف الأخر ، فحوض المتوسط هو الساحة الأمامية التي ينطلق منها الأوروبيون جنوبا وهو أيضا احد أهم المداخل بالنسبة للأمن الاجتماعي الأوروبي ، ومن جهة أخرى فان الدول المتوسطية لا تملك أن تخفي إعجابها وحاجتها من جارها الأكثر غنى وتقدم .

ومع أن حوض البحر الأبيض المتوسط يتكون من دول ومناطق متعددة الهويات والتجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إلا أنها تعيش حالة من الترابط الواقعي يفرزها الجوار الجغرافي والحيز المائي الذي يتوسطها على ضوء حركة التاريخ واعتبارات الواقع الراهن ، ولدلك فان الاختلافات التي قد تولد الصراعات لا تنفي إقامة ترتيبات تعاونية بين هده الدول والمناطق لتحقيق منافع متبادلة أو البحث عن حلول جماعية لقضاياها واهتماماتها المشتركة [1]، بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من الدوافع التي ساهمت في قيام الشراكة الاورومتوسطية والتي يتم تناولها فيما يلي :

الفرع الأول : دوافع الاتحاد الأوروبي :

من الطبيعي أن يكون للاتحاد الأوروبي دوافعه التي حدت به إلى رفع مستوى التعاون مع الأطراف المتوسطية والعربية إلى مستوى الشراكة وتوسيع نطاقها ، حيث تنطلق من حيث المبدأ من حرصه على ضمان وتعظيم واستمرار مصالحه الإستراتيجية الحالية والمستقبلية والتي يمكن حصرها فيما يلي :

–حيث يرى البعض أن الدوافع الحقيقية للاتحاد الأوروبي هي عبارة عن دوافع أمنية بالدرجة الأولى خاصة بعد أن عرف حلف الناتو الأصولية الإسلامية كتهديد رئيسي للأمن الأوروبي ليحل محل الخطر الشيوعي [2] .

---

[1] سمعان بطرس فرج الله ، مصر والدائرة المتوسطية : الواقع والمستقبل حتى عام 2020 ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2002 ،ص 19 .

[2] عبد السلام النعيمات ويزن البخيت ، دراسة الاثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الاوروبي ، الجمعية العلمية الملكية ، الأردن ، 2005 ، ص 2 .

– فالمجتمع المتوسطي العربي خاصة غرق في تلك الفترة في موجة من التطرف اجتاحت اغلب مكوناته وأصبح لا ينظر إليه في أوروبا إلا كمصدر تهديد لأمنها واستقرارها [1] ، وقد تزامن هدا مع مرور المجتمع العربي المتوسطي بمرحلة تميزت بضعف الأداء الاقتصادي وعدم قدرته على توفير مواطن شغل بالقدر الكافي وهو ما جعل المنطقة تعرف نسب بطالة مرتفعة خاصة في أوساط الشباب الشئ الذي دفع هؤلاء إلى البحث عما هو أفضل خاصة في أوروبا .

– لدلك شهدت تلك الفترة أعلى نسب تدفقات الهجرة نحو أوروبا خاصة الدول المغاربية منها وبمعدلات مرتفعة أربكت صناع القرار في أوروبا وهو ما جعلهم يعملون على الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها وصد كل الأبواب أماها بكل ما استطاعوا من قوة [2]، لدلك فالشراكة تستهدف تخليص هده الدول المجاورة من أسباب القلاقل وبؤر التوتر التي تنعكس عليه سلبا .

– فضلا عن دلك فان قيام علاقات اورومتوسطية أكثر قربا ثقافيا من الدول المتوسطية مما سبق يجدب المجتمعات المتوسطية إلى الدخول إلى العولمة عبر البوابة الأوروبية بدلا من البوابة الأخرى المنافسة وهي البوابة الأمريكية ، ويعمل على انتشار قواعد السلوك الأوروبية ترسيخا للعولمة الثقافية ودعما لفلسفة السوق الحرة كمرتكز أساسي للعولمة [3] ، وهو بالتالي يهدف من وراء مشروع الشراكة الاحتفاظ بالدول المجاورة في فلكه السياسي والثقافي والحضاري وفقا لحسابات إستراتيجية تخصه وتهمه بدرجة كبيرة في علاقاته الخارجية مع التجمعات والقوى والأطراف الدولية الأخرى[4] ، وهو كذلك يستهدف تعديل وتطوير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الدول المجاورة على أن يجعلها أكثر اقترابا من نظمه وقيمه الأوروبية القائمة على أسس من الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والانفتاح الثقافي واقتصاديات السوق[5] .

---

[1] احمد إدريس ، الشراكة الاورومتوسطية : نظرة تقييمية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مركز جامعة الدول العربية بتونس ، 2010 ، ص 02 .

[2] نفس المرجع , ص 3 .

[3] احمد فراس العوران ، الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية : دراسة تحليلية أولية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول،2002 ، ص 190 .

[4] سليمان المندري ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

[5] نفس المرجع السابق، ص 45.

– يعد التوسع الأوروبي نحو الشرق والاتجاه نحو الجنوب[1] متماشيا مع التوجهات العالمية السائدة ومع تطلعات المجموعة لدورها العالمي كأكبر وانجح تكتل اقتصادي على الإطلاق وكمنافس للولايات المتحدة في إطار العولمة وتماشيا وردا على التحولات التي تشهدها الساحة العالمية وتجسيدا لهدا فان دول الاتحاد تسعى من خلال هدا الإطار الجديد للتعاون إلى إقامة منطقة اورومتوسطية يصل عدد دولها إلى ما يقارب الأربعين دولة وان يبلغ حجم سوقها حوالي 800 مليون نسمة عام 2025 ، ومما لا لاشك فيه آن أنشاء هده المنظومة الأوروبية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية سيجعل الاتحاد في وضع متوازن إزاء المنطقتين الاسياوية والأمريكية[2].

– يلقي الصراع العربي الإسرائيلي بضلاله على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية خاصة ، فقد صمم مشروع الشراكة لما له من أبعاد ثقافية واجتماعية من اجل أن يكون له دور في حل الصراع العربي الإسرائيلي وفي إدماج الطرف الإسرائيلي في إطار شامل ومتعدد الأطراف للتعاون ودلك بدون شك لإيمان الاتحاد بان هدا الصراع يشكل مصدر لعدم الاستقرار وتبريرا لاستخدام العنف في المنطقة ودافعا للتطرف داخل المجتمعات العربية [3] .

– كما يهدف الاتحاد من مشروع الشراكة إلى مواجهة النفوذ الأمريكي المتعاظم في المنطقة وخاصة العربية منها سواء بسبب التهميش والاستبعاد الذي فرض عليه من طرف الولايات المتحدة في إدارة عملية السلام بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة أو بسبب النفوذ الاقتصادي الأمريكي المتعاظم في المنطقة فقد دعت الولايات المتحدة في تلك القترة إلى عقد العديد من القمم الاقتصادية سواء في الدار البيضاء أو عمان ناهيك عن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرح بقوة في حينه [4] .

---

[1] جاء الاتجاه نحو الجنوب بناء على التوجهات التي قادها التيار الذي تقوده كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا ودلك لموازنة سياسة الاندفاع نحو الشرق ووسط أوروبا في التيار الآخر الذي تقوده كل من ألمانيا وبريطانيا والذي يتبنى التوسع نحو أوروبا الشرقية .

[2] احمد فراس العوران ، مرجع سبق ذكره ، ص 190 .

[3] احمد إدريس، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

[4] علي الحاج ، سياسات الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 202 .

– سعي الاتحاد إلى جعل الدول المتوسطية ومن ضمنها الدول العربية المتوسطية امتدادا تجاريا من خلال ربط الجانب العربي بالجانب الأوروبي بالرغم مما يحمله هدا الربط من روح الهيمنة أمر يخدم بالضرورة المصالح الحيوية للاتحاد ليس على المدى القصير فحسب بل على المدى الطويل أيضا .

– غني عن الذكر بالجانب التجاري أن الجانب الأوروبي كان يرى دائما أن جيرانه المتوسطيين يمثلون سوقا واسعة ونامية فهو اكبر شريك تجاري للدول المغاربية اد يستوعب أكثر من 67.3 % من صادراتها ويزودها بحوالي 65.4 % من وارداتها كما يشكل حوض البحر البيض المتوسط الوجهة أساسية للمنتوجات الأوروبية اد يستوعب ما يقارب 12 % من إجمالي الصادرات الخارجية الأوروبية لسنة 2000 [1] ، لدا من الأهمية الحيوية السياسية والاقتصادية لأوروبا العمل على تطوير العلاقات الشركاء المتوسطيين لان دلك يضع الاتحاد في موقع تنافسي أفضل في وجه المنافسة الأمريكية والشرق والجنوب اسياوية بما في دلك الصينية واليابانية .

– ضمان مصادر دائمة للطاقة كالنفط والغاز خصوصا أن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط والغاز الطبيعي كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، فالاتحاد الأوروبي بصفته قوة اقتصادية عالمية كبيرة يعد من كبار المستهلكين للطاقة ، حيث يستورد نسبة كبيرة من احتياجاته منها من الدول المتوسطية الشريكة ، حيث يعد الزبون الأول للدول المتوسطية المنتجة لهده الثروة كالجزائر التي تلبي نسبة معتبرة من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي .

– مع الإشارة أن هناك عدة عوامل تساعد على زيادة الصادرات من الطاقة المتوسطية خاصة الجزائرية منها إلى أوروبا ، ولعل أهما القرب الجغرافي ووجود هياكل قاعدية مساعدة خاصة في مجال النقل مثل الأنبوبين الناقلين الأول من الجزائر إلى ايطاليا عبر تونس والبحر البيض المتوسط ، والثاني من الجزائر إلى اسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق علاوة على الاحتياطيات المعتبرة التي تتمتع بها الدول الشريكة [2] .

---

[1] سلامة وفاء ، اثر الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عنابه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، عنابه 2006/2005 ، ص 21 .

[2] غنية العيد شيخي ، دور الشراكة الاورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية : دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، دمشق ، 2009 ص09 .

– يهدف الاتحاد الأوروبي إلى التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد الذي ظل يقدمه جاهرا للدول المتوسطية الواقعة في شرق وجنوب المتوسط مند انتهاء الحقبة الاستعمارية [1]، فقد اعتمدت السياسة الأوروبية– المتوسطية مند السبعينات القرن الماضي على النمط التقليدي للتعاون المتبع في دلك الوقت والقائم على تقديم المساعدات المالية والتسهيلات التجارية ، ولقد تبين مع مرور الزمن أن تلك السياسة لم تكن كافية فحسب بل أنها لم تكن ناجحة إطلاقا في مساعدة الدول العربية المتوسطية على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، حيال هدا كان لابد للاتحاد من إعادة النظر في طبيعة العلاقة القائمة والعمل على تطويرها ومن ثم فقد رأى الاتحاد انه من الأفضل وخدمة لمصالحه تحويل طبيعة العلاقة من أسلوب التحويل والتمويل إلى أسلوب التبادل أو كما يقول محمد محمود الإمام التحول إلى أسلوب التجارة لا معونات [2] .

الفرع الثاني : الدوافع العربية المتوسطية للقبول بالشراكة الأوروبية :

ويمكن حصر دوافع دول الضفة الجنوبية من خلال شراكتها مع الجانب الأوروبي فيما يلي :

– بداية يمكن القول أن توقيع اتفاقيات للتعاون مع الجانب الأوروبي ليس بالأمر الجديد وإنما هو امتداد وتطوير لعلاقات سابقة لم تؤدي النتائج المرجوة منها ، حيث يحدوا هده الدول الأمل في أن تكون هده الصيغة الجديدة للتعاون أفضل من سابقتها .

– فمن وجهة نظر دول جنوب وشرق المتوسط وخصوصا الدول العربية فان الهدف الرئيسي من هدا التعاون في ظل وجود التجمعات الكبيرة مثل النافتا والآسيان والاتحاد الأوروبي وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من اكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي [3] .

– فباستثناء إسرائيل والى حد ما تركيا فكل الدول المتوسطية الشريكة نامية وغارقة بمشاكل الديون الخارجية وتعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وتخلف تكنولوجي ، فهي تنظر إلى الشراكة مع

---

[1] سليمان المندري ، مرجع سبق ذكره، ،ص 44 .

[2] احمد فراس العوران، مرجع سبق ذكره، ص 191 .

[3] هند رمضان عبد المجيد السيد ، الآثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة المصرية الأوروبية على هيكل تجارة السلع الزراعية في مصر : دراسة مقارنة مع تونس والمغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2002 ،ص 31.

الاتحاد كوسيلة تساعدها على زيادة تنافسيتها وتمكنها من استغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل[1].

– الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من قبل الأوروبيين بغية تمويل لمختلف المشاريع الإنمائية علاوة على جدب اكبر للرأسمال الأوروبي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة ، والعمل على تعظيم الاستفادة في مجال انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها والاستفادة من الخبرات الأوروبية وهدا في إطار فرص التعاون التي تطرحاه الشراكة في ميادين مختلفة وهو ما من شانه تقليل حجم الهوة بين الشمال والجنوب [2].

– انفتاح اكبر لأسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي[3] .

– هناك عامل آخر يدعو الدول العربية خاصة إلى الانضمام السريع إلى اتفاقيات المشاركة مع أوروبا ألا وهو دول أوروبا الوسطى والشرقية لاتفاقية ماستريخت ، حيث يتوقع أن يكون لهدا الانضمام آثارا سلبية حيث يعمل على إضعاف موقفها فيما يخص المساعدات وقضايا العمالة والهجرة والاستثمار .

– يهدف الجانب العربي خصوصا من وراء المشاركة الاورومتوسطية إلى دفع الاتحاد الأوروبي إلى أن يؤدي دور أكثر فاعلية وايجابية في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط وحل النزاعات الإقليمية[4] .

---

[1] عبد السلام النعيمات ويزن البخيت ، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .

[2] براق محمد وميموني سمير ، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة / دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، 23/22 شوال 1427 الموافق ل147/13نوفمبر 2006 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2006، ص07 .

[3] براق محمد وميموني سمير، مرجع سبق ذكره ،ص 31

[4] جيهان محمد محمد السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

المطلب الثالث :الأبعاد العامة للشراكة الاورومتوسطية وفق إعلان برشلونة سنة 1995 :

الفرع الأول :نشأة الشراكة الاورومتوسطية :

اتخذ الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة تجاه الدول المتوسطية خلال القمة التي انعقدت في لشبونة في شهر حزيران سنة 1992 والتي تضمنت عزم هدا الأخير على إقامة علاقات متوازنة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط وإقامة شراكة معها تعتمد على الحوار السياسي وتتدرج بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة والتعاون الاقتصادي والثقافي والمالي .

ودليلا على اهتمام الاتحاد بهده القضية عاد المجلس لتأكيدها وايلاءها اهتماما اكبر في عام 1994 في اجتماعه في مدينة كورفو، ثم مرة أخرى في اجتماعه في مدينة أسن في نفس العام ، وأخيرا قرر المجلس الأوروبي في اجتماعه في عام 1995 في مدينة كان اعتماد الخطة المقترحة والداعية إلى قيام شراكة اورومتوسطية ، وبناءا عليه كانت الخطوة التالية تفعيل ما تم الاتفاق عليه وهكذا جاء المؤتمر الأوروبي المتوسطي في نوفمبر عام 1995في مدينة برشلونة الاسبانية [1] .

حيث عقد في برشلونة خلال اليومين 27 و 28 نوفمبر 1995 المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الذي يضم 15 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي و 12 دولة متوسطية منها ثمان دول عربية مطلة على البحر الأبيض المتوسط وهي المغرب ، تونس ، الجزائر ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، بالإضافة الأردن وأربع دول غير عربية وهي تركيا ، قبرص ، مالطا ، إسرائيل ، وحضرت بصفة مراقب جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمات إقليمية ودولية أخرى[2] .

فالشراكة مشروع أوروبي خالص وبالتالي فلا غرابة في أنها تخدم بالدرجة الأولى توجهات الاتحاد ومصالحه الجيوسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية [3] ، فقد أعدت لجنة الاتحاد الأوروبي مسودة ميثاق تعاون بين المنطقتين جرى بحثه خلال المؤتمر.

---

[1] احمد فراس العوران ، مرجع سبق ذكره ، ص 184 .

[2] احمد عبد الكريم مبارك الشقران ، مرجع سبق ذكره ، ص34 .

[3] براق محمد وميموني سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

وتجدر الإشارة هنا أن المناقشات عرفت تباين في المواقف بين الدول العربية والمتوسطية من جهة والأوروبية من جهة أخرى ، فالملاحظات والتوجيهات التي أبداها الجانب العربي في المؤتمر لم تلق الاهتمام الكافي من طرف الاتحاد الأوروبي ، فقد أبدت هده الأخيرة تخوفها من تجزئة الهوية العربية وقلقها من استبعاد ليبيا من أعمال المؤتمر لأسباب غير مفهومة ، كما أبدت الدول العربية تحفظها على ما جاء في هده المبادرة خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لان الإعلان اقر معاملة تمييزية لإسرائيل ، حيث لم يثر هدا البند انتهاك إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني المتواصلة ، كما تحفظت الدول العربية وتركيا على الضغوط الأوروبية الرامية إلى إلزام هده الدول بالتعهد باستبعاد مصالح جالياتها المهاجرة في البلدان الأوروبية .

كما أثارت الدول الأوروبية مسالة التعاون في مكافحة الإرهاب في حين شددت أكثر من دولة عربية على أن هده المسالة تتوقف على معالجة أسبابها الاجتماعية ودلك بإعطاء دفعة لجهود التنمية والقضاء على البطالة وأهمية مساعدة الاتحاد الأوروبي في هده الجهود [1]، ومع دلك صدر الإعلان بصيغته النهائية في 28 تشرين الثاني 1995 ويمثل ميثاق برشلونة أساسا ومنطلقا لتعاون شامل بين منطقتين هما الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المذكورة على فكرة أساسها الشراكة .

عبر إعلان برشلونة على رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط ، مع العمل على تعزيز العلاقات الثنائية في نفس الوقت ودعم الجهود الأخرى الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة وبالتالي جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون وهو ما من شانه ضمان السلام والاستقرار والازدهار، وهو مالا يتأتى إلا عن طريق سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والمتوازنة من اجل محاربة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات باعتبارها كلها من عناصر المشاركة .

وهكذا تم تدشين المشاركة الاورومتوسطية التي لها ثلاث أوجه، وهي تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية ، والتي سيتم تناولها فيما يلي بشئ من التفصيل .

---

[1] سمعان بطرس فرج الله وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 282 .

الفرع الثاني : المشاركة السياسية و الأمنية :

يكتسي التعاون السياسي والأمني طابعا خاصا فهناك من يرى انه يحتل الصدارة ضمن أولويات الاتحاد الأوروبي من الشراكة الاورومتوسطية ، اد تضمن الجزء الخاص بالمشاركة السياسية والأمنية في إعلان برشلونة 18 بندا تمثل جميعها أسسا للهدف المتفق عليه وهو إنشاء منطقة مشتركة للسلام والأمن والاستقرار في إقليم البحر الأبيض المتوسط[1] .

فبعض هده البنود له طابع سياسي عام يتماثل مع الالتزامات السابقة في إطار ميثاق الأمم المتحدة وعدد من المواثيق والإعلانات الأخرى ، كاحترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترام الاتفاقات الإقليمية والدولية المبرمة وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في النظم السياسية وحق كل طرف في اختيار وتنمية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام الاختلاف والتعددية داخل المجتمع وتنمية التسامح ومحاربة مظاهر التعصب والعنصرية ومعاداة الأجانب واحترام المساواة في السيادة والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقرير المصير واحترام الوحدة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية .

أما فيما يحص البنود ذات الطابع الأمني والعملي في إطار الإقليم الاورومتوسطي فتتصل أساسا بالتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات ومنع انتشار الأسلحة النووية والكمياووية والبحث عن وسائل عملية لمنع انتشارها والتزام الأطراف المختلفة بالعمل على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، بالإضافة إلى ترتيبات متعلقة بخفض الأسلحة وإعداد الجيوش بما يتلاءم مع احتياجات الدفاع المشروعة حسب مبدأ الكفاية العسكرية .

وتنص اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على إجراء حوار منتظم بين الدول الأطراف في اتفاقية المشاركة والهدف منها تعزيز العلاقات بين الأطراف المشاركة والعمل على تطوير مشاركة دائمة من اجل زيادة التفاهم والتضامن المشترك ويهدف أيضا هدا الحوار إلى زيادة تقارب المواقف المختلفة بين الدول المشاركة حول القضايا الدولية بالإضافة إلى تمكن كل من الأطراف من الاخد

[1] سليمان المندري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

بعين الاعتبار موقف ومصالح الطرف الأخر ، ويكون هدا الحوار على فترات منتظمة وعند الضرورة ويتم إما على المستوى الوزاري أو على مستوى كبار المسؤولين [1] .

وهكذا فان الجانب الأوروبي يسعى ألان إلى إدراج البعد السياسي بمفهومه الخاص بعد أن كان يتملص منه في الحوار العربي الأوروبي ، ورغم النص على حق كل دولة في اختيار نظامها ، فان ما ورد في الجوانب الثلاثة وتكرار النص على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان– مع وجاهته – يثير تساءل عن الحكمة من إدراج دلك في اتفاقيات التعاون مع دول سوابقها عديدة في التذرع بعدم ديمقراطية النظام لتتحلل من التزاماتها تجاهها ، بل وخوض حروب ضدها .

الفرع الثالث : الشراكة الاقتصادية والمالية :

إن تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الاورومتوسطية ووسيلة فعالة لمكافحة اختلالات التوازن واللاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض البحر البيض المتوسط ، والرقي باقتصاديات دول الضفة الجنوبية للمنطقة المتوسطية إلى مستوى يقارب مستويات الدول الأوروبية ، اد الفوارق بين الضفتين سجلت نسبا عالية على مستوى كل المجالات الاقتصادية ولا يمكن إحداث شراكة اقتصادية حقيقية إن لم يتم التقليل من هده الفوارق [2] .

وعلى هدا الأساس يؤكد بيان برشلونة في هدا المجال على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى يمكن تلخيصها في تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم وتحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل والتقليل من فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[3]، ومن اجل تحقيق هده الأهداف فان الشراكة الاورومتوسطية تقترح ثلاث مداخل أساسية:وهي الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والمالي.

---

[1] سلوى محمد مرسي، المشاركة الاورو– عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها ،أوراق الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، 09/80 ماي 2004 ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2004 ،ص 01 .

[2] شريبط عابد ،دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2004/2003 ،ص 104 .

[3] عبد الهادي عبد القادر سويفي ، التجارة الخارجية ، جامعة أسيوط ، 2002 ، ص 319 .

أولا:الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة :

تحدد عام 2010 تاريخا لإقامة منطقة للتجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة على أن يتم دلك بصفة تدريجية ، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل دولة متوسطية على حدى وخلال فترة زمنية أقصاها 12 سنة ودلك ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة ودلك في إطار الالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة ، وتهتم المرحلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية بالدخول في حوار شامل بينها بغرض إحداث التبادل التجاري الحر فيما بينها وهدا بهدف تطوير وترقية تجارتها البينية [1]، على أن تشمل عملية التحرير التدريجي السلع الصناعية كما يجري تحرير السلع الزراعية في ضوء السياسات الزراعية المتعددة وفي هدا تأكيد للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة ، بالإضافة إلى تحرير الخدمات بما في دلك حق إقامة المنشات ، وقرر الشركاء الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة بها وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وإتباع سياسات اقتصادية مبنية على قواعد السوق و تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بكل دولة مع تشجيع وزيادة دور القطاع الخاص .[2]

ثانيا:التعاون الاقتصادي :

وهو العنصر الثاني في الشراكة فقد حددت له المجالات التالية :

– تسليم مختلف الأطراف بان التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على المدخرات المحلية بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى هدا الأساس يجب العمل على خلق مناخ مناسب للاستثمار عن طريق إزالة كافة العقبات والعراقيل التي تواجهه بالإضافة إلى تشجيع منشات الأعمال على الدخول في مشاريع مشتركة مع بعضها البعض ، مع العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ، مع الاعتراف بدور المرأة في التنمية الاقتصادية والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية شريطة استفادة الطرفين الأوروبي والمتوسطي من التجارب المشتركة [3] .

---

[1] شريبط عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 105–106 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص 162 .

[3]علي الحاج ، سياسات الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005، ص 210 .

– عصرنة الزراعة المتوسطية وتنمية الريف والاهتمام بالثروة السمكية والمواد المائية وإدارتها والعمل على تنميتها واتخاذ إجراءات مشتركة في هدا الغرض ، والاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الارومتوسطية وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة ، والتعاون في مجال تطوير البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ونظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقرر أن يجري العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية وإنشاء شبكات علمية لتشجيع شبكات البحث المشتركة بالإضافة إلى تنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل البيانات [1].

ثالثا :التعاون المالي :

يشير بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي لنجاح الشراكة وإقامة منطقة للتجارة الحرة وضرورة زيادة المعونات المالية والقروض من بنك الاستثمار الأوروبي وكذلك زيادة المعونات الثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية .

الفرع الرابع :المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية :

يركز هدا الجانب من المشاركة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية وكذلك التعاون اللامركزي في التعليم والتدريب والشباب والثقافة ووسائل الإعلام وأيضا التعاون ضد الإرهاب وتهريب المخدرات وغسيل الأموال والجرائم الدولية وقد أشار الإعلان في هدا الصدد إلى العمل على تحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية للدول المشاركة مع الإسراع من اجل الوصول إلى تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة [2].

الفرع الخامس :البعد الثنائي والإقليمي في اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية :

لتنفيذ البرنامج الطموح الذي تضمنه إعلان برشلونة تم وضع هياكل تنظيمية وآليات للعمل على صعيدين متوازيين :

الأول على صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة الاورومتوسطية على حدة والثاني على صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول

---

[1] شريبط عابد ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 107–108 .

[2] سلوى محمد مرسي ، مرجع سبق ذكره ،ص 04 .

المشاركة ، فعلى الصعيد الثنائي يعقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات ثنائية مع كل دولة أوروبية على حدا .

وتعكس هده الأخيرة المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الاورورمتوسطية الجديدة وإن كان كل منها يعكس العلاقات المميزة التي تربط الاتحاد بكل دولة شريكة .

ويقوم العمل على المستوى الثنائي بناءا على البرامج الاسترشادية التي يتم إعدادها بالتعاون بين التحاد وتسعة دول الشريكة بصورة ثنائية والتي تدعم عملية التحول الاقتصادي في الدول الشريكة (التصحيح الهيكلي ودعم القطاع الخاص) بالإضافة إلى أنشطة خاصة بالمجتمع المدني كالعمل على دعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي (التعليم ، التربية ، التنمية المحلية ..) حيث يستحوذ التعاون الثنائي على نحو 90 % من مخصصات برنامج ميدا [1] .

أما الثاني فعلى الصعيد الإقليمي أو الجماعي فيتم العمل عن طريق عقد اجتماعات دورية بين الدول الأعضاء ودلك على عدة مستويات، سواء على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى الوزراء القطاعيين.

حيث تعقد اجتماعات يحضرها الوزراء المعنيون بمجالات التعاون القطاعي التي حددها إعلان برشلونة وكد على مستوى الخبراء الحكوميين وممثلي المجتمع المدني ، ويعتبر البرنامج الاسترشادي الجهوي الوثيقة التوجيهية على هدا الصعيد والذي يستحوذ على حوالي 10 % من إجمالي المخصصات المالية لبرنامج ميدا [2].

[1]Institut de la méditerranée, Le fonctionnement du partenariat euro- méditerranéenne ,femise, France, juin 2000, p15.

[2]Idem

شكل رقم (1/3) : الهيكل التنظيمي لمسار برشلونة

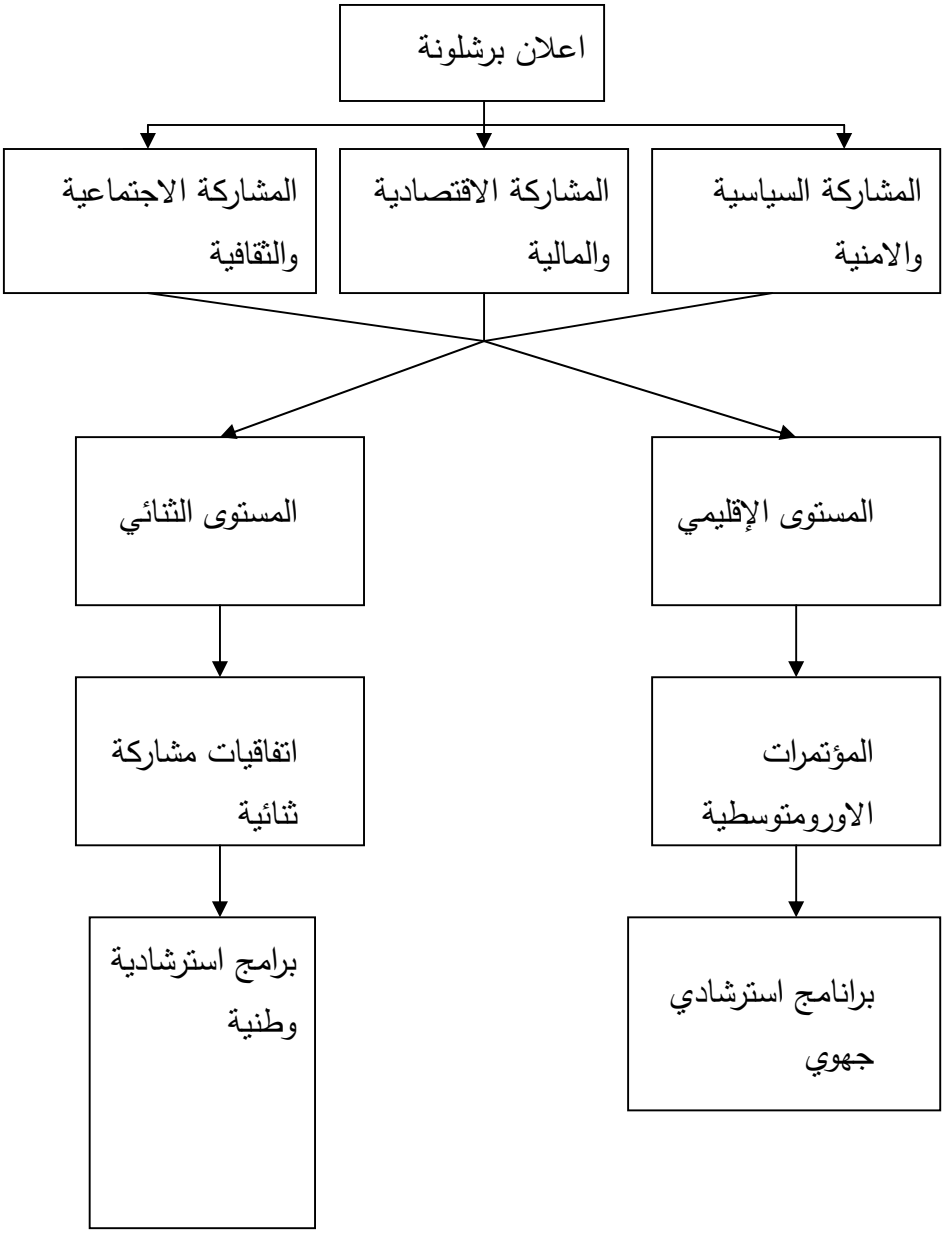

Source **:**Institut de la mediterrnee, opte cite, p 14.

الفرع السادس: موقف البلدان العربية والمتوسطية من اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية :

شرعت المفوضية الأوروبية على الفور في الدخول في مفاوضات مع الدول المعنية لإبرام اتفاقيات مشاركة تحل محل اتفاقيات التعاون المبرمة مع هده الدول في فترات سابقة وكانت تجدد دوريا ، وقد انتهت جميع الدول العربية من هده المفاوضات وقامت بالفعل بعقد اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكانت تونس أولى الدول العربية الموقعة على اتفاقية المشاركة مع الاتحاد تلتها السلطة الوطنية الفلسطينية فالأردن والمغرب ومصر تلتها الجزائر ولبنان ، ويلخص الجدول رقم (1/3) موقف الدول العربية من اتفاقية المشاركة الاورومتوسطية .

جدول رقم (1/3) :

موقف البلدان العربية من اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية

الدولة الشريكة	تاريخ التوقيع	تاريخ النفاد
الجزائر	22ابريل 2002	01 سبتمبر 2005
تونس	17 جوان 1995	01 مارس 1998
فلسطين	24 فبراير 1997	01جوان 1997
المغرب	26 فبراير 1996	01 مارس 2000
مصر	25 جوان 2001	01 جوان 2004
الاردن	24 نوفمبر 1997	01 مايو 2002
لبنان	17 جويلية 2002	01 ابريل 2006
سوريا	19 أكتوبر 2004 بالأحرف الأولى	بصدد موافقة مجلس الاتحاد الأوروبي

المصدر : جمال الدين زروق ، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية ، دراسات اقتصادية ، العدد 01 ،2007 ، صندوق النقد العربي ، ابو ضبي الإمارات العربية المتحدة ، ص 19 .

بالنسبة للدول الغير عربية الأعضاء في عملية برشلونة يلاحظ أن إسرائيل دخلت في مفاوضات مع الاتحاد وانتهت بالفعل في سبتمبر 1995 وتم التوقيع على اتفاقية المشاركة في نوفمبر من نفس العام ، ودخلت حيز النفاد في جوان 2000 ، أما تركيا فقد أتمت المرحلة الأخيرة للانضمام إلى اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي بتوقيع اتفاقية في مارس 1995 ودخلت حيز

النفاد في سنة 1995 ، ولم تكن الدول الأخرى وهي مالطا وقبرص في حاجة إلى الدخول في مثل هده المفاوضات أصلا لأنها كانت مرتبطة مع الاتحاد الأوروبي باتفاقيات مماثلة وقعتها قبل انطلاق عملية برشلونة وحصلت هده الدول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي سنة 2004 ، وفي انتظار انضمام تركيا مستقبلا وباستبعاد إسرائيل ، أصبح إطار الشراكة الاورومتوسطية إطارا عربيا أوروبيا خالصا وهو ما دفع إلى التعليق عليها بالشراكة الاوروعربية .

الفرع السابع :الشروط اللازمة لنجاح اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية :

تلتزم اتفاقيات الشراكة الارومتوسطية على العموم توافر مجموعة من الشروط في اقتصاديات الدول المتوسطية حتى يتحقق النجاح من تلك الاتفاقيات وتتمثل أهم الشروط فيما يلي[1] :

اولا : الاستقرار الاقتصادي :

ينبغي على الطرف المتوسطي أن يتبنى سياسية صرف مناسبة ومدعمة بسياسات مالية ونقدية حتي تلغي تلك السياسات اثر انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الصرف الناتج عن إزالة الحواجز الجمركية بين طرفي الاتفاق في إطار قيام منطقة التجارة الحرة بينهما ويساعد الاستقرار الاقتصادي على جدب المزيد من المستثمرين .

ثانيا :تقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية :

حيث ينبغي على هده الدول تغير هيكل الضرائب الخاص بها وهو ما يساهم في تحجيم الأثر المالي الناتج عن الاتفاق .

ثالثا: تخفيض أعباء الدين الخارجي :

يؤدي تضخم الدين الخارجي إلى تعقد الإصلاحات الاقتصادية وحجب الاستثمار الخاص لان ارتفاع أعباء خدمة الدين يحمل الميزانية العامة للدولة أعباء ثقيلة ، وهدا يجعل المستثمرين يخشون ان يعمل دلك على زيادة الضرائب أو التحكم في التجارة والصرف .

رابعا: توافر شبكة أمان اجتماعي :

نظرا لان برامج الإصلاح الاقتصادي ينخفض فيها الدخل الحقيقي لبعض الفئات في الأجل القصير المتوسط ، ويحدث خسائر مؤقتة في التوظف ولمواجهة دلك يتطلب وجود شبكة للامان الاجتماعي تساعد الفئات الأكثر تضررا من تلك السياسات وتوفر لهم فرص عمل بديلة عن طريق إعادة تدريبهم.

---

[1] هند رمضان عبد المجيد السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 33-34 .

خامسا : تضافر جهود الحكومة ورجال الأعمال :

ينبغي على حكومات الدول المتوسطية أن تسارع في وتيرة الإصلاح الاقتصادي خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يربط تقديم المساعدات المالية والفنية بالمجهود الذي بدلته تلك الدول في سبيل الإصلاح والتنمية ، بالإضافة إلى العمل على رفع القدرة التنافسية لاقتصاد هده الدول وتحسين مناخ الاستثمار بها وتحفيز القطاع الخاص ورفع معدلات النمو من خلال التركيز على زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي وزيادة معدلات الادخار وتحسين جودة الإنتاج ، كما يقع على عاتق رجال الأعمال توحيد مصالح وآراء منظمات الأعمال المختلفة والعمل على تطبيق المقاييس والمواصفات المعمول بها على المستوى العالمي كمراعاة مواصفات الجودة في المنتجات وتزويد المصدرين والمستوردين بالخبرات والمعلومات وتطبيق أساليب العلم الحديث في إدارة الأعمال بما يخدم الاقتصاد الوطني .

وسوف تقوم الدراسة بإلقاء الضوء على اتفاقيات المشاركة الثنائية باعتبارها احد أدوات السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي التي تعتبر اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية جزء منها وهدا ما سوف دراسته في المبحث الثاني بالتفصيل .

المبحث الثاني

اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

في إطار السياسة المتوسطية الجديدة التي تبناها الاتحاد في إعلان برشلونة سنة 1995 وباعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر ولا ينازعه في هده الأهمية أي تكتل اقتصادي أو دولة أخرى ، حيث ظل يحتفظ بنسبة كبيرة من السوق الجزائري ولسنوات ، وقد قامت الجزائر بتوقيع اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي والتي يتم دراسة مضمونها وأهم الجوانب المحيطة بها فيما يلي :

المطلب الأول :الظروف العامة لتوقيع اتفاق الشراكة الاوروجزائرية:

يستند اختيار الجزائر للمشاركة كخيار للتكامل الإقليمي على أساس قياس المزايا الخاصة المتوقعة على المدى القريب والبعيد من الدخول في هده المشاركة ، فقد كان اتفاق التعاون الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي سنة 1976 يمثل خطوة ايجابية نحو تنمية العلاقات المشتركة بينهما في حينها وفي إطار الظروف التي كانت سائدة في دلك الوقت ودلك في إطار السياسة المتوسطية للاتحاد القائمة على الدعم المالي ودعم جهود التنمية من اجل دفع الاقتصاد والارتفاع بمعدلات التنمية الاقتصادية ، غير إن السنوات التي مرت بها اتفاقية التعاون أظهرت عدد من المعوقات التي حالت دون الاستفادة الكاملة والمثلى منها ، مما أدى بالطرفين إلى التفكير في إيجاد إطار تنظيمي أكثر ملائمة للعلاقة ياخد في الاعتبار المتغيرات الجديدة على الساحة الإقليمية والدولية ، فالجزائر لم يعد بإمكانها الاستفادة من المزايا الممنوحة لها في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976 ، فلا تسمح المادة 24 من(الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الغات) المنظمة العالمية للتجارة بتقديم مزايا تجارية من طرف لآخر في اتجاه واحد ، بل تشترط تبادل المزايا بين أطراف مناطق التجارة الحرة .

ومع إدراك الجانب الجزائري لاتساع حجم الفجوة الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي والرغبة في تقليلها قدر المستطاع ودلك عن طريق تعميق روابط العلاقات بين الطرفين لتحقيق المنافع المتبادلة بينهما ، وخاصة عن طريق جدب الاستثمارات الأجنبية الأوروبية المباشرة والدعم الاوروبي بأشكاله المختلفة خاصة في ظل تضائل حجم المساعدات المقدمة إلى الدول النامية بصفة عامة حيث أصبحت تدفقات الأموال عكسية فالعالم النامي يرسل إلى العالم المتقدم

حوالي 50 مليار دولار سنويا تمثل الفرق بين ما تقدمه الدول النامية من مساعدات وتسهيلات وبين ما تسدده هده الأخيرة من ديون عليها .

كما يعد الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر بدون منازع ودلك لقربها الجغرافي من أوربا ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة وما ترتب عن دلك من وجود مساعي للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا ومن وراءها أوروبا كلها ، كما أن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم والتسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلى ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في جميع الميادين الزراعية والصناعية والخدمية ، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي [1] .

اد ترى الجزائر انه من غير المناسب الانعزال عن التجمعات الكبرى أو عن الترتيبات الإقليمية في المنطقة خاصة وأن هناك دول عربية قامت بالفعل بالتوقيع على الاتفاقية مثل تونس والمغرب والأردن وفلسطين ، إلا أن دلك لم يكن سبب رئيسي في قبول الاتفاق لان كل دولة تقدم على ما هو مناسب لها ولظروفها و يحقق مزايا لاقتصادها وإنما هو عنصر مشجع للانضمام إلى المشاركة .

علما أن التقاء الطرفين الجزائري والأوروبي للتفاوض حول اتفاقية المشاركة يمثل تنفيدا لبنود اتفاقية التعاون الشامل لسنة 1976 ، حيث انطلقت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بصفة رسمية في مارس 1997 وهدا على أساس نصين [2]:

– النص الأول : يتضمن اقتراحات من اجل شراكة اورومتوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي .

– النص الثاني : يتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية ودلك عن طريق تناول ميادين لم يتضمنها الطرح الأوروبي كالعدالة والشؤون الداخلية ومكافحة الإرهاب وحرية تنقل الأشخاص في

---

[1] زعباط عبد الحميد ، الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الأول ،سنة 0000 ، ص 54 .

[2] براق محمد وميموني سمير ،مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

المجال السياسي وأما في المجال الاقتصادي فكان الطرح الجزائري يحتوي على توسيع إطار التعاون الاقتصادي الاوروجزائري ليشمل علاوة على مجال المبادلات التجارية المقترح من قبل الأوروبيين مجلات أخرى كالمطالبة بدعم اكبر لإصلاحاتها الاقتصادية وهدا من خلال :

– مساعدتها في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر .

– توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بحجم المساعدات المالية المخصصة لها وهدا قصد مساعدتها على عملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بغية تأهيل اقتصادها وتهيئته لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الاورورمتوسطية .

– وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج قطاع المحروقات .

ونتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وهدا بعد عقد أربع جولات من المفاوضات، لتستمر من جديد ابتداء من افريل 2000 وبدون انقطاع إلى غاية توصل الطرفين إلى اتفاق وهدا بعد 17 جولة من المفوضات .

تم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في بروكسل في 2002/12/19 ، ثم التوقيع النهائي في فالونسيا الاسبانية في 2002/04/22 عقب القمة الاورومتوسطية ، والذي صدر بخصوصه مرسوم رئاسي 159/5 الصادر في 27 /2005/04 ، وتجدر الإشارة أن هدا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين الجزائر والاتحاد الموقع في 26/ 1976/01 ، وقد دخل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 [1].

تتشابه اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في إطارها العام مع باقي الاتفاقيات الاورومتوسطية الثنائية الأخرى إلا أنها تختلف في بعض التفاصيل ، وقد جاءت هده الأخيرة وفق نصها الكامل في المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 18/ربيع الأول عام 1426الموافق ل2005/04/27 والذي يتضمن التصديق على اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه والمنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 13/ربيع

[1] الصادق بوشنافة ، أبعاد اتفاق الشراكة الاوروجزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة البليدة ، العدد الثاني 2008 ، ص 38 .

الأول 1426 الموافق ل2005/04/30 ، وتتكون من ديباجة و 110 مادة مقسمة إلى 09 تسعة أبواب حيث خصص كل باب لدراسة محور معين ، و06 ستة ملاحق و 07 سبعة بروتوكولات ، وكدا 05 خمس إعلانات مشتركة و 05 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي و 04 أربع إعلانات من جانب الجزائر وفيما يلي يتم تناول مضمونها بمزيد من التفصيل .

المطلب الثاني : مضمون اتفاق الشراكة الاوروجزائري :

الفرع الأول :الديباجة :

توضح إن أطراف هده الاتفاقية تتمثل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة ككتلة واحدة من جهة ، والجزائر منفدرة من جهة أخرى ، حيث تؤكد ديباجة اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على أنها تاخد في الحسبان الاعتبارات التالية [1] :

– التأكيد على التقارب والاعتماد المتبادل بين الجزائر والاتحاد ودولها الأعضاء واللدين يقومان على الروابط التاريخية والقيم المشتركة .

– إن كل من الجرائر والاتحاد يرغبان في توطيد هده الروابط وإقامة علاقات دائمة ترتكز على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة .

– احترام الطرفان لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة احترام حقوق الإنسان والحريات الاقتصادية والسياسية .

– أهمية العلاقة التي تندرج ضمن إطار شامل أوروبي متوسطي من جهة وبين الدول المغاربية من جهة أخرى .

– إن الهدف الأساسي للشراكة بين الطرفين هو محاولة التقريب بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان هدا الاتفاق قائم على أساس المصالح المشتركة والتنازلات والحوار ودلك عن طريق إقامة آليات للتشاور السياسي وتعميقه حول المسائل الدولية والثائية ذات الاهتمام المشترك .

---

[1] الأمانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية ، العدد 31 ,السنة الثانية والأربعون ، السبت ربيع الأول عام 1426 الموافق ل2005/04/30 ، ص 04 .

– إن الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة يهددان تحقيق أهداف الشراكة والاستقرار في المنطقة ، مع وجود إرادة لدى المجموعة بمساندة الجزائر بشكل ملموس في مجهوداتها من اجل الإصلاح والتعديل على الصعيد الاقتصادي والتنمية الاجتماعية .

– تعهد الطرفين بتحرير التجارة الخارجية بينهما تماشيا مع الالتزامات التي أقرتها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة .

– تكريس التعاون الذي يعمه الحوار في المجال الاقتصادي والعلوم والتكنولوجيا والسمعي البصري والبيئة قصد تحسبن التفاهم المتبادل ، مع اقتناع الطرفين بان هدا الاتفاق يمثل الإطار الأنسب للشراكة بينهما والتي أساسها المبادرة الخاصة والذي يكفل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وكدا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرنة التكنولوجية .

تتبع المادتان الأولى والثانية الديباجة من حيث التقسيم والمتمعن في نص الاتفاقية يلحظ بأنهما تحددان أهداف الشراكة الاوروجزائرية كما يلي :

– توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يرايانها مناسبة .

– توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط للتحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال .

– تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية .

– تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبينها وبين المجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها .

– ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية .

الفرع الثاني : الباب الأول : الحوار السياسي :

تحدث الباب الأول من الاتفاقية عن البعد السياسي من خلال المواد (5/3) واد انه يحظى بالاهتمام والأولوية من قبل الاتحاد الاوروبي ، فهو حتى يسبق البعدين الاقتصادي والتجاري

والثقافي والاجتماعي في بنود الاتفاقية الجزائرية الأوروبية ، لاسيما وأن تحقيق السلام والأمن والاستقرار يعتبر من بين أهم أهداف عملية برشلونة ، فعن طريق قيام حوار سياسي وامني منتظم بين الطرفين يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء تساهم في ازدهار المنطقة المتوسطية واستقرارها وأمنها وتخلق مناخا من التفاهم والتسامح بين الثقافات [1].

حيث تهدف كل من الجزائر والاتحاد من التعاون والحوار السياسيان إلى تطوير تفاهم متبادل من خلال التشاور المنتظم يعمل على تقريب مواقف الطرفين من المسائل ذات الاهتمام المشترك على أن ياخد كل طرف بعين الاعتبار موفق ومصالح الطرف الآخر ، بالإضافة إلى العمل على دعم المبادرات المشتركة .

على أن يبقى حسب المادة 04 مجال الحوار السياسي مفتوحا حولا جميع المواضيع التي من شانها ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية .

ويكون الحوار منتظما أو كلما دعت الحاجة إلى دلك ، سواءا على المستوى الوزاري أو على مستوى الموظفين السامين أو من خلال جميع القنوات الدبلوماسية المتاحة .

الفرع الثالث : التنقل الحر للسلع :

إن هدف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية والمتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة يتطلب حرية انتقال السلع والمنتوجات تجسيدا لإقامة منطقة تجارة حرة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وهو ما يتناوله الباب الثاني من الاتفاقية ، حيث تطرق إلى التنقل الحر للسلع من خلال المواد من 06 إلى المادة 29 [2].

اد قسمت الاتفاقية البضائع المتبادلة إلى ثلاثة فصول أساسية ، خصص لفصل الأول للمنتجات الصناعية والفصل الثاني للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري ، أما الفصل الثالث فقد تناول مجموعة من الأحكام العامة .

حيث تنص المادة 06 من اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة بين الطرفين خلال فترة زمنية لا تتجاوز 12 سنة ودلك تماشيا مع أحكام الاتفاقية العامة

---

[1] www.mae.gov.dz/newes_article/626.aspx.(17/05/2003)

[2] الأمانة العامة للحكومة ، مرجع سبق ذكره، ص 4

للتعريفات الجمركية والتجارة (المنظمة العالمية للتجارة) وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بتجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة ، ودلك ابتداءا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 / سبتمبر /2005 .

وتميز اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية بين المنتجات الزراعية والصناعية والتي يتم تناولها على النحو التالي :

اولا: المنتجات الصناعية :

تسري حسب المادة 07 أحكام هده الاتفاقية على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الاتحاد الاوروبي والجزائر والتابعة إلى الفصول من 25 إلى 97 من المدونة المشتركة والتعريفة الجمركية الجزائرية ، ودلك باستثناء المنتجات المشار إليها في الملحق رقم 01 من الاتفاقية .

بالنسبة لصادرات الجزائر من السلع الصناعية إلى بلدان الاتحاد الاوروبي فإنها تعفى من جميع الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل وجميع القيود الكمية والقيود الأخرى بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 .

أما بالنسبة إلى صادرات الاتحاد الاوروبي إلى الجزائر من المنتجات الصناعية فيتم تحريرها من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل والقيود الكمية والقيود الأخرى بشكل تدريجي وعلى مراحل زمنية وفق قوائم سلعية معينة وهدا وفق الرزنامة التالية [1]:

1-القائمة الأولى :

وتتكون من جميع المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الاتحاد والتي ترد قائمتها بالتفصيل في الملحق رقم 02 من الاتفاقية ، حيث يتم تحريرها بالكامل فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ودلك بإلغاء جميع الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند استرادها في الجزائر .

2- القائمة الثانية :

وتتكون من المنتجات الصناعية التي يكون منشأها الاتحاد والتي وردت قائمتها في الملحق رقم03 من الاتفاقية ، والتي يتم الانطلاق في الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم ذات

[1] Chamber algerienne de commerce et de l industrie (www.sasi .dz 27.11.2007)

الأثر المماثل عليها بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بمعدل يتراوح ما بين (10و20) % لكل سنة ، حيث تنطلق عملية التخفيض التدريجي سنة 2007 لتكون تجارتها حرة بالكامل مع مطلع سنة 2011 حيث تصل طول الفترة الانتقالية بالنسبة لهده المنتجات إلى حوالي ثمانية سنوات وفق الرزنامة الزمنية التالية [1]:

– بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ أي ابتداءا من سنة 2007 يتم تخفيض كل حق وكل رسم جمركي إلى 80 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي ثلاث سنوات أي في سنة 2008 يتم تخفيض كل حق وكل رسم جمركي إلى 70 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي أربع سنوات أي في سنة 2009 يتم تخفض كل حق ورسم جمركي إلى 60 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي خمس سنوات إي في سنة 2010 يتم تخفيض كل حق ورسم جمركي إلى 40 % من الحق االقاعدي .

– بعد مضي ستة سنوات أي في سنة 2011 يتم تخفيض كل حق ورسم جمركي إلى 20 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي سبع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم إلغاء جميع الحقوق المتبقية .

3– القائمة الثالثة :

وتتكون من المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الاتحاد ويتم استرادها في الجزائر وغير المحددة في الملحقين 02 و 03 من الاتفاقية ، والتي يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على أن تنطلق عملية التخفيض التدريجي بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ودلك على مدار عشرة سنوات ، لتصل الفترة الانتقالية بالنسبة لهده القائمة السلعية إلى حدود اثني عشرة سنة لتصل إلى مرحلة التحرير الكامل بانتهاء سنة 2017 .

[1] www.mae.gov.dz/newes_article/626.aspx.(17/05/2003)

وتتم عملية التخفيض وفق الرزنامة التالية [1]:

– بعد مضي سنتين من دخول الاتفاقية حيز النفاد أي ابتداءا من سنة 2007 يتم تخفيض كل حق و رسم إلى 90 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي ثلاث سنوات أي ابتداءا من سنة 2008 يتمن تخفيض كل حق ورسم إلى 80 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي أربع سنوات أي ابتداءا من سنة 2009 يتم تخفيض كل حق ورسم إلى 70 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي خمس سنوات أي ابتداءا من سنة 2010 يتم تخفيض كل حق ورسم إلى 60 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي ستة سنوات أي ابتداءا من سنة 2011 يتم تخفيض كل حق ورسم إلى 50 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي سبع سنوات أي ابتداءا من سنة 2012 يتم تخفيض كل حق ورسم إلى 40 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي ثمانية سنوات أي ابتداءا من سنة 2013 يتم تخفيض كل حق ورسم إلى 30 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي تسع سنوات أي ابتداءا من سنة 2014 يتم تخفيض كل حق ورسم إلى 20 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي عشرة سنوات أي ابتداءا من سنة 2015 يتم تخفيض كل حق ورسم إلى 10 % من الحق القاعدي .

[1] https:/eeas.europa.ue/sites/eeas/fills/accord_association_fr.pdf(01– 11– 2017)

– بعد مضي إحدى عشرة سنة أي ابتداءا من سنة 2016 يتم تخفيض كل حق ورسم إلى 05 % من الحق القاعدي .

– بعد مضي اثني عشرة سنة أي ابتداءا من 2017 يتم إلغاء جميع الحقوق والرسوم المتبقية ، ويلخص الجدول رقم (2/3) جدول أعمال تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية في إطار اتفاق المشاركة الاوروجزائرية وفق القوائم الثلاثة التي اتفق عليها الطرفين .

جدول رقم (2/3)

رزنامة التفكيك الجمركي في إطار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية

النسبة (%)

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
0	2005	100	-	-
1	2006	0	-	-
2	2007	0	20	10
3	2008	0	10	10
4	2009	0	10	10
5	2010	0	20	10
6	2011	0	20	10
7	2012	0	20	10
8	2013	0	-	10
9	2014	0	-	10
10	2015	0	-	10
11	2016	0	-	5
12	2017	0	-	5

- المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على نص الاتفاقية من الجريدة الرسمية .

أعطت الاتفاقية الحق للجزائر في حالة ما ادا وقعت صعوبات قصوى بخصوص منتوج ما ضمن القائمتين السلعيتين الثانية والثالثة (الفقرة 3/2 من المادة 09) أن تطالب لجنة الشراكة للتفاوض حول إعادة النظر في الرزنامة السابقة للمنتوج المعني على أن لا يتجاور التمديد الحد الأقصى الذي نصت عليه المادة 06 من الاتفاقية والمقدر باثني عشرة عاما ، وادا لم تتخذ اللجنة قرار خلال الثلاثين يوما التي تلي طلب إعادة النظر في الرزنامة يمكن لها تعليق الرزنامة لفترة لا تتعدى السنة .

كما سمحت اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية للجزائر باتخاذ إجراءات استثنائية ودلك بعد التشاور مع الاتحاد عن طريق لجنة الشراكة من اجل حماية صناعتها الناشئة وبعض القطاعات التي تخضع لعملية إعادة الهيكلة والتي تعاني من صعوبات كبيرة خاصة ادا ترتب عليها مشاكل اجتماعية خطيرة ودلك عن طريق زيادة الحقوق الجمركية أو استرجاعها لفترة محدودة خلافا لأحكام المادة 09 من الاتفاقية ، على أن لا تزيد نسبة الرسوم المطبقة وفق هده التدابير 25 % من قيمة السلعة على أن لا تزيد نسبة الواردات من الاتحاد الاوروبي والخاضعة لهده الترتيبات نسبة 15 % من إجمالي واردات الصناعية من الاتحاد إلى الجزائر ، على أن تطبق هده التدابير لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات إلا ادا أوصت لجنة الشراكة بعكس بدلك وتصبح غير قابلة للتطبيق بعد انقضاء الفترة الانتقالية القصوى المقدرة ب12 سنة ، إلا انه استثناءا و في حالة إنشاء صناعة جديدة يمكن للجنة الشراكة أن ترخص للجزائر بتطبيق هده الإجراءات لمدة 03 سنوات بعد انتهاء الفترة الانتقالية مع العلم أن هده التدابير السابقة لا يمكن العمل بها بالنسبة إلى المنتوجات التي مرت أكثر من ثلاث سنوات من تحريرها تحريرا كاملا .

ثانيا: المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة :

تسري أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية على المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد والجزائر والتابعة إلى الفصول من 1 إلى 24 من المدونة المشتركة والتعريفة الجمركية الجزائرية ، حيث تعمد كل من الجزائر والمجموعة إلي تحرير تجارة المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري التي تحظى باهتمام بين الطرفين بطريقة تدريجية ، وقد عالجت هده المسالة المادة 14 والبروتوكولات الملحقة بالاتفاقية من 1 إلى 05، ويمكن تبيان التسهيلات الممنوحة من قبل

الطرفين في مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري على النحو التالي:

1- مزايا ممنوحة من الطرف الجزائري :

وجاءت على النحو التالي [1]:

فيما يخص السلع والمنتوجات الزراعية ذات المنشا الاوروبي والوافدة إلى الأسواق الجزائرية والواردة في البروتوكول رقم 02 من الاتفاقية تستفيد من تخفيض في الرسوم الجمركية المطبقة عليها بنسب تتراوح مابين (20 ,50 , 100) % ودلك في حدود الحصص التفضيلية المتفق عليها مع العلم أن نسبة التعريفة الجمركية المطبقة عليها تتراوح ما بين (5 , 15 , 30)% ، أما فيما يتعلق بمنتجات الصيد البحري والمدرجة في البروتوكول رقم 04 من الاتفاقية فقد استفادت من نسب تخفيض تتراوح بين الإلغاء الكامل للرسوم أي 100% والتخفيض بمقدار 25 % ، مع العلم أن هده الأخيرة كانت خاضعة لرسوم جمركية تتراوح ما بين (5 % و 30 %) .

أما فيما يخص المنتجات الزراعية المحولة والواردة في البرتوكول رقم 05 ممن الاتفاقية ودلك في قائمتين رئيسيتين :

حيث تستفيد القائمة الأولى من السلع الزراعية المحولة من تنازلات فورية بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيد تقدر بحوالي (100 , 20 , 30 , 25) % مع إدراج حصص تعريفية تفضيلية بالنسبة لبعض المنتجات والخاضعة لرسوم جمركية تتراوح مابين (30 , 15 , 5) % ، وتتضمن القائمة الثانية المنتجات الزراعية المحولة التي تحصل على امتيازات جمركية مؤجلة تماشيا مع مضمون المادة 15 من الاتفاق .

2- مزايا ممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية :

بالنسبة للمنتوجات الزراعية ذات المنشا الجزائري والتي يتم تصديرها إلى أسواق الاتحاد الاوروبي والواردة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاقية تستفيد من تخفيض في الرسوم المفروضة عليها بنسب تتراوح بين (40 , 50 , 55 , 100) % ودلك في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين ، وفيما يتعلق بمنتجات الصيد البحري والواردة في البروتوكول رقم 03 من الاتفاقية تستفيد

[1] الأمانة العامة للحكومة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 70 - 80

من إعفاء كلي من الرسوم ، أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة والواردة في البروتوكول رقم 05 من الاتفاقية والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات سلعية فقد استفادت المجموعة الأولى من إلغاء كامل للرسوم الجمركية والحصص المفروضة عليها ، في حين استفادت المجموعة الثانية من إلغاء للرسوم مع الإبقاء على نظام الحصص في الحدود المتفق عليها ، أما المجموعة الثالثة وهي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة ضمن المنتوجات الواردة في هدا البروتوكول فقد استفادت من تخفيض جزئي للرسوم المفروضة عليها في حدود 50%[1] .

جدول رقم (3/3) :

التسهيلات الممنوحة من طرف الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار

تحرير تجارة المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري

المزايا الممنوحة من طرف الجزائر	المزايا الممنوحة من طرف المجموعة
المنتجات الزراعية	
تخفيضات جمركية تتراوح بين (20 ، 50 ، 100) % في حدود الحصص المتفق عليها .	تخفيضات جمركية ما بين (40، 50 ،55 ، 100) % في حدود الحصص المتفق عليها .
المنتجات الزراعية المحولة	
القائمة الأولى : تخفيضات فورية بمعدلات مختلفة (20 ،25،30، 100)% القائمة الثانية : تخفيضات مؤجلة	القائمة الأولى : إلغاء كلي للرسوم والحصص الكمية القائمة الثانية : إلغاء الرسوم في حدود الحصص المتفق عليها . القائمة الثالثة : تخفيض جزئي للرسوم الجمركية .
منتجات الصيد البحري	
تخفيضات جمركية ما بين (100 ، 25) %	إعفاء كلي من الرسوم .

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نص الاتفاقية من الجريدة الرسمية .

[1] الأمانة العامة للحكومة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 70 – 80

على كل من الاتحاد الاوروبي والجزائر الالتقاء والتباحث بعد 5 خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيد ودلك للنظر في الوضعية ودلك قصد تحديد التدابير التحرير الواجب اتخاذها بعد مرور السنة السادسة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، حيث يدرس مجلس الشراكة إمكانية منح المزيد من التنازلات الجديدة دون المساس بالأوضاع القائمة من قبل ، مع العلم انه في حالة ما ادا اتخذت كل من الجزائر والاتحاد تنظيمات خاصة بشان سياساتهما الزراعية يمكن للجزائر والمجموعة تعديل النظام المنصوص عليه في هدا الاتفاق بخصوص المنتوجات المعنية وبناءا على مشاورات بين الطرفين على مستوى مجلس الشراكة .

وتعكس المواد من 17 /29 مجموعة من النصوص في شكل أحكام مشتركة لتحقيق أهداف الشراكة الأوروبية الجزائرية وهي نصوص تتماشى والأسس التي أرست دعائمها كل من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة ، فكل من الاتحاد الاوروبي والجزائر يتعهد بالإلغاء والالتزام بعدم فرض أي قيود كمية أو رسوم جمركية أو أي رسوم ذات اثر مماثل على تجارته الخارجية مع الطرف الأخر فور دخول الاتفاق بين الطرفين حيز التنفيذ ، مع التزام الجزائر بالإلغاء التام للحق الإضافي المؤقت الذي يخص المنتجات المدرجة في الملحق 04 من الاتفاقية ودلك اعتبارا من مطلع شهر جانفي 2006 ، مع العلم أن الرسم القاعدي الخاضع للتخفيضات المتتالية المنصوص عليها بالنسبة للمنتوجات الصناعية والزراعية والزراعية المحولة هو الرسم المطبق فعليا على الجماعة ابتداءا من الفاتح جانفي سنة 2002 وفق ما نصت عليه أحكام المادة 18 من الاتفاقية .

ويمتنع الطرفان عن اتخاذ أي إجراءات أو ممارسات ذات طابع مالي داخلي يميز بطريقة أو بأخرى بين المنتجات المحلية ومنتجات الطرف الآخر ، كما تمنع الاتفاقية الطرفين تطبيق سياسة الإغراق تجاه الطرف الآخر على أن يعالج كل ما يتعلق بهده المسالة على مستوي مجلس الشراكة ،مع العلم أن اتفاق الشراكة الاوروجزائرية لا يعيق الطرفين من فرض قيود على تجارتها الخارجية لأسباب تتعلق بالسلوك العام والنظام العام والأمن العام وحماية صحة وحياة الأشخاص والنباتات والكنوز الوطنية ذات القيمة الفنية والتاريخية والأثرية أو حماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية .

الفرع الرابع :أحكام أخرى :

أولا: تجارة الخدمات:

تبحث اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في المواد(30- 37) تحرير تجارة الخدمات والتي تبين الإجراءات والقوانين التي ستخضع لها الشركات الجزائرية والأوروبية على أراضي كلا الطرفين حيث اتفق الطرفان على توسيع نطاق الاتفاقية لتعطي حقوق متبادلة للطرفين لتأسيس الشركات في إقليم الطرف الأخر.

وكدا تحرير تقديم الخدمات بواسطة شركات تابعة لأحد الأطراف إلى مستهلكيها في حدود الطرف الأخر ودلك تكريسا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وفقا لما جاء في اتفاقية الجات واتفاقية التجارة في الخدمات الملحقة باتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وعلى الأخص الفصل الخامس منها حيث تمنح الجزائر لشركات الاتحاد المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات الاوروبين معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لشركاءها الآخرين كما تحصل الجزائر على نفس المعاملة [1] ، ويقوم مجلس الشراكة بمراجعة هده القواعد خلال خمس سنوات كحد أقصى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهدا على أساس تقييم ما تم انجازه على مستوى التأسيس وتقديم الخدمات خلال هده الفترة.

ثانيا: المدفوعات ورأس المال والمنافسة :

تناولت المواد (38- 46) من الاتفاقية كل ما يتعلق بالمدفوعات ورأس المال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى ، وفي ما يخص المدفوعات الجارية ورأس المال حددت الاتفاقية على أن يعمل الطرفان مند سريان الاتفاقية على كفالة التسديد الكامل لأي مدفوعات على الحسابات الجارية بعملات قابلة للتحويل .

كما يضمن الطرفان وبمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تتم في شركات إنشاءات وفقا للقوانين السارية في الجزائر وتصفية هده الاستثمارات أو إعادتها إلى موطنها وكذلك الفوائد والأرباح الناتجة

[1] مفتاح صالح وبن سمينة دلال ، اتفاق الشراكة الاوروجزائري الدوافع المحتوى والاهمية ، المتقى الدولي اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 22 -23 شوال 2006 ، ص 55 .

عنها ، على أن يتشاور الطرفان لتسهيل التحرير الكامل في الوقت المناسب لحركة رأس المال بين الجزائر والاتحاد الاوروبي [1] .

وفي حالة ما ادا واجهت دولة عضو أو بعض الدول في الاتحاد والجزائر صعوبات في ميزان المدفوعات يسمع لها باتخاذ إجراءات تقييدية على أن يتوافق دلك مع أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة و المواد (9/8) من اتفاقية صندوق النقد الدولي وعلى أن يسري هدا التقييد لفترة محددة .

أما فيما يخص المنافسة فتعارض أحكام الاتفاقية كل الممارسات التي تقوم بها المنشات أو اتحادات المنشات والتي من شانها أن تؤدي إلى تشويه أو منع أو تحديد المنافسة كان تستحوذ منشاة أو أكثر بالوضع المسيطر كليا أو جزئيا على السوق سواء في الاتحاد أو في الجزائر .

وتلتزم الجزائر والدول الأعضاء في اتفاقية المشاركة بالعمل على القضاء على كل أشكال احتكارات الدولة ذات الطابع التجاري ودلك في اجل أقصاه خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاد ودلك دون الإخلال بالتزامات الطرفين في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة .

ثالثا :التعاون الاقتصادي و المالي:

تطرقت المواد (47- 66) للتعاون الاقتصادي حيث يتعهد الطرفان بتدعيم تعاونهما الاقتصادي والذي يهدف بالمقام الأول إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على أن تكون مجالات التعاون بين الطرفين محصورة في الأنشطة التي تعاني من صعوبات أو تلك التي شملتها عملية التحرير الاقتصادي مع إعطاء الأولوية للقطاعات التي تساهم في تقريب مستويات التنمية بين الجزائر ودول الاتحاد وتنمية التبادل ودعم تنويع الصادرات الجزائرية[2].

ويتحقق هدا التعاون عن طريق الحوار المنتظم بين الطرفين في جميع المجالات بالإضافة إلى تبادل المعلومات وتقديم الخبرة وأعمال الاستشارة والتكوين والمساعدة الإدارية والتقنية والتنظيمية وتنفيذ أعمال مشتركة ودعم مسار الخوصصة ودعم الاستثمار المباشر الأجنبي .

---

[1] www.mae.gov.dz/newes_article/626.aspx.(17/05/2003)

[2] الأمانة العامة للحكومة ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 16 -20

بالإضافة إلى التعاون في مجلات العلوم والبيئة وترقية الاستثمارات والصناعة بالإضافة إلى مجالات أخرى .

أما التعاون المالي بين الطرفين فقد تم التطرق إليه من خلال المواد (79-81) ولتحقيق الأهداف المرجوة لهده الاتفاقية سوف تتاح للجزائر حزمة تعاون مالي وفقا للكيفيات والطرق والموارد المالية الملائمة ، بالإضافة إلى هدا سوف تركز الاتفاقية في مجال التعاون المالي على دعم الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري وخاصة في مجال البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص وتأهيل القطاع الصناعي ودلك أخدا بعين الاعتبار الآثار المحتملة لقيام منطقة التبادل الحر .

رابعا:التعاون الاجتماعي والثقافي :

حيث تناولت البنود (67-78) الحوار في المواضيع الاجتماعية كافة والتركيز على التعاون في مجالات الثقافة والتربية مع التطرق إلى الهجرة ومجتمعات المهاجرين ، ففي مجال العمل أشارت المادة (67-71) من الاتفاقية إلى أن العمال الجزائريين في دول الاتحاد الاوروبي لا يخضعون لأي تمييز في المعاملة وتتم معاملتهم نفس معاملة مواطني الاتحاد الاوروبي فيما يخص ظروف العمل والأجور والفصل من العمل وأن يتمتع العمال الجزائريين وأفراد عائلاتهم المصاحبين والمقيمين بصورة شرعية بالمزايا والحقوق التي تكفلها قوانين الضمان الاجتماعي بالاتحاد الاوروبي على تعطي الجزائر نفس المعاملة لمواطني الاتحاد الاوروبي الدين يعملون في الجزائر على أن لا تسري نصوص هده المواد على المواطنين الدين يقيمون بطريقة غير شرعية [1].

خامسا:التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية :

تناولت المواد (82-91) في الباب الثامن من الاتفاقية مجموعة من البنود التي من شانها دعم وترقية الشراكة بين الطرفين كتعزيز المؤسسات والعمل على تكريس دولة القانون مع الحرص على تسهيل عملية تنقل الأشخاص بين الطرفين والتعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية ومحاربتها والوقاية من الجريمة المنظمة ومحاربتها والتعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة تبييض الأموال والتمييز العنصري وكره الأجانب والإرهاب والمخدرات والرشوة .

[1] مفتاح صالح و بن سمينة دلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

سادسا :مؤسسات الشراكة :

تضمنت المواد (92-110) مجموعة من الأحكام المؤسساتية العامة والختامية ومنها ما نص على تأسيس كل من مجلس ولجنة الشراكة بالإضافة إلى اللجان التقنية واللجان الفرعية ، حيث تضمن هده المؤسسات مجموعة من الآليات الهامة للتشاور بين الجانبين [1]:

1- مجلس الشراكة :

يعقد اجتماعاته على المستوى الوزاري ويعقد بصفة دورية مرة كل سنة ويتكون من أعضاء ممثلين للاتحاد الاوروبي وأعضاء من الجزائر على أن تتم رئاسة هدا المجلس بالتناوب بين الطرفين ويختص الأخير في دراسة القضايا الهامة ذات الصلة بالاتفاق بالإضافة إلى قضايا أخرى ثنائية ودولية ويتخذ قراراته وتوصياته عن طريق الاتفاق بين الطرفين وتعتبر القرارات المتخذة في إطاره ملزمة للطرفين .

2- لجنة الشراكة :

تجتمع لجنة الشراكة على مستوى الموظفين من ممثلين عن أعضاء الاتحاد الاوروبي والجزائر وتعقد اجتماعاتها بالتناوب سواء بدول الاتحاد أو الجزائر وتختص في بمتابعة سير الاتفاق وكل المجالات التي خص بها المجلس لجنة الشراكة بتفويض اختصاصاتها وتنفد قراراتها باتفاق مشترك بين الطرفين وتكون ملزمة لهما .

3- الجنة التقنية واللجان الفرعية :

تهتم اللجنة الفرعية للتقييم والمتابعة (مرسوم 4 مارس 2009) بالتحقيق في العرائض المقدمة من طرف القطاع الخاص ، في حين يبلغ عدد اللجان الفرعية ثمانية وتهتم بالصناعة والخدمات والجانب الاجتماعي والعدالة والزراعة والصيد بالإضافة إلى لجنة دائمة بوزارة الخارجية متخصصة باتفاق الشراكة الاوروجزائرية وتخضع هده اللجان إلى ترتيبات خاصة .

[1] ministère du commerce algérienne –commission européenne ,opt cit,pp23-24.

الفرع الخامس : قواعد المنشا:

تعتبر قواعد المنشا جزءا أساسيا من اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية كما جاء بالبروتوكول رقم 06 الملحق بالاتفاقية ، ولقواعد المنشا أهمية كبيرة حيث لا تتمتع السلع المصدرة من الطرفين بالمزايا والإعفاءات المنصوص عليها بالاتفاقية إلا ادا توفرت بها الشروط المحددة ببروتوكول قواعد المنشا التي تكسب السلعة صفة المنشا الوطني ، حيث يوضح البروتوكول رقم 06 من الاتفاقية المعايير التي على أساسها تكتسب السلع والمنتوجات صفة المنشا أخدا بعين الاعتبار معيارين أساسين وهما معيار المنتوجات المتحصل عليها كليا ومعيار المنتوجات المحولة كفاية ، حيث يطبق هدا الأخير بالنسبة للمنتوجات غير المتحصل عليها كليا والتي تعتمد في عملية تصنيعها على مدخلات لا تكتسب صفة المنشا وعلى هدا الأساس يجب أن تخضع هده المنتجات لعمليات تحويل كافية ودلك تماشيا مع المعايير المطبقة في الملحق رقم 02 والمادة رقم 08 من البروتوكول المنشا [1].

كما تسمح الاتفاقية بتطبيق كل من قاعدتي التراكم الثنائي والتراكم المتعدد الأطراف عند تحديد منشأ السلعة ، ويقصد بالتراكم الثنائي الذي تناولته المادة رقم 03 من البروتوكول أن المواد التي يكون منشأها الاتحاد الاوروبي تعامل على أنها مواد جزائرية عند دخولها في منتوج تام الصنع و العكس صحيح ، أما التراكم المتعدد الأطراف فيقصد به أن المواد التي لها صفة المنشا في كل من تونس والمغرب والتي تحكمهما اتفاقية شراكة تتمتع بصفة المنشا الاوروبي أو الجزائري عندما تدخل في تصنيع منتج يتم إنتاجه في الجزائر أو الاتحاد الاوروبي ، إلا انه يشترط من اجل الاستفادة من قواعد المنشا التراكمية أن تقيم الجزائر منطقة تجارة حرة مع هده الدول كما يجب أن تستخدم جميع هده الدول قواعد منشأ مطابقة تماما لقواعد المنشا المطبقة في الاتحاد الاوروبي [2] .

---

[1]menistere du commerce ,douane direction generale du , manuelle sur les règles d origine des marchandises dan l'accord d'association avec l UE ,site internet :www.douane .dz.gov

[2]Idem

الفرع السادس : إعلانات مختلفة :

يمكن تلخيص أهمها فيما يلي [1]:

أولا:إعلان الطرف الجزائري :

إعلان الطرف الجزائري المتعلق بالمادة رقم 09 من الاتفاق : حيث تعتبر الجزائر أن زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الاوروبي إلى الجزائر هو من بين أهم الأهداف الأساسية لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية ، حيث تدعوا بلدان الاتحاد الاوروبي باتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة من اجل تحقيق دلك .

إعلان الطرف الجزائري المتعلق بالمادة 41 من الاتفاق : ففي إطار تطبيقها لقوانين المنافسة تستلهم وتسترشد الجزائر بقوانين المنافسة المعمول بها داخل بلدان الاتحاد الاوروبي .

ثانيا: إعلان الطرف الاوروبي :

إعلان الطرف الاوروبي حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :حيث يلتزم بلدان الاتحاد الاوروبي بتقديم الدعم والمعونة اللازمة من اجل ضمان الانضمام السريع للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الثالث :اوجة التشابه والاختلاف بين اتفاقية الشراكة الجزائرية ونظيراتها المتوسطية :

من الاتفاقيات التي عقدها الاتحاد الاوروبي مع الدول المتوسطية يمكن القول أن هناك مجموعة من الملامح المشتركة فيما بينها مثلت الإطار العام لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ويمكن حصرها في الحوار السياسي والتعاون الأمني والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية بين الاتحاد والدول المتوسطية الموقعة في السلع والمتوجات الصناعية والزراعية ، مع الإشارة إلى أن تحرير التجارة المنتجات الزراعية بدا محدودا للغاية وهدا يظهر مدى حرص الاتحاد على حماية السياسة الزراعية المشتركة ، وكدا مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS والدعم المالي والفني وتشجيع الاستثمار والتعاون في

[1] ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cit

مجال البيئة و الطاقة ، بالإضافة إلى تقريب القوانين والتشريعات بما يتماشى مع تلك المطبقة داخل الاتحاد الاوروبي ، والتعاون في المجلات الثقافية والاجتماعية وحقوق الإنسان .... الخ ، إلا أن هده الاتفاقيات تختلف في بعض التفاصيل ويوضح الجدول رقم (4/3) أهم أوجه الاختلاف بين اتفاقيات الشراكة الاوروعربية .

فقد وصلت مثلا الفترة الانتقالية في كل من حالة تونس والجزائر والمغرب إلى 12 سنة بينما تجاوزت دلك في حالة مصر لتتراوح مابين 12 و 16 سنة ، إلا أن الاتفاقية الإسرائيلية الأوروبية لم تحدد فترة انتقالية وأشارت فقط إلى تقوية منطقة تجارة حرة وليس تأسيسها [1]، أما فيما يخص برنامج التفكيك الجمركي بالنسبة للسلع الصناعية الواردة من الاتحاد الاوروبي فقد كانت في كل من تونس والجزائر والمغرب ومصر وفق رزنامة زمنية معينة ولكن بمعدلات تخفيض مختلفة أما في الحالة الإسرائيلية فتعفى مباشرة كل من الصادرات والواردات للطرفين ولم تتضمن الاتفاقية أي مواد تتعلق بالتخفيض التدريجي للجمارك [2] .

وفيما يخص قواعد تراكم المنشا سمحت الاتفاقية الجزائرية بتراكم المنشا الثنائي والمتعدد الأطراف مع تونس والمغرب فقط ، في حين أتاحت الاتفاقية المصرية التراكم الثنائي والمتعدد الأطراف مع جميع الدول التي تربطها اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاوروبي .

أما في مجال المنافسة ففي حين لا توجد التزامات قاطعة في كل من اتفاقيتي مصر والأردن وإسرائيل فان اتفاقية التونسية والجزائرية ركزت على الالتزام بتطبيق القواعد المتعلقة بالممارسات غير التنافسية بالسوق ، وفي مجال التعاون العلمي تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة التي وقعت ثلاث اتفاقيات للتعاون في مجال البحث والتطوير كما يسمح لمراكز ووحدات البحث الإسرائيلية بالمشاركة في كافة برامج الأبحاث الأوروبية فيما عدا مجال الطاقة النووية ويتم إنشاء لجنة مشتركة بين الطرفين للقيام بالأبحاث لخدمتها [3] .

---

[1] منى الجرف، اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبي ، مستقبل الصناعة التحويلية ، اعمال الندوة الاتحاد الاوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 2003/1991 ، الندوة الفرنسية المصرية الحادية عشرة ، القاهرة ،15/14 يناير 2004 ، ص ص 216-*218 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 168.

[3] منى الجرف ، المرجع السابق ، ص ص 216-218 .

جدول رقم (4/3)

بعض تفاصيل اتفاقيات الشراكة الاوروعربية

	التجارة الحرة للسلع الصناعية	التجارة الحرة للسلع الزراعية والصيد البحري	تجارة الخدمات وحق التأسيس
مصر	القائمة 01 : التخفيض المباشر والكلي بعد مضي 04 أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ القائمة 02 : بداية التخفيض التدريجي بعد مرور 04 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 07 سنوات القائمة 03 : بداية التخفيض التدريجي بعد 06 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 08 سنوات القائمة 04 : بداية التخفيض التدريجي بعد 07 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 10 سنوات	بروتوكول 01 : صادرات مصر الزراعية إلى الاتحاد الاوروبي بروتوكول 02 : واردات مصر الزراعية من الاتحاد الأوروبي بروتوكول 03 : المنتجات الزراعية المحولة.	– حق التأسيس – تحرير تجارة الخدمات
الأردن	القائمة 01 : التخفيض التدريجي بعد 05 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 05 سنوات القائمة 02 :التخفيض المباشر اعتبار من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ على مدى 05 سنوات أخرى : الإلغاء التام من الرسوم الجمركية بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ .	بروتوكول 01 : صادرات الأردن الزراعية إلى الاتحاد الاوروبي بروتوكول 02 : واردات الأردن من المنتجات الزراعية الأوروبية	– لا توجد – يعامل الطرفان احدهما الأخر معاملة لا تقل عن تلك التي يمنحها إلى طرف ثالث
لبنان	تخفض الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد تدريجيا بعد 06 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 08 سنوات .	بروتوكول 01 : صادرات لبنان الزراعية إلى الاتحاد الاوروبي بروتوكول 02 : واردات لبنان من المنتجات الزراعية من الاتحاد الاوروبي .	– يعامل الطرفان احدهما الآخر حسب أدبيات الغات (م ت ع)

المغرب	القائمة 01 :تخفيض تدريجي على مدى 04 سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ القائمة 02 :تخفيض تدريجي بعد 04 أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدار 10 سنوات أخرى : تخفض جميع الرسوم اعتبارا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ	بروتوكول 01 : صادرات المغرب الزراعية إلى الاتحاد الاوروبي بروتوكول 02 :صادرات المغرب من منتجات الصيد البحري إلى الاتحاد الاوروبي بروتوكول 03 :واردات المغرب من المنتجات الزراعية الأوروبية	حق التأسيسي تحرير تجارة الخدمات
تونس :	القائمة 01 : التخفيض التدريجي بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 06 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ القائمة 02 :التخفيض التدريجي بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 11 سنة القائمة 03 :التخفيض الكامل للرسوم بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ	بروتوكول 01 : صادرات تونس الزراعية إلى الاتحاد الاوروبي بروتوكول 02 :صادرات تونس من منتجات الصيد البحري إلى الاتحاد الاوروبي بروتوكول 03 :واردات تونس من المنتجات الزراعية من الاتحاد الاوروبي .	حق التأسيس تحرير تجار الخدمات

المصدر :

1-. ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cit ,p20.

2 - منى الجرف ، اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 216–218 .

كما تختلف اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية التي أعقبت إعلان برشلونة عن اتفاقيات الانتساب والتعاون الشامل التي عقدت في ستينات وسبعينيات القرن الماضي في النقاط التالية :

– اتفاقية الشراكة أكثر شمولا اد تشمل جميع جوانب العلاقات بين دول المتوسط والاتحاد الاوروبي وهو ما يفتح مجلات أوسع للتعاون سواء بين القطاع الخاص في المنطقتين أو الصناعيين والمستثمرين والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب ، حيث خصص الاتحاد برامج واسعة لمساعدة الصناعات والخدمات في حوض المتوسط .

– لم تعد المزايا التجارية في إطار الشراكة ممنوحة من طرف واحد فقط وهو الاتحاد الاوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلا الطرفين على حد سواء وفق مبدأ المعاملة بالمثل .

– في حالة المساعدات المالية لن يخصص الاتحاد الاوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من المتوسط ، بل ستكون هناك مبالغ تاشيرية فقط وستحدد قيمة التخصيصات بناءا على قدرة كل بلد على التنفيذ ، فالدولة التي تحدد بصورة أسرع تكون مخصصاتها اكبر ، بالإضافة إلى دلك فان حجم المساعدات المالية والقروض السهلة التي يعتزم الاتحاد تقديمها في إطار عملية برشلونة يزيد كثيرا عما قدمه في السابق [1] .

– تتوقف متانة و قوة علاقة التعاون وعمقه بين الاتحاد والدول المتوسطية الشريكة على مدى احترام هده الأخيرة لحقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية ومدى تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي وهي شروط تنص عليها اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية .

– أقرت اتفاقيات الشراكة آليات للتشاور والتنسيق بين الاتحاد وكل دولة من دول المتوسط وهو ومجلس المشاركة ولجنة المشاركة الذي يكون على مستوى وزاري ويعقد مرة واحدة كل سنة على الأقل .

– أشارت اتفاقيات المشاركة على تشجيع الاتحاد الأوروبي لأي تعاون إقليمي يبن دول المتوسط ودلك عن طريق المساعدة في تمويل المشاريع الإقليمية في المنطقة وتشجيع إقامة تكتلات اقتصادية بين الدول المتوسطية .

[1] احمد عبد الكريم مبارك الشقران ، مرجع سبق دكره ، ص 37 .

– إن اتفاقيات المشاركة الاورومتوسطية مرتبطة بجدول زمني محدد من اجل إقامة منطقة تجارة حرة مع دول المتوسط ولكن اتفاقيتي التعاون السابقة غير مرتبطة بأي جداول زمنية محددة .

– تنص اتفاقيات المشاركة صراحة على تشجيع الاتحاد الاوروبي لأي تعاون إقليمي بين دول المتوسط ودلك عن طريق تحرير تجارة بين دول الإقليم وتشجيع إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية كاتحاد المغرب العربي وكدا تكريس مبدأ تراكمية المنشا.

– تساعد اتفاقية الشراكة دول المتوسط على الالتزام بتحرير تجارتها الخارجية وتطبيق حقوق الملكية الفكرية وتحرير قطاع الخدمات المدفوعات الجارية ومعالجة سياسات الإغراق وبشكل يتناسب مع اتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة [1] .

المطلب الرابع: تعديل الأحكام المتعلقة بحرية تجارة السلع :

خلال الاجتماع السادس لمجلس الشراكة المنعقد بتاريخ 15 جويلية 2010 وفي ضوء أحكام المواد 11 و 16 من اتفاق الشراكة تقدمت الجزائر بطلب من اجل مراجعة رزنامة التخفيض الجمركي المطبقة في إطار إقامة منطقة التجارة الحرة بين الطرفين بالنسبة للمنتجات الصناعية والزراعية والزراعية المحولة وهدا من اجل إعطاء مهلة إضافية للمؤسسات الجزائرية من اجل الاستعداد أحسن لمواجهة المنافسة التي تفرض عليها في إطار الشراكة ودلك في ضوء استمرار عمليات التأهيل التي تخضع المؤسسات الوطنية لها ، واستمرت المفاوضات على مدى حوالي 8 ثماني جولات بين سنتي 2010 و 2012 توصل من خلالها الطرفين إلى اتفاق يقض بتعديل خريطة التخفيض الجمركي والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من سبتمبر 2012 وقد شمل كل من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ودلك على النحو التالي [2]:

---

[1] عماد الدين محمد عطا المزيني ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

[2] Ministère du commerce , accord d association entre l'Algérie et l'union européenne :un nouveau démantèlement tarifaire des produit industrielle et les concessions tarifaires reversée des produit agricoles et agro alimentaire , pp4-8 site internet www . mincommerce.gov.dz,.

الفرع الأول :المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المحولة :

تطبيقا لأحكام المادة 16 من اتفاق الشراكة تم الاتفاق على ما يلي :

- إلغاء 25 حصة جمركية من المنتجات الزراعية الأوروبية .
- إلغاء التفضيلات الممنوحة لمنتجين غدائيين من الاتحاد الاوروبي .
- إعادة فتح 9حصص تعريفية تفضيلية للمنتجات الزراعية الأوروبية .
- تعديل حصص التعريفة الجمركية لمنتجين آخرين .

الفرع الثاني :المنتجات الصناعية :

لقد مست عملية المراجعة حوالي 1058 منتوج أوروبي والتي يمكن اعتبارها جد حساسة سواء في مجال التشغيل أو الإنتاج أو الاستثمار ويعتبر هدا التعديل ساري المفعول اعتبارا من 1 سبتمبر 2012 ودلك على النحو التالي :

اولا :القائمة الثانية :

مست عملية التعديل في القائمة الثانية حوالي 267 منتوج مستورد من الاتحاد الاوروبي أي ما يعادل حوالي24 % من إجمالي منتوجات هده القائمة وقد تضمنت هده الأخيرة مستويين أساسين :

المستوى الأول :

تضمن 82 منتوج والتي كان من المقرر أن يتم إلغاء رسومها الجمركية سنة 2012 حيث تم تأجيل إعفائها كلية من الضرائب الجمركية لمدة أربع سنوات إضافية أي إلى غاية 2016 ، وتوضح بيانات الجدول رقم (3 / 5) رزنامة التخفيض الجمركي الجديدة الخاصة بهدا المستوى

جدول رقم (3 / 5)

رزنامة التخفيض الجمركي الخاصة بالقائمة الثانية المستوى الأول

	التعريفة الجمركية الأساسية	عدد المنتوجات	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى الأول 82 منتوج	30%	9	23%	18%	12%	6%	0%
	15%	73	12%	10%	7%	3.5%	0%

Ministère du commerce , accord d association entre l'Algérie et l'union européenne :un nouveau démantèlement tarifaire des produit industrielle et les concessions tarifaires reversée des produit agricoles et agro alimentaire ,opt cite ,p4

المستوى الثاني :

تضمن هدا المستوى 185 منتوج والتي استفادت من تجميد للتعريفة الجمركية لمدة سنتين ولفترة إضافية أربع سنوات أي إلغاء تام للرسوم سنة 2016 عوض سنة 2012 ، وتوضح بيانات الجدول رقم (3 / 6)رزنامة التخفيض الجمركي الجديدة الخاصة بهدا المستوى .

جدول رقم (3 / 6)

رزنامة التخفيض الجمركي الخاصة بالقائمة الثانية المستوى الثاني

	التعريفة الجمركية الأساسية	عدد المنتوجات	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى الثاني 185 منتوج	5%	185	3%	3%	2%	1%	0%

Ministère du commerce , accord d association entre l'Algérie et l'union européenne :un nouveau démantèlement tarifaire des produit industrielle et les concessions tarifaires reversée des produit agricoles et agro alimentaire ,opt cite ,p5

ثانيا: القائمة الثالثة :

تضمنت هده القائمة 791منتوج أي حوالي 43 % من منتوجات القائمة وتضمنت هي الأخرى مستويين أساسيين :

المستوى الأول :

تضمن المستوى الأول 174 منتوج والتي استفادت من مدة إضافية قدرها ثلاث سنوات حيث من المقرر أن يتم تأجيل إلغاء الرسوم كلية عليها سنة 2020 عوضا عن سنة 2017 ودلك وفق الرزنامة التالية :

جدول رقم (3 / 7)

رزنامة التخفيض الجمركي الخاصة بالقائمة الثالثة المستوى الأول

	التعريفة الجمركية الأساسية	عدد المنتوجات	2012-2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى الأول 174 منتوج	30l12	163	23%	21%	19,2%	14,4%	9,6%	4,8%	00%
	15l6	11	12%	11%	10,4%	7,8%	5,2%	2,6%	00%

Ministère du commerce , accord d association entre l'Algérie et l'union européenne :un nouveau démantèlement tarifaire des produit industrielle et les concessions tarifaires reversée des produit agricoles et agro alimentaire ,opt cite ,p6

المستوى الثاني :

تضمن هدا المستوى 617 منتوج حيث استفادت هده المنتوجات من تجميد للرسوم الجمركية لمدة إضافية قدرها ثلاث سنوات من 2012 إلى غاية 2015 مع تأجيل إعفائها كلية من الرسوم الجمركية إلى غاية 2020 عوضا عن سنة 2017 ، وتوضح بيانات الجدول رقم (3 / 8)رزنامة التخفيض الجمركي الجديدة الخاصة بهدا المستوى .

جدول رقم (3 / 8)

رزنامة التخفيض الجمركي الخاصة بالقائمة الثالثة المستوى الثاني

	التعريفة الجمركية الأساسية	عدد المنتوجات	2012-2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى الأول 617منتوج	30l12	575	21%	16,8%	12,6%	8,4%	4,2%	00%
	15l6	21	10,5%	8,4%	6,3%	4,2%	2,1%	00%
	5l2	21	3,5%	2,8%	2,1%	1,4%	0,7%	00%

Ministère du commerce , accord d association entre l'Algérie et l'union européenne :un nouveau démantèlement tarifaire des produit industrielle et les concessions tarifaires reversée des produit agricoles et agro alimentaire ,opt cite ,p8

خلاصة الفصل :

جاءت اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية عقب إعلان برشلونة لتعبر عن شكل جديد من أشكال التعاون بين الاتحاد الاوروبي والبلدان المتوسطية ، وبالرغم من أنها إنتاج أوروبي خالص وجاءت لتستجيب للتطورات التي عرفها هدا الأخير إلا أن الدول المتوسطية العربية كانت لها أيضا أسبابها في المضي قدما فيها,فقد أقبلت البلدان المتوسطية العربية خاصة متتابعة في التوقيع عليها.

اد تنص هده الأخيرة على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والتي تهدف إلى الرقي باقتصاديات البلدان المتوسطية الشريكة الأقل تقدما من اجل ضمان النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن وإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين في اجل أقصاه 12 سنة ، كما تحتل الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية حيزا هاما لما لها من دور فعال في تنمية الموارد البشرية وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان ، ويعد العمل على المستويين الثنائي والإقليمي آلية فعالة لتنفيذ البرامج الطموحة للشراكة الارومتوسطية على جميع المستويات.

جاءت اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية مشابهة إلى حد بعيد لتلك الموقعة بين الاتحاد والدول العربية الأخرى وخاصة في إطارها العام ، إلا أنها تختلف عنها في بعض التفاصيل ، فقد أقرت التخفيض التدريجي من جانب الجزائر لرسومها على الواردات من الاتحاد الاوروبي في الوقت الذي تتمتع فيه المنتجات الصناعية الجزائرية بحرية النفاد إلى أسواق الجماعة بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، وفي حين كان تحرير المنتجات الصناعية يتم وفق قوائم محددة وأكثر شمولا كان تحرير المنتجات الزراعية محدودا مع الإبقاء على بعض القيود كنظام الحصص ، كما دعمت الاتفاقية عملية الشراكة بمؤسسات إقليمية فوق وطنية تسهر على التطبيق الصحيح والسير الحسن للاتفاقية وهما مجلس الشراكة و لجنة الشراكة .

تكريسا للمادتين 11 و 16 من اتفاق الشراكة تم الجلوس على طاولة المفاوضات بطلب من الجزائر بهدف تعديل رزنامة التفكيك الجمركي وتم الاتفاق على إقرار تعديلات بسيطة بالنسبة للمنتوجات الزراعية حيث تضمنت إلغاء حصص وإقرار أخرى ، بالإضافة إلى تأجيل التاريخ النهائي للتفكيك الجمركي بالنسبة للمنتوجات الصناعية إلى 2016 بالنسبة للقائمة الثانية و2020 بالنسبة للقائمة الثالثة .

الفصل الرابع

الاثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري

المبحث الاول :اثر اتفاق الشراكة على الدعم المالي وتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني : اثر اتفاق الشراكة على الاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الثالث : اثر اتفاق الشراكة على هيكل التجارة الخارجية .

المبحث الرابع : اثر اتفاق الشراكة على الميزانية العامة للدولة .

تمهيد :

لقد اثار اتفاق الشراكة الاووربية الجزائرية العديد من المناقشات والاراء في الاوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر ، حيث يمكن القول ان هناك وجهتي نظر مختلفتين في هدا الشان.

فيدهب انصار الاتجاه الاول الى ان اتفاقية الشراكة سوف يكون لها اثار ايجابية على الاقتصاد الجزائري فهي تنشط وتساهم في جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية خاصة الاوروبية منها كما انها تساهم في دعم مناخ الاستثمار وتساهم في تحديث اساليب الانتاج والجودة وتطبيق اسالبيب التكنولوجيا الحديثة ومن المحتمل ان يكون لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي ، وبالتالي فهي فرصة حقيقية امام الجزائر لكي تلحق بقاطرة التنمية المتقدمة في دول الاتحاد الاوروبي .

اما وجهة النظر الثانية فترى ان المشاركة ما هي الا محاولة اوروبية لفتح اسواق دول جنوب المتوسط المتوسعة وخاصة السوق الجزائرية امام المنتجات الاوروبية وهو ما يمكن ان يساهم في هدم اساس الصناعة الجزائرية الناشئة خاصة ادا لم تعرف قفزة نوعية وتحاول اللحاق بركب التطور السريع في الدول المتقدمة .

ويتناول هدا الفصل اربعة مباحث اساسية ، حيث يتعرص المبحث الاول الى اثر اتفاق الشراكة على التعاون المالي وتاهيل الموسسات الاقتصادية على اعتبار ان التعاون المالي له انعكاس اقتصادي فهو يترجم في الغالب من خلال مجموعة من المشاريع دات الطابع الاقتصادي وحتى الاجتماعي والسياسي ويعتبر تاهيل المؤسسات الاقتصادية من بين اوجه التعاون المالي والتقتي بين الجزائر والاتحاد الاوروبي .

كما ينتناول المبحث الثاني اثر اتفاق الشراكة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر على اعتبار انه من بين اولويات اتفاق الشراكة الاوروجزائرية .

في حين يتناول المبحث الثالث اثر اتفاق الشراكة على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية ، ويتطرق المبحث الرابع الى اثر اتفاق الشراكة على مؤشرات اقتصادية مختارة فيركز على اثر اتفاق الشراكة على الايرادات العامة للدولة.

المبحث الاول

اثر اتفاق الشراكة على االتعاون المالي وتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نصت اتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية على اهمية التعاون المالي كاحد اهم مجالات التعاون بين الطرفين ودلك بغية انجاح مسار الشراكة بينهما بجميع ابعادها سواء الاجتماعية او السياسية والاقتصادية ، فالتعاون المالي يعتبر بمثابة اداة فعالة لانجاح اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ، ودلك من خلال تمويل جميع المشاريع والبرامج التي من شانها دعم التنمية الاقتصادية والمساهمة في انجاح عملية تاهيل اقتصاديات الدول المتوسطية وتسهيل دخولها في منطقة التبادل الحر ، وينقسم هدا المبحث الى جزئين ، يتناول الجزء الاول تحليل وتقييم الدعم المالي المقدم للجزائر ويختص الجزء الثاني بدور التعاون المالي والتقني في تاهيل المؤسسات الاقتصادية .

المطلب الاول : الدعم المالي في اطار الشراكة الاوروجزائرية :

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة متوسطية مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عليها مع هذه الدول، لكن وبعد سنة 1995 وعلى أثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أوصندوق دعم الشراكة الأورو– متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا اختصارا (تدابير المساعدة المالية والفنية لاصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في اطار الشراكة الاورومتوسطية) ، وهي آلية جديدة للتمويل أو المساعدة التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط [1] ، ومع انتهاء العمل ببرنامج ميدا سنة 2006 تم استحداث اداة جديدة اطلق عليها بالاداة الاوروبية للجوار والمشاركة، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للإستثمار، وتجدر الملاحظة أن موارد البنك الأوروبي للإستثمار تقوم على نفس القواعد التي تقوم عليها موارد ميدا ، إلا أن الإختلاف يكمن في أن تدخل البنك الأوروبي للإستثمار يرتكز على تمويل المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، وأن

---

[1] عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص 161 .

المساعدات المقدمة في إطار برنامج ميدا هي مساعدات غير قابلة للإسترجاع بينما التحويلات الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للإستثمار هي عبارة عن قروض بمعدلات فائدة مخفضة ، ويمكن توضيح ادوات التعاون المالي بين الشركاء المتوسطيين فيمايلي :

الفرع الاول : برنامج ميدا :

لقد تم وضع الاساس القانوني لبرنامج ميدا من خلال لوائح المجلس الاوروبي ويغطي القرار الخاص بالمجلس الاوروبي رقم 1488/ 1996 والمعدل بالبرنامج 1998/7801EC الفترة الممتدة من 1995 حتى 1999 والمسماة اختصارا (ميدا 1) ، وقد وفر الاتحاد مساعدات مالية يصل مبلغها الاجمالي الى 3.42 مليار يورو، ويحكم قرار المجلس الاوروبي رقم 2000/2896 الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2006 (ميدا 2) ، والدي تضمن مبلغ مرجعي بقيمة 5.35 مليار يورو [1]، وتهدف الاعتمادات المالية المخصصة في اطار برنامج ميدا الى تمويل النشاطات والمشاريع دات الطابع الجهوي ، وهي التي تهم مجموع الشركاء المتوسطيين سواء في الشمال او الجنوب ، بالاضافة الى المشاريع والنشاطات دات الطابع الثنائي، وهي تلك المشاريع والانشطة التي تمول في اطار العلاقات الثنائية المباشرة بين كل من الاتحاد الاوروبي من جهة والدولة الشريكة المتلقية للمعونة من جهة اخرى ، وتجدر الاشارة هنا الى ان المشاريع والانشطة دات الطابع الثنائي تستاثر بالغالبية العظمى من اجمالي الدعم المالي ، في حين لا تستاثر المشاريع والانشطة دات الطابع الجهوي الا بالجزء اليسير من المساعدات .

مع العلم ان تحديد المبالغ المالية المعتمدة لكل دولة شريكة في اطار برنامج مبدا يتم وفقا لمجموعة من المعايير كمتوسط نصيب الفرد من الناتج وعدد السكان ومدى قدرة الدولة على استخدام الدعم المالي بالاضافة الى مستوى التقدم في الانجاز [2].

---

[1] Commission europeenne ,evaluation amini parcoure du programme meda , office de cooperation europ aid , rotherdam ,2005 ,p 13.

[2] Nachida bouzidi, 5eassais de l ouverture de leconomie algeriene, ENAG edition, algerie 1998,P100

الفرع الثاني : اوجه الاختلاف بين برنامج ميدا والبروتوكولات المالية السابقة :

تختلف المعونة المالية الجديدة في اطار ميدا عن البروتوكولات المالية التي اعتمدها الاتحاد سابقا في النقاط التالية :

اولا : من حيث الغلاف المالي :

يمكن القول ان الغلاف المالي الدي تم رصده في اطار برنامج ميدا الاول والثاني وهو مبلغ اكبر بكثير من حيث القيمة من دلك الدي تم تقديمه للبلدان المتوسطية الشريكة خلال البروتوكولات المالية الاربعة مجتمعة ودلك طيلة الفترة الممتدة ما بين 1978 و 1996 ،اضف الى دلك ان هدا الاخير يختلف عن البروتوكولات السابقة على اعتبار ان المساعدات المالية التي يقررها منقسمة بين جانبي التعاون الجهوي والثنائي في حين طغى الجانب الثنائي على التعاون المالي بين الجانبين في ظل البروثوكولات المالية السابق للشراكة الاورومتوسطية [1].

ثانيا : من حيث المشروطية :

واضح ان المساعدات المالية في اطار ميدا تتم في اطار سلسلة معقدة من الشروط مقارنة بسابقتها في اطار البروتوكولات المالية السابقة ، فهي تعطي الحق للمانحين في تعريف وتحديد نوعية المشاريع والنشاطات المراد تمويلها وكدا متابعة تنفيدها بالاضافة الى الحق في زيادة حجم المساعدات او تخفيضها بعد اجراء دراسة خبرة ، مع امكانية توقيف المساعدات في حال عدم احترام الدولة المتلقية الشريكة مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات الاساسية[2]، بالاضافة الى هدا تخضع هده المساعدات للشروط التقليدية كتلك التي يطبقها صندوق النقد الدولي خاصة في حالة تسهيلات التصحيح الهيكلي وشروط اخرى مرتبطة باحترام رزنامة اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية .

يهدف برنامج ميدا الى تمويل الانشطة دات الطابع الاجتماعي والسياسي ودلك من خلال تمويل المنظمات غير الحكومية والمساهمة في تكريس الديمقراطية وحقوق الانسان في اطار

---

[1] Instutit de la mediterrannnee , meda et le fonctionnement du partenariat euro mediterranneenne , opt cit, p12.

[2] Youcef , ben abdelah , l algerie dan la perspective delaccord dassociation avec lunion europeenne ,les cahier du CREAD, N 75, 2006,P 210 .

برنامج ميد للديمقراطية بالاضافة الى محاولة التقليل من التكاليف الاجتماعية للتحول الاقتصادي عن طريق دعم المشاريع التي ترمي الى ترقية قطاع الصحة والتعليم والتنمية الريفية وتنسيق الجهود في مجال حماية البيئة .

اما في المجال الاقتصادي فقد ركزت هده البرامج في اطار اهدافها على مرافقة عملية الاصلاح الاقتصادي ودعم برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها الدول المتوسطية الشريكة بالتعاون مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، كما شكل دعم القطاع الخاص احد اهم مجالات التمويل حيث يعمل هدا الاخير على دعم وتطوير القطاع الخاص ودلك من خلال دعم عمليات الخوصصة واصلاح القطاع المالي بالاضافة الدعم وتاهيل القطاع الصناعي واعادة هيكلته .

الفرع الثالث:الية عمل البرنامج : يعمل البرنامج وفق مراحل تشمل اجراءات التصنيف والتنفيد للمشاريع االممولة والتي يتم تلخيصها فيمايلي [1] :

–البرنامج الاستدلالي الوطني:يتضمن هدا البرنامج اولويات العمل خلال ثلاث سنوات قادمة ويتم مراجعتها كل سنة ويتم وضعه من طرف كل من المفوضية والسلطات المختصة لدى الدولة الشريكة .

–البرنامج الاستدلالي الجهوي : وثيقة استراتيجية يتم وضعها من طرف المفوضية الاوروبية تتعلق بجميع الشركاء المتوسطيين .

–التعرف على المشاريع :يتم من خلالها البحث عن المشاريع التي تتوافق مع القطاعات دات الاولوية والتي يتم تحديدها في البرنامج الاستدلالية ، حيث يتم التعرف على المشاريع من طرف خبراء معينين من طرف المفوضية ومعتمدين من طرف الدولة المستفيدة.

[1]Abdelkader derbel , quels rolles des P.M.E algeriennes dan le quadre du partenariat avec lunion europeenne , colloque international du 13/14 novembre 2006 , universite farhat abbas , faculte des sciences economeques et de gestion ; p 36 .

-اختيار اوانتقاء المشاريع **:**يتم انتقاء المشاريع بعد دراستها والتاكد من استيفائها للشروط التقنية والمالية وبعد تقدير جميع الاخطار المرتبطة بها مع الاخد بعين الاعتبار تطابق هده الاخيرة واهداف ميدا، ومن تم تحصل المشاريع التي يتم اختيارها من طرف المفوضية والتي تتم الموافقة عليها من طرف الدولة المتلقية على اقتراح بالتمويل .

-الاقراروالتمويل **:**تقدم عروض التمويل للدول الاعضاء المجتمعة في لجنة ميدا لابداء الراي حولها ، بينما يتم الالتزام بالتمويل على مستوى مفوضية الاتحاد الاروبي ،وبعد الموافقة يكون المشروع محل اتفاقية تمويل بين المفوضية والدولة المتلقية .

-متابعة التنفيد :تقع على عاتق الدولة المتلقية عملية تنفيد المشروع على ارض الواقع ، الا انه باعتبار المفوضية هي الجهة المانحة فقد اخدت على عاتقها عملية متابعة التنفيد المالي والتقني للمشروع ، حيث تناط مفوضيات الاتحاد الاوروبي في الدول الشريكة بقدر كبير من هده المهمة .

-التقييم **:**تعمل كل من المفوضية والدولة المستفيدة على ضمان تقييم مستقل للمشروع على ان تتم عملية التقييم اثناء الانجاز وعند منتصف المدة لكل مشروع وفي اخرها حسب البنود المنصوص عليها مسبقا في عقد التمويل .

الفرع الرابع : تقييم الدعم المالي في اطار برنامج ميدا :

توضح بيانات الجدول (1) بالملحق الاحصائي ان مقدار الالتزامات المالية التي تعهد بها الاتحاد الاوروبي للدول المتوسطية الشريكة في اطارميدا 1 غاية في الضئالة وتعتبر غير كافية لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية السياسية في هده الدول ، ناهيك عن ان المدفوعات الفعلية اصغر بكثير عن الالتزامات، اد لم تتجاوز نسبة التسديد 53.1 % بالنسبة للسلطة الفلسطينية و 42% بالنسبة للاردن ، و 39.2 % لتونس ، في حين لم تتجاوز نسبة المبالغ المدفوعة في التعاون الثنائي والاقليمي (25.7 , 47.3)% على التوالي ، في حين وصلت نسبة التسديد الكلية في اطار ميدا 1 الى حوالي 28.5% .

جدول (1/4) الالتزامات والمدفوعات للجزائرفي اطار برنامج ميداخلال الفترة 2006/1995

المبلغ بالمليون يورو و النسبة%

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التزامات	–	–	41	95	28	30.2
مدفوعات	–	–	–	30	0.2	0.4
النسبة	–	–	00	31.6	0.7	1.3
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التزامات	60	50	41.6	51	40	66
مدفوعات	5.5	11	15.8	42	39.4	66
النسبة	9	22	38	82.4	98.5	100

Source :Commission europeenne , instrument europeenne de voisinage et de partenariat :algerie ,documen de stratigie 2007 -2013 et programme indicatif nationale 2007-2010.P19-20

وتشير بيانات الجدول رقم (1/4)ان الجزائر كانت مستفيدا هامشيا فبالرغم من بداية تسجيل الالتزمات سنة 1997 بواقع 41 مليون يورو الا ان المدفوعات كانت صفر00 يورو ، وبالتالي لم تحصل على المساعدات المالية المقررة في اطار ميدا 1 الا ابتداءا من سنة 1998 بالرغم من انطلاق البرنامج سنة 1995 ،اد انها لم تحصل الا على حوالي 4.6 % من اجمالي المدفوعات الفعلية في اطار ميدا 1 مقارنة بباقي الدول المتوسطية الشريكة ، لتحتل مرتبة متاخرة من حيث الاستفادة فيما يخص ميدا 1 الدي طبق خلال الفترة (1995–1999) .

فقد ركز ميدا 1 على تنمية القطاع الخاص والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وقد تركزت مجالات التدخل في سنة 1998 في مجال دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكدا دعم عملية اعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة ، اما في سنة 1999 فقد ركزت على دعم عصرنة القطاع المالي بالاضافة الى دعم الجمعيات التنموية الجزائرية [1]، ويعزى هدا الانخفاض في مقدار الدعم المالي الاوروبي في اطار ميدا 1 الى الحالة الامنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر وانخفاض قدرتها على استخدام المساعدات بالاضافة الى التاخر المسجل في

[1] D elegation de l union europeenne en algerie, UE- algerie30an de cooperation 1979-2009 ,p32.site internat : www.deldza.ec.europa.eu

عملية التصحيح الاقتصادي [1] بالاضافة الى التاخر في مفاوضات التوقيع على اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية .

مما سبق يتضح ان ميدا 1 طغت عليه الى حد كبير التعهدات اثر من التنفيد ولم يتحقق منه الا الجزء اليسير وهدا يرجع بدرجة كبيرة الى ثقل الاجراءات البيروقراطية الاوروبية والى طول فترة تنفيد المشاريع التي تتراوح بين 2الى 8 سنوات حسب طبيعة كل مشروع [2] علاوة على ضعف طاقات الاستيعاب لدى الدول المتوسطية .

تترجم بيانات الجذول (1) من الملحق الاحصائي تحسنا كبيرا في اداء ميدا 2 مقارنة بميدا 1 حيث ان المبالغ الممنوحة للدول العربية المتوسطية الشريكة في اطار ميدا 2 اكبر بكثير من تلك التي تم منحها في اطار ميدا 1، اد ارتفع اجمالي المدفوعات من حوالي874 مليون يورو خلال الفترة 1999/1995 الى حوالي 3.169 مليار يورو في الفترة 2005/2000 ، حيث ارتفعت اجمالي المدفوعات ميدا 2 باكثر من 3 اضعاف مما كانت عليه خلال ميدا 1 ، وبالموازات مع دلك ارتفعت نسبة المدفوعات الكلية الى الالتزامات الكلية الى حدود 82.7 % مقابل 28.5 % في ميدا 1 ، حيث فاقت نسبة تحقيق الالتزامات 100 % في بعض البلدان العربية كمصر والاردن ولبنان ، ويرجع هدا التحسن في الكفاءة المالية لبرنامج ميدا الى الاصلاحات الواسعة التي باشرها الاتحاد الاوربي بعد الفشل الدي عرفه ميدا 1 ، وبالرغم من هدا كله يمكن القول ان المخصصات السنوية لهده الدول مازالت جد متواضعة ولا تكفي جميع احتياجات التمويل لديها ، كما ان المبالغ المالية المخصصة للتعاون الاقليمي لازالت بالرغم من ارتفاعها مقارنة بميدا 1 هي الاخرى ضئيلة .

---

[1] Commission europeenne , instrument europeenne de voisinage et de partenariat :algerie ,documen de stratigie 2007 -2013 et programme indicatif nationale 2007-2010,P20. www.deldza.ec.europa.eu

[2] بودرامة مصطفى ، الاثار المحتملة للشراكة الاورومتوسطية على الصناعة في الجزائر ، بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي حول :اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، يومي 23/22 شوال 1427 الموافق ل14/13 نوفمبر2006 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2006 ، ص413 .

اما ادا اخدنا الفترة 2005/1995 فقد تم تخصيص مبلغ 6888 مليون يورو ولم يدفع الا 4043 مليون يورو بنسبة تسديد في حدود 58.6 % موزعة على كل البلدان الشريكة مع وجود اختلاف في المبالغ الخصصة لكل شريك وكدلك نسبة الدفع ، وللمقارنة حصلت تركيا كدولة متوسطية لوحدها على حوالي 852 مليون يورو خلال الفترة 2002/1996 [1]، اي حوالي 21 % من اجمالي المبالغ المدفوعة فعلا لمجموع للدول العربية المتوسطية الشريكة خالال الفترة 2005/1995 ، في حين رصدت اوروبا للبلدان الاوروبية المرشحة للانظمام الى الاتحاد االاوروبي مبالغ تكاد تكون خيالية قياسا بتلك التي خصت بها البلدان العربية الشريكة ، حيث ارتفعت مساعدات ما قبل الانضمام ومساعدات الانضمام من حوالي 3.120 مليار يورو سنة 2000 الى حوالي 17.330 مليار يورو سنة 2006 [2].

تحتل الجزائر المرتبة السابعة ماقبل الاخيرة بين الدول العربية المتوسطية الشريكة من حيث استفادتها من مساعدات ميدا 2 ، حيث وصل متوسط الالتزامات السنوية في اطار ميد 2 في الفترة (2006/2000) حوالي 48.4 مليون يورو ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (1/4) انه في حين وصل مقدار متوسط المدفوعات السنوية الى حوالي 19 مليون يورو فقط ، عرفت نسبة المدفوعات الى الالتزامات ارتفاعا مظطردا خلال نفس الفترة لتصل الى 98 % سنة 2005 لتقترب من نفس المستويات المسجلة في باقي الدول العربية المتوسطية الشريكة ، الا ان متوسط هده النسبة خلال الفترة 2000 /2006 لا يتجاوز 41 % ، في حين وصل اجمالي ما تحصلت علية في اطار ميدا 2 حوالي 114 مليون يورو مقابل 30 مليون يورو في اطار ميدا 1 ، ليصل اجمالي ما تم الحصول عليه في الفترة 1995 /2006 حوالي 144 مليون يورو وهو مبلغ جد هزيل مقارنة بما تحصلت عليه بلدان عربية اخري .

بالنسبة للجزائر فقد ركزت البرامج الممولة في اطار ميدا 2 على التحضير لدخول اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية خيز التنفيد ودلك بادخال برامج الجيل الثالث التي تدعم الحكم الراشد عن

---

[1] الطاهر هارون وعادل بلجبل ، المساعدات المالية في اطار برنامج MADA و PHAR لمادا الاختلاف؟ ،مرجع سبق دكره ،ص 543 .

[2] نفس المرجع ، ص 547

طريق اصلاح نظام العدالة ودعم الهيئات الوطنية الحكومية والاعلام وادارة الاقتصاد [1] وكانت مجالات التدخل المختارة هي دعم التحول الاقتصادي (تسهيلات التجارة ودلك عن طريق دعم وزارة التجارة من اجل تجسيد الاتفاقيات التجارية الدولية ودعم حماية المستهلك وعصرنة اجهزة الرقابة ورقابة الاقتصاد ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بالاضافة الى دعم تطبيق اتفاق الشراكة وتنويع الاقتصاد) والتوازن الاقتصادي والاجتماعي (التنمية الريفية ، الصحة ،العدالة ، التعليم العالي ، التشغيل)[2] .

ففي سنة 2000 تم تسطير برنامج خاص بدعم عملية اصلاح نظام الاتصلات والخدمات البريدية ودعم تنمية مجتمع الاعلام بالاضافة الى برنامج اخر حاص بدعم عصرنة جهاز الشرطة الجزائرية ، اما في سنة 2001 فتم ادراج برنامج خاص بدعم عملية تاهيل التكوين المهني ، وفي سنة 2002 تم ادراج برنامح لدعم التنمية السياسية والاقتصادية لبعض المناطق الريفية في شمال الجزائر واستفادت منها 50 بلدية في 6 ولايات والمصنفة على انها مناطق محرومة ، وفي سنتي 2004/2003 فقد تم ادراج برنامج لاعادة لتاهيل المناطق المتضررة من الارهاب في 6 ولايات من االشمال الغربي الجزائري بالاضافة الى برنامج لعصرنة ودعم الاصلاح الاداري سنة 2003 ، وبرنامج لدعم اصلاح منظومة التربية الوطنية بالاضافة الى برنامج خاص بدعم اصلاح العدالة سنة 2004 ،اما في سنة 2005 فقد تم اقرار برنامج خاص بدعم الجمعيات الجزائرية للتنمية(2ONG) بالاضافة الى برنامج لدعم قطاع الموارد المائية ، اما في سنة 2006 فناك عدة برامج منها برنامج لدعم قطاع النقل ودعم ادارة الاقتصاد بالاضافة االى برنامج لدعم تيسير التجارة وبرنامج لدعم المخطط الوطني لتنمية الفلاحة الريفية بالاضافة االى برنامج لمرافقة تطبيق اتفاق الشراكة الاوروجزائرية[3] .

---

[1] Commission europeenne , instrument europeenne de voisinage et de partenariat :algerie ,documen de stratigie 2007 -2013 et programme indicatif nationale 2007-2010,P19.

[2] D elegation de l union europeenne en algerie ; UE− algerie30an de cooperation 1979-2009 ;p33.

[3] D elegation de l union europeenne en algerie ; UE- algerie30an de cooperation 1979-2009 ;p31-43.

بعد انتهاء العمل مباشرة ببرنامج ميد وفي اطار سياسة الجوار التي طورتها بلدان الاتحاد الاوروبي وابتداءا من سنة 2007 اصبحت الاداة الاوروبية للجوار والشراكة بجانبيها الوطني والجهوي هي الاداة المالية الاساسية للتعاون المالي بين بلدان الاتحاد الاروربي والبلدان المتوسطية الشريكة والدي يعتبر بمثابة اداة مشابهة ومكملة لبرنامج ميدا فخلال السنوات وتوضح بيانات الجدول رقم (2/4) مقدار الدعم المالي المقدم للجزائر في اطار الاداة الاوروبية للجوار والشراكة .

جدول رقم (2/4) يوضح تطور الدعم المالي المقدم للجزائر في اطار الاداة الاوروبي للجوار والشراكة

الوحدة مليون اورو

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مقدار الدعم	57	32,5	35,5	59	58	64	60

Source :D elegation de l union europeenne en algerie ; rapport sur la cooperation UE- algerie ;edition 2014 ;p10.site internat : www.eeas.europa.eu/delegation /algerie.

تشير بيانات الجدول الى تواضع مقدار الدعم المالي القدم الى الجزائر في اطار الاداة الاوروبية للجوار والشراكة فقد تراوح بين 57 مليون يورو سنة 2007 و60 مليون يورو سنة 2013 اد لم تتحصل الجزائر خلال الفترة 2007 -2013 الا على حوالي 366 مليون اورو .

وتم توزيع مبالغ الدعم المالي خلال الفترة 2007 -2013 الى فائدة اصلاح العدالة بواقع 7.3 % والنمو الاقتصادي والتشغيل 53,8 % وتدعيم الخدمات الاساسية العامة 18.1 % والتنمية المستدامة والثقافة 20.4 %[1] .

الفرع الخامس: الدعم المالي في اطار البنك الاوروبي للاستثمار :

يعتبر البنك الاوروبي للاستثمار اداة فعالة لتمويل التنمية الاقتصادية ودعم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة مند سنة 1974 ويعمل هدا الاخير على تحقيق الاهداف العامة والمالية للاتحاد الاوروبي وقد ساهم في اطار التنسيق مع ادوات الدعم المالي الاوروبية الاخرى في اطار

[1]D elegation de l union europeenne en algerie ; rapport sur la cooperation UE- algerie ;edition 2014 ;p11.

عملية برشلونة في تمويل عدة مشاريع ، لتنمية التعاون المالي بين الاتحاد الاوروبي والدول الشريكة حيث قدم هدا الاخير للجزائر ابتداءا من سنة 1980 حوالي 2.243 مليار يورو في شكل قروض ومنح منها ما يوازي 1,924 مليار يورو فقط خلال الفترة 2012/1995 وهو ما يوازي 10 اضعاف ما تم منحه للجزائر في اطار ميدا لنفس الفترة كما توضحه بيانات الجدول (3/4)

جدول (3/4)

الاموال المقدمة الى الجزائر من طرف بنك الاستثمار الاوروبي خلال الفترة 2012/1995

المبلغ بالمليون يورو

السنة	مقدار الدعم	السنة	مقدار الدعم
1995	100	2004	00
1996	115	2005	10
1997	335	2006	00
1998	30	2007	2
1999	00	2008	00
2000	143	2009	00
2001	225	2010	500
2002	227	2011	00
2003	237	2012	00

Source:

1-Commission europeenne ; instrument europeenne de voisinage et de partenariat :algerie ;documen de stratigie 2007 -2013 et programme indicatif nationale 2007-2010.P19et.20 ;

2- la banque europeenne d investissement ; rapport annueule ; 2012 ;pp 61-65.

وقد رتكز نشاطه التمويلي قبل سنة 2005 اساسا على عمليات تابعة للقطاع العام كقطاع المحروقات والطاقة وقطاع النقل كالطرق والطرق السريعة وشبكة الطرقات الحضرية (في المدينة) ، وفي مجال حماية البيئة كاعمال التنظافة وتطهير المحيط ومكافحة التلوث الصناعي ، اما في قطاع المياه فيركز على مشاريع السقي وايصال المياه الصالحة للشرب والسدود ، بالاضافة

الى اعادة تجديد البنية الاساسية العامة بعد الكوارث الطبيعية . ...الخ[1] ، وتشير بيانات الجدول (3/4) الى تراجع تدخلات بنك الاستثمار الاوروبي في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2012 اد لم تحصل الجزائر على دعم البنك الا بحوالي 2 مليون دولار سنة 2007 في شكل دعم مقدم للشركة الجزائرية للعصائر و 500 مليون دولار سنة 2010 لقطاع الطاقة لانشاء خط انابيب ميد غاز .

مما سبق وبعد دراسة مجالات التدخل المالي والبرامج المختلفة التي كانت محط دعم الاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة يتضح ان هده الاخيرة مست جميع ابعاد الشراكة السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وهو ما ما يجعل من دون شك هدا الدعم والمعوونة دات اثر تنموي بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، الا ان القاء الضوء على الارقام السابقة الدكر يكشف ضئالة هده المعونة بالنسبة للجزائر مما يجعل اثرها هامشيا ولا يرقي الى المستوى المطلوب خاصة ادا ما قورن حجم الدعم المالي بالناتج المحلي الاجمالي او بالانفاق الحكومي في مجالات التدخل المختلفة المدكورة سابقا .

وفيما يلي يتم تناول وبالتفصيل واحد من جوانب عملية الدعم المالي والتقني والدي مس تاهيل الموسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية في الجزائر باعتباره احد اهم البرامج الرائدة .

المطلب الثاني :دعم عملية تاهيل الموسسات الصغيرة و المتوسطة :

تحاول هده الجزئية التطرق لعملية تاهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في اطار الشراكة الاورومتوسطية بالتقييم والحليل على اعتبار انها انعكاس اقتصادي لبرامج التعاون المالي والتقني ادا اخدنا في الحسبان ان هده الاخيرة تساهم في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار ان هدا هو الهدف الرئيسي المعلن من طرف الاتحاد الاوروبي .

ان دخول الجزائر في اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي سيعرص المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمنافسة حادة مع نظيراتها في الاتحاد لم تكن متعودة عليها في ظل ظروف الحماية السائدة سابقا لدلك قامت الجزائر بوضع جملة من البرامج قصد تاهيل مؤسساتها ورفع قدراتها

[1] Commission europeenne , instrument europeenne de voisinage et de partenariat :algerie ;documen de stratigie 2007 -2013 et programme indicatif nationale 2007-2010.P19.

التنافسية لمواجهة المنافسة الاوروبية لدلك سيتطرق هدا الجزء الى اهم البرامج التي سطرتها الجزائر قصد تاهيل مؤسساتها وبالاخص في اطار التعاون مع الاتحاد الاوروبي.

ان تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتبر اجراءا جديدا تباشره الجزائر ، ففي اطار انفتاحها على الاقتصاد العالمي قامت بتطبيق العديد من برامج التاهيل البعض منها كان بالتعاون مع هيات دولية كالدي قامت به وزارة الصناعة وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية (PNUD) وكالة الامم المتحدة من اجل التنمية الصناعية(ONUDO) ، والبعض الاخر كان وطنيا خالصا كدلك الدي صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت اولى مراحله مند سنة 2007 والدي يهدف الى دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدي يمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوف تاهيل المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الاول : برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

وهو برنامج التاهيل الاول وفقد اطلق عليه اسم (EDPME) فهو برنامج لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اعداده وتنفيده بالتعاون بين المفوضية الاوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ثم قامت الجزائر بامضاءاتفاقية اطار مع المفوضية الاوروبية حول البرنامج في شهر جويلة 1998، وتم تطبيقه في الفترة الممتدة بين اكتوبر 2000 وديسمبر 2007، يستتهدف هدا البرنامج المؤسسات الصناعية والموسسات التي تنشط في قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل 3 % من المجتمع الاجمالي (71577 مؤسسة صناعية) اي ما يقدر 2150 مؤسسة صناعية خاصة [1].

[1]سليمة اغدير احمد ، تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة تقييمية لبرنامج ميدا ، مجلة الباحث عدد 2011/09 ، ص 136 .

حيث قدرت مساهمة كل من المفوضية والجزائر بحوالي (57 و 3.4) مليون اورو على التوالي ، على ان تكون المساهمة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود 2.5 مليون يورو وتكون الميزانية المخصصة للمشروع في حدود 62.9 مليون يورو[1] .

وفقد كان الهدف الرئيسي منه هو رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تشغل اكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي او قطاع الخدمات الصناعية ودلك من اجل التمكن من الصمود امام منافسة المؤسسات الاجنبية[2] وبغية زياد قدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد ارتكز هدا البرنامج على ثلاث محاور اساسية وهي[3] :

– الدعم المباشر من خلال القيام بعمليات تشخيضية استراتيجية لهده الاخيرة قصد تحسين تنافسيتها ودعمها في نشاطات التاهيل والتطوير والاندماج في فضاء التبادل الحر والشراكة ، بالاضافة الى دعم تكوين مسييري هده المئسسات .

– دعم تمويل هده المؤسسات ودلك من خلال وضع وتنفيد عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من اجل مساندة هده الاخيرة في عملية التاهيل .

– دعم محيط هده المؤسسات ودلك من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات ارباب الاعمال والحمعيات الحرفية والمهنية في اعداد استراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانجاز االدراسات من اجل تحسين المحيط المؤسساتي .

---

[1] Lamia azouaou ,stratigie de development : quel chemin parcouru? Quelles repenes faces aux nouvelles contraintes econemeques et climatique ? VIeme colloque international 21 -23 juin 2010 hammamat , tunisie,p 8 .

[2] سهام عبد الكريم ، سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجوائر مع التركيز على PME2، مجلة الباحث، العدد 9، 2011 ،ص 146 .

[3] نوري منير ، اثر الشراكة الاورو جزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقي الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2006، ص875 .

في حالة توفر الشروط اللازمة للالتحاق بعملية اعادة التاهيل وبعد التاكد من رغبة المؤسسة في الانظمام للبرنامج تخضع لعملية تشخيص اولي مجاني من قبل خبراء من البرنامج يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط اساسية وهي التعرف على المؤسسة عن قرب (نشاطها ،عدد عمالها، اطاراتها ...) وكدا التعرف على رئيس المؤسسة لانه مفتاح العبور لمعرف ثقافة المؤسسة ، وكدا التعرف على اشكالية تنمية المؤسسة .

حيث يقوم بعد دلك خبراء البرنامج بتشخيص معمق مقرون بنشاط تاهيل اولي شرط ان يكون مبسط ودو اثر وهدا لما له من اثر ايجابي على زيادة اقناع رئيس المؤسسة بفائدة االتاهيل ، بعدها يتم تحديد النشاط التاهيلي المناسب حسب نوع المشكل الدي تعامني منه المؤسسة من قبل خبراء مختصين سواء في التسويق او الانتاج او التسيير او التمويل ، وهدا في ملف مدروس بدقة يحدد التكاليف والمهام اللازمة للعملية ويسمى هدا الملف بملف المصطلحات المرجعية .

ومن هنا يقوم الخبير والمحدد ضمن الشروط (المستوى العلمي، الخبرة و الكفاءة) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهدا حسب المشكل الدي تعاني منه المؤسسة كما يمكن ان تكون الدورات التكوينية جماعية شرط ان تكون المؤسسات تعاني من نفس المشكل .

ولكن هدا البرنامج واجه العديد من العقبات اولها التاخر في الانطلاق على اعتبار انه تم امضاء اتفاقية اطار مع المفوضية الاوروبية حول البرنامج في شهر جويلة 1998 الا ان الانطلاق لم يتم الا في سنة 2000 الا انه كان على اتصال بحوالي 20 مؤسسة صناعية فقط وبعد انسحاب الاغلبية لم يبقى منهم سوى 09 الى غاية جويلية 2002 مع الاشارة الى تعاقب العديد من الادارات على ادارة هدا البرنامج ، الاان هده المرحلة اثبثت عدم القدرة على بلوغ الاهداف المتوقعة مسبقا والمقدرة 3 %من مجتمع المؤسسات الصناعية الخاصة ، بالاضافة الى عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات بالاضافة الى صعوبة اقناعهم باهمية التاهيل بسبب عدم وجود ادوات اعلامية تحسيسية فعالة اد ان اغلب المؤسسات ليست على دراية بالتحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني [1]، فعلى المستوى الكلي يعد محيط المؤسسات غير ملائم لتقوية تنافسية المؤسسات وتطويرها في السوق الوطني والجهوي ودلك لصعوبة حصول هده الاخيرة على القروض البنكية وعدم وجود نظام جبائي محفز والمشاكل المتعلقة بالعقار

[1] سليمة اغدير احمد ، تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة تقييمية لبرنامج ميدا ، مجلة الباحث عدد 2011/09 ، ص 137 .

الصناعي وثقل الاجراءات الادارية وعدم كفاءة نظم المعلومات بالاضافة الى منافسة مؤسسات الاقتصاد الموازي ، اما على المستوى القطاعي فان المؤسسات غير مدعمة بهيات تمثيل ودعم فعالة وضعف خدمات الدعم وعدم كفاءتها وكدا ضعف نظام التكوين المتواصل ومكاتب الاستشارة ومراكز التكوين التي تتعاون مع المؤسسات العمومية [1] .

استفادت حوالي 448 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من عملية التاهيل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي [2]وفيما يخص قطاعات النشاط التي استفادت من عملية التاهيل فقد حضيت مؤسسات الصناعات الغدائية بواقع 28 % والصناعات الكمياوية بحوالي 11 % وقطاع مواد البناء بحوالي 11 % والصناعات الميكانيكية والتعدينية بحوالي 11 % والصناعات الكهربائية والالكترونية بحوالي 8 % والصناعات النسيجية والالبسة بحوالي 6 % وقد انصبت حوالي 36 % من نشاطات وفعاليات البرنامج على ترقية الادارة و 26 % لتطوير الانتاج و 15 % للجودة و 14 % للتسهيلات المصرفية و 9 % للتسويق [3].

اما فيما يخص تقييم هدا البرنامج فقد تباينت وجهات النظر فقد تناولت دراسة تم اعدادها في الثلاثي الثاني من سنة 2006 تقييم برنامج التاهيل في اطار (EDPME) وتبين من خلالها ان في الغالبية العظمى (63 %) من المؤسسات الخاضعة للدراسة كان لعملية التاهيل اثرا محددا فيها على مستوى التنظيم وهيكل النفقات والمصاريف والجودة والادارة . [4]

---

[1] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات ، التدقيق الاداري وتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2008 ، ص ص 169-170 .

[2] اوشن ليلى ، الشراكة الاجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، 2011،ص 123 .

[3] الاخضر عزوزي وهواري خيثر ، محاولة لدراسة خيار تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المرجعية (1962 -2008) ، الملتقى الوطني الاول حول :دور المؤسسات بالصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2010) ، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة بومرداس ، ماي 2011 ، ص

[4]Lamia azouaou ,opt cit,p 8 .

في حين خلصت دراسة تقييمية لهدا البرنامج اخدت من مؤسسات الجنوب الجزائرية كعينة للدراسة خلصت الى انه بالرغم من ابداء مديدروا هدا المؤسسات الخاضعة للعملية ارتياحهم وانهم راضون عن عملية التاهيل وعبرو عن رغبتهم في الاستفادة مجددا من عملية التاهيل الا ان عملية التاهيل لم تساهم في الرفع من تنافسية المؤسسات الخاضعة له وانما ساهمت في تطوير بعض جوانب المؤسسة كلانتاج والتسويق وغيرها [1] ، بالاضافة الى دلك يجب الاشارة الى ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة المتوسطة مع البرنامج ناهيك عن ان المؤسسات الصغيرة والمتوسط والمقدر عددها 448 مؤسسة لاتمثل الا نسبة ضئيلة جدا من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اد لا تتجاوز 0.1 % ، اما على المستوى الرسمي فحسب مسؤول القطاع فان الاتحاد الاوروبي اشاد بنجاح عملية التاهيل في الجزائر وهو الامر الدي شجع على الدخول في البرنامج التالي .

الفرع الثاني : برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيات الاعلام والاتصال:

كشفت الدراسات ان المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة تعاني من ضعف استخدامها لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في عصر اصبح فيه الجانب التكنولوجي ركيزة اساسية تنطلق منه المؤسسة نحو تحسين تنافسيتها في السوق المحلي والدولي ، انطلاقا من هدا قامت االجزائر بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي في اطار عملية برشلونة في مارس 2008 بالتوقيع على برنامج جديد لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين كل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والمفوضية الاوروبية . حيث تهدف هده العملية الى تنمية وعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهدا بغية منها في المساهمة في رفع القدرات التنافسية لهده الاخيرة ، وقد رصد لهدا البرنامج حوالي 44 مليون اورو .

حيث يساهم الاتحاد الاوروبي والحكومة االجزائرية بحوالي (40 و 03) مليون اورو على التوالي على ان تكون المساهمات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواقع 1 مليون اورو [2] ،

---

[1] سليمة اغدير احمد ، مرجع سبق دكره , ص 139 .

[2] Lamia azouaou , opt cit, p 8 .

على ان يمتد تطبيق البرنامج في الفترة الممتدة بين 3 مارس 2008 الى 31مارس 2014 ، يتضمن هدا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحسين تنافسيتها عن طريق مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الى جانب التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية كوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال بالاضافة الى ارساء نظام الجودة والقياسية على مستوى هده المؤسسات ، وعليه فان هدا البرنامج يساعد المؤسسات الجزائرية تحسين اداءها.

ففي مجال الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت 235 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من عملية التاهيل كمااستفادت 140 من عملية تشخيص مع وضع مخطط لعملية التاهيل ،في حين استفادت 86 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من عملية اعادة التاهيل و 110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من العديد من عمليات التكوين والدعم التقني [1] .

اما في مجال الدعم المؤسساتي فقد تم اطلاق عمليات خبرة حول برامج انشاء المراكز التقنية الصناعية واستراتيجية تطوير المناولة واليات التمويل وصناديق الضمان [2]، اما في مجال دعم الجودة فقد تم اعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئة الجزائرية للاعتماد والمعهد الجزائري للتقييس والديوان الوطني للقياسة القانونية، كما تم الشروع في اعداد اجراءات اختيار هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم اعتماد (17025iso . 17020iso) ، بالاضافة الى اعداد سوق الخدمات بحوالي 07 مليون يورو من اجل الدعم التقني للجودة.

بالرغم من محدودية عدد المؤسسات الخاضعة لبرنامج دعم تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للتحكم في تكنولوجيات الاعلام والاتصال الا انه يعتبر من دون شك اضافة هامة لعملية التاهيل التي باشرتها الجزائر في سياق انفتاحها على العالم الخارجي وخطوة هامة نحو تطوير هده المؤسسات الخاضعة لعملية التاهيل .

---

[1] D elegation de l union europeenne en algerie , rapport sur la cooperation UE- algerie , edition 2014, p20.

[2] سهام عبد الكريم ، مرجع سبق دكره ، ص 148 .

المبحث الثاني

اثر الشراكة على الاستثمار الاجنبي المباشر

تغيرت النظرة تجاه الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف أنحاء العالم وأصبحا موضع ترحيب واسع من مختلف دول العالم ، فمعظم الدول اليوم تتنافس لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتقدم دول كثيرة منها دول متقدمة حوافز ضريبية ومالية لجدب هدا الاستثمار كما تكثر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية الخاصة بالاستثمار كمظهر آخر لزيادة الاهتمام به ، ويعتبر هدا الأخير من أهم نقاط الأولوية ضمن اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية ، ويتناول هدا المبحث دور قيام منطقة التجارة الحرة الاوروجزائرية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر .

المطلب الاول :نظرة عامة على الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر :

لقد تعاظمت اهمية ودور الاستثمارات الاجنبية المباشرة على المستوى العالمي بحيث اضحت من اهم مصادر التمويل على المستوي الدولي وبالتحديد بالنسبة الى الدول النامية خاصة بعد فشل سياسة التمويل بالاستدانة من الخارج ، وبالتالي فقد اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر هو النمط السائد في التمويل الخارجي ، ويمثل اهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومنها الجزائر على وجه الخصوص .

كما يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة مقارنة بالاستثمارات المالية الاجنبية حيث ان طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بدرجة كبيرة من الاستقرار والثبات النسبي وتعد استثمار طويل الاجل .

الفرع الاول : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر :

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه قيام شركة او منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الام ودلك بهدف ممارسة قدر من التاثير على عمليات تلك المشروعات ، ويمكن ان يتخد الاستثمار الاجنبي المباشر اشكالا عديدة ، كانشاء مشروع جديد بالكامل او تملك اصول منشاة قائمة ، اومن خلال عمليات الدمج والتملك .

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي بانه مباشر حين يمتلك المستثمر الاجنبي 10 % او اكثر من اسهم راس مال احدى مؤسسات الاعمال ، على ان ترتبط هده الملكية بالقدرة على التاثير في ادارة المؤسسة ، وبدلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء اصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في ادارتها ، مع ضرورة الانتباه الى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين [1] .

الفرع الثاني : انواع الاستثمار الاجنبي المباشر :

وضعت العديد من التصنيفات لانواع الاستثمار الاجنبي المباشر استنادا الى الدوافع والمحفزات التي تؤدي الى حدوث الاستثمار وقد امكن تصنيف انواع الاستثمار الاجنبي المباشر وفق المحددات التالية [2] :

– الاستثمار الباحث عن المصادر من خلال استغلال الميزة التنافسية للدول ولاسما تلك الغنية بالمواد الاولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة .

– الاستثمار الباحث عن الاسواق لتلبية المتطلبات الاستهلاكية في الدول المتلقية للاستثمارات (الاسواق المحلية و الاقليمية) ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير اليها في فترات سابقة .

– البحث عن الكفاءة ويحدث هدا النوع من الاستثمار خاصة بين الدول المتقدمة والاسواق الاقليمية المتكاملة كالسوق الاوروبية وشمال القارة الامريكية .

– البحث عن اصول استراتيجية ودلك عن طريق قيام الشركات بعمليات تملك او شراكة لخدمة اهدافها الاستراتيجية .

---

[1] حسن خضر ، الاستثمار الاجنبي :تعاريف وقضايا ، سلسلة جسر التنمية ، السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص 3 .

[2] نفس المرجع .

اما فمن وجهة نظر المستثمرين والدول المتلقية للاستثمارت الاجنبية يمكن تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر الى ثلاث انواع وهي الافقي والعمودي والمختلط .

حيث يهدف النوع الاول الى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض بغرض انتاج نفس السلع او سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا ، اما النوع الثاني فيهدف الى استغلال المواد الاولية (الاستثمار العمودي الخلفي) او للاقتراب اكثر من المستهلكين من خلال التملك اومنافد التوزيع (الاستثمار العمودي الامامي) في حين يشمل الاستثمار الاجنبي المباشر المختلط النوعين المشار اليهما .

اما من وجهة نظر الدولة المتلقية فيمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي الى ثلاثة انواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة الى احلال الواردات او الى زيادة الصادرات والاستثمارات الاجنبية المباشرة بمبادرة حكومية [1] .

كما يمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي المباشر حسب شكل الملكية الى الاستثمار الاجنبي المشترك وهو الاستثمار الاجنبي الدي يمتلكه ويشارك فيه طرفا اواكثر من دولتين مختلفتين ، والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي وهي اكثر الاشكال تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات بالاضافة الى مشروعات التجميع .

الفرع الثالث : النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الاجنبية على المستوى الدولي :

شهد القرن العشرين اهتماما كبيرا بدراسة الاستثمارات الاجنبية االمباشرة ودلك لاهميته التي اصبحت بالغة ولحجمه الدي عرف زيادة كبيرة ، فقد ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير قيام الاستثمار الاجنبي المباشر يتم التعرض للبعض منها فيمايلي :

اولا : نظرية دورة حياة المنتج :

ترى هده النظرية التي تم وضعها من طرف الاقتصاديين (r vernon و s hirsch) ان حياة المنتوج تمر باربع مراحل اساسية متتابعة وهي اعداد المنتوج وتقديمه (ميلاده) ومرحلة النمو ومرحلة النضج ومرحلة التدهور ، حيث ترى هده الاخيرة انه يتم استحدات المنتجات الجديدة داخل

[1] حسن خضر ، مرجع سبق دكره ، ص 6 .

الولايات المتحدة الامريكية نظرا لتوفر المقومات الاساسية لتنمية الاختراعات الصناعية وبفضل التطويرو التحسين يصل المنتوج الى مرحلة النضج (تنخفض التكاليف ويزداد الطلب عليه) .

ونتيجة لظهور فجوة تكنولوجية بين الولايات النتحدة الامريكية والدول الصناعية الاقل تقدما الدول الاوروبية مثلا يتم التصدير الى هده الدول وينموالطلب على هدا المنتج الجديد فادا ما تميز بمرونة دخلية عالية فان نمو الطلب يكون سريعا في الدول الاوروبية مما يشجع الشركات الام على انشاء وحدات انتاجية في هده الدول ، وبعد ان ينضج المنتج وتصبح الاساليب التكنولوجية شائعة (انهيار الفجوة التكنولوجية) يتم نقل عملية الانتاج الى الدول النامية التي تتمتع بميزة نسبية في انتاج هده السلعة وبدلك يكون المنتج قد وصل الى مرحلة التدهور[1] .

ثانيا : نظرية المنشاة الصناعية :

ظهرت هده النظرية على يد الاقتصاديين (kindleberger و s. hymer) وتنطلق هده النظرية من فكرة عدم اكتمال السوق وترى ان راس المال يتم تصديره للخارج على شكل استثمارات اجنبية ادا كان من الممكن ان تزيد الارباح التي تحققها هده الاستثمارات في الخارج عن تلك التي يتم تحقيقها في الداخل ، وان تمتلك المنشاة المستثمرة في الخارج مجموعة من الميزات الاحتكارية وشبه الاحتكارية في مواجهة المنشات المحلية في البلد المضيف ودلك تعويضا لها عن عملها كمنشاة اجنبية بدلا من عملها في وطنها الام ، ومن امثلة تلك الميزات الاحتكارية امتلاك تلك المؤسسة لراس مال كبير او سهولة حصولها عليه من السوق المالية بسبب مركزها المالي وكدلك حيازتها لتقنيات متقدمة وعمالة مدربة تدريبا مميزا وتميزها بانفاق كبير في عمليات البحث والتطوير[2] .

ثالثا : نظرية برايناردد:

ظهرت هده النظرية سنة 1993 وترى ان الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتوزيع استثماراتها حسب المفاضلة بين نوعين من المزايا ، حيث يتعلق النوع الاول بالمزايا المرتبطة بالتركز وهي التي ترتبط بظهور اقتصاديات الحجم الكبير التي ينتج عنها انخفاض في التكاليف ونمو الوظائف

---

[1] خليل محمد خليل عطية ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية : بحث نظري ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 438/328 ، القاهرة ، اكتوبر 1994 ، ص 130

[2] نفس المرجع ، ص ص 128/129 .

الاستراتيجية كالبحث والتطوير اي ان الشركة سوف تهتم بالانتاج في المكان الدي يمكن ان تتوفر لها فيه المزايا المرتبطة بالتركز ، اما النوع الثاني من المزايا فيتعلق بمزايا القرب من السوق الاجنبية حيث تتم الاستفادة من التكاليف المنخفضة لبعض عوامل الانتاج والتخلص من تكاليف النقل المرتفعة في حالة التصدير كبديل للاستثمار الاجنبي المباشر .

وقد عرضت النظرية ثلاث حالات وسمتها توازنات ، توازن في صالح التدويل ودلك عندما تتفوق المزايا المرتبطة بالقرب من السوق الاجنبية على تلك المرتبطة بالتركز ففي هده الحالة تفضل الشركة نقل استثماراتها الى الخارج ، وتوازن في صالح التجارة ودلك عندما تتفوق المزايا المربطة بالتركزعلى المزايا المرتبطة بالقرب من السوق الاجنبية وفي هده الحالة تفضل الشركات عدم نقل استثماراتها الى الخارج ، واخيرا توازن مختلط حيث تتساوى المزايا الناتجة عن التركز مع المزايا الناجة عن القرب السوق الاجنبية وفي هده الحالة لن يكون قرار الشركة واضحا وربما تعتمدعلى مؤشرات اخرى .

رابعا : النظرية الانتقائية :

والتي تم تطويرها على يد (جون دينينج) حيث يرى ان الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارين اساسين يتعلق الاول بالشركة داتها اما الثاني فيتعلق بالموقع في الدولة المضيفة [1] ، حيث يقسم العوامل المتعلقة بالموقع الى قسمين اساسين ، اولهما عوامل الجدب وهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الاجنبي اكثر جادبية للشركة وهي عوامل اقتصادية و تجارية وثقافية (القرب الثقافي بما في دلك تشابه حياة الافراد) ، وكدلك حجم السوق والتقارب الجغرافي،وثانيهما هي عوامل الطرد وهي التي تجعل من السوق في الدولة الام اقل جادبية للاستثمار بالنسبة للشركة اي انها تدفع الشركة للبحث عن سوق اخر غير دلك الدي في الدولة الام [2] .

خامسا : نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابنية) :

رواد هده المدرسة هما (كوجيما و اوزوا) ، فمن اجل تحديد الميزة النسبية للدولة تجمع هده الاخيرة بين الادوات الجزئية مثل الاصول المعنوية والقدرات والتميز التكنولوجي والادوات الكلية

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 128/129 .

[2] اخرمبالي ولد محمد ، مرجع سبق دكره ، ص 107 .

مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات فهؤلاء يرون بان السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات المتلاحقة لدلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية ، وبرهن كوجيما على ان الاستثمارات الامريكية ما هي الا بديل للتجارة في حين ان الاستثمارات اليابانية تسجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يختلف الهيكل الصناعي للاستثمار الاجنبي المباشر الدي تقوم به اليابان عن دلك الدي تتبناه الدول الاخرى .[1]

المطلب الثاني :الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقتها بالترتيبات التكاملية :

الفرع الاول : الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر:

تباينت الاراء حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية فهناك اراء مؤيدة للاستثمار الاجنبي المباشر فترى انه يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المضيفة ، في حين هناك اراء معارضة لقيام الاستثمارات الاجنبية المباشرة على اعتبار التكلفة المترتبة على هده الاخيرة بالنسبة للدولة المتلقية اعلى بكثير من المنافع التي تحققها هده الاستثمارات .

فترى المجموعة المؤيدة ان الاستثمارات الاجنبية تسهم في وضع الاسس لمزيد من النموالاقتصادي والمساهمة في اعادة توزيع الدخل في صالح العمال شانها في دلك شان الاستثمار المحلي ، وان هناك ارتباطا وثيقا بين حجم الاستثمارات الاجنبية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج ، كما تساهم هده الاستثمارات في خلق وتوليد المدخرات المحلية والعملات الاجنبية كما ان الاستثمار الاجنبي يمنح الدولة المضيفة الاستفادة من الميزات التالية[2] :

– يمكن حكومات هده الدول من تضييق الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمار الوطني بطريق غير مباشر بواسطة الضرائب التي تحصلها من الشركات المستثمرة .

– الاستفادة من المهارات العالية والتقنية المتقدمة التي تنقلها الشركات المستثمرة الى الدول المضيفة

---

[1] فيصل حبيب حافظ ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005/2004 ، ص 34 .

[2] بندر بن سالم الزهراني ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النموالاقتصادي في المملكة العربية السعودية :دراسة قيلسية للفترة 2000/1970 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ،كلية العلوم الادارية قسم الاقتصاد ، جامعة الكلك سعود، المملكة العربية السعودية ،2004 ، ص 27 .

– الاستفادة من اساليب وطرق الانتاج والادارة الحديثة .

– تدريب الايدي العاملة الوطنية وتنمية مهاراتها في مختلف مجالات الانتاج والادارة والتسويق الحديثة .

– تغيير هيكل السوق المحلي الأمر الدي يؤدي الى زيادة المنافسة فيما يخدم المستهلك الوطني .

– المساعدة في تنمية وخلق روح الابتكار لدى مواطني الدول المضيفة .

– المساهمة في خفض حدة البطالة بما توفره من فرص عمل لمواطني الدول المضيفة بطرق مباشرة وغيرمباشرة .

– فتح الاسواق العالمية امام المنتجات الوطنية والمساهمة في ايجاد روابط بين البنوك الاجنبية واسواق المال العالمية والدول المضيفة ، في حين يرى بعض الاقتصاديين ان الاستثمارات الاجنبية قد تكون عبئ على الدولة االمضيفة ادا زادت تلكفة هده الاستثمارات عن المكاسب التي ينتظر ان تجنى من ورائها خاصة عندما يؤثر نشاطها سلبا على ميزان المدفوعات اوعندما تحل الاستثمارات الاجنبية محل الاستثمارات الوطنية من خلال عملية الاحلال او مزاحمة الاستثمار المحلي من خلال المنافسة غير العادلة اوعن طريق الاحتكار ، كما قد يتسبب عدم الانتظام والتغيرات المفاجئة في التدفق الوارد من الاستثمار الاجنبي في التاثير على التنمية الاقتصادية لما يخلفه من ارتفاع المخاطرة وعدم اليقين في النشاط الاقتصادي كما يؤدي الى درجة عالية من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي [1] .

الفرع الثاني : الاثار المتوقعة للترتيبات التكاملية على الاستثمار الاجنبي المباشر :

لقد نالت هده القضية جزءا كبيرا من البحوث النظرية والتطبيقية خاصة في ظل التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي اعتبارا من بداية التسعينات والتي ساهمت في احياء واثراء النقاش وبوتيرة اكبر حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر واستراتيجيات توطين الشركات المتعددة الجنسيات واثارها على اقتصاديات الدول المستقبلة ،ولقد ركزت معظم هده الدراسات على تحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي الاقليمي والاستثمارات الاجنبية المباشرة .

[1] اخرمبالي ولد محمد ، مرجع سبق دكره ، ص 120 .

خلصت اغلب الدراسات ان اتفاقيات التكامل الاقتصادي الاقليمي تساهم في التاثير على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة سواء من داخل المنطقة المتكاملة او من خارجها فهناك ادلة قوية على وجود استثمار اجنبي مباشر عادة ما ينشا مباشرة بعد توقيع اتفاقية التكامل كما تلعب الاتحادات الاقليمية دورا هاما في عملية توزيع وتمركز الاستثمارات الاجنبية المباشرة [1] .

ويخضع دلك التاثير في الغالب الى مجموعة من العوامل كخصائص الدول الاعضاء في منطقة التكامل وشكل الاتفاق ونوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة والى السياسات الاقتصادية الموجودة داخل كل دولة قبل وبعد الاتفاق .

فيكون اثر التكامل حسب كل من (بلومستروم و م كوكو 1997) ايجابيا على نمو الاستثمارات الاجنبية الخارجية نتيجة للالغاء التدريجي للقيبود التجارية ما بين الدول الاعضاء ينما يرى كل من (شيف م ، وونترز 2003) ان الزيادة في الاستثمار تكون اكثر وضوحا في اتفاقيات التكامل بين دول الشمال واقل في الاتفاقيات الموقعة بين دول الشمال والجنوب وتكون الزيادة شبه منعدمة في اتفاقيات التكامل بين دول الجنوب[2] .

وهناك العديد من الادلة التي اتثبث ان اتفاقيات التكامل الاقليمي تدعم الاستثمارات الاجنبية المباشرة وخاصة من الدول غير الاعضاء في الاتفاقية خاصة ادا زادت المصداقية السياسية بصورة واضحة وزاد حجم السوق مما سيعطي الثقة في السياسات الحكومية عموما وهو ما يساعد على زيادة الاستثمار وجدب الاستثمار الاجنبي المباشر ولكن دلك سيحتاج الى وجود سياسات مرافقة كالحفاظ على الملكية الفكرية وقطاعات تمويل وبنوك دات كفاءة عالية [3] .

كما تتوقع بعض الدراسات ان حرية التجارة داخل الاقليم سوف تقود الى نقص في تدفق الاستثمارات الاجنبية من داخل الاقليم لان حرية التجارة تجعل التصدير اسهل من البلد الام ومع دلك فان التغير في هيكل الانتاج الدي قد يصاحب اقامة منطقة التجارة الحرة سوف يسسبب تدفقا للاستثمارات الاجنبية بين دول الاقليم الداخلة في ترتيبات تكاملية ، وبالتالي فان التدفق من الاستثمارات الاجنبية اقليميا سوف يشهد زيادة في بعض دول الاقليم التي تنشا فيها فرص

---

[1] عبد القادر دربال وزايري بلقاسم ، مرجع سبق دكره ، ص 9 .

[2] عبد القادر دربال وزايري بلقاسم ، مرجع سبق دكره ، ص 9 .

[3] نفس المرجع ، ص 10 .

استثمارية جديدة بينما ينخض تدفقه الى دول اخرى من نفس الاقليم ويميل تدفقه ليكون محدودا كلما كانت الشركات المتعددة الجنسيات القادرة على الاستفادة من الوضع الجديد قد انخرطت في القطاعات الانتاجية المفضلة لها قبل قبام الترتيبات التكاملية [1] .

والحقيقة انه من اجل فهم اوضح للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر واقامة ترتيبات تكاملية يجب التمييز بين نوعين من الاستثمارات الاجنبية وهما الاستثمار الافقي وهو الاستثمار الباحث عن السوق والدي يشير الى نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بالخارج والتي تنتج نفس السلع والخدمات التي تنتج بالداخل ، والاستثمار العمودي وهو الاستثمار الباحث عن الموارد ويعني قيام الشركة متعددة الجنسيات بتجزئة العملية الانتاجية وتوطين كل مرحلة منها في المكان الدي يوجد فيه العامل الدي يستخدم بكثافة في تلك المرحلة بشكل يسمح بانخفاض التكلفة الاجمالية للانتاج

تقوم الاستثمارات الافقية عادة لخدمة الاسواق المحلية لدلك فهي اكثر ميلا للاسواق للاسواق الواسعة والتي تتميز بارتفاع تكلفة التجارة وبما ان الاستثمار الراسي يبحث عن الفروق في التكلفة في المراحل لمختلفة للانتاج فمن التعميمات المعروفة حوله ان بعض المراحل مثل التجميع ومرحلة الاختبار لا تتطلب عمالة عالية المهارة وهي اكثر كثافة براس المال مقارنة بمراحل اخرى كالتصميم مثلا لدلك فان الشركات المتعددة الجنسيات ستبحث عن دول تتميز باجور عمالة رخيصة لاقامة مراكز تطلع بوظائف التجميع والاختبار على اعتبار ان معظم الانتاج يتم بيعه في دول مرتفعة الدخل ، وبالتالي فان معظم انتاج الاستثمارات الراسية يتم بيعه دوليا وليس محليا اي ان هدا النوع من الاستثمار يتدفق من الدول مرتفعة الدخل الى الى الدول منخفضة الدخل ويتم تصدير انتاجه الى الدول مرتفعة الدخل [2] وهو ما يجعل اقامة منطقة التجارة الحرة بين ضفتي المتوسط عامل جدب هام للاستثمار المباشرللدول العربية المشاركة بما فيها الجزائر سواء من داخل المنطقة (منة الشمال الى الجنوب) او من خارجها وهدا لامتلاكها مصادر هامة من المادة الاولية والعمالة الرخيصة وكدا احتواءها على اسواق واسعة .

فوفقا للنظرية الاقتصادية يخلق التفاعل بين الاسواق التي تخضع الى المنافسة غير الكاملة وتكاليف التجارة الدولية مثل النقل والمواصلات متضمنة الحماية حافزا لتوطين الصناعات قريبا من

---

[1] اخرمبالي ، مرجع سبق دكره ، ص 123 .

[2] نفس المرجع .

مصادر المدخلات والسلع الوسيطة وهو ما يطلق عليه الترابط الخلفي وكدلك من اسواق الطلب عليها وهو ما يطلق عليه بالترابط الامامي ، ويؤدي دلك الى تركز الصناعات في مناطق او دول معينة ، ولما كانت هده الروابط الامامية والخلفية اكثر وفرة في الدول المتقدمة فان هده الاخيرة تحظى بتركز الصناعات فيها على الرغم من ارتفاع الاجور ، اي ان الوفورات الخارجية المحققة من خلال الروابط الامامية والخلفية فيما بين المنشات تعوض الزيادة في الاجور ، ولكن مع تحرير التجارة الخارجية في اطار التكتل الاقليمي بين دول الشمال والجنوب وما يترتب عليه من تخفيض لتكلفة التجارة الدولية يصبح الانخفاض في الاجور اكثر اهمية مما يؤدي الى توطين الصناعة في دول الجنوب الا ان دلك يتوقف على تكلفة النقل وجودة البنية التحتية وحرية التجارة وضمان عدم وجود اي عوائق امام انتقال السلع والاستثمارات [1].

فقد اثبت التجارب الميدانية وجود علاقة مباشرة بين اقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث لوحظ في العديد من المرات ان التكامل الاقتصادي الاقليمي كان دا اثر ايجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر ، فقد ادى اتفاق النافتا مثلا الى خلق بيئة مواتية للاستثمار الاجنبي من اكثر من اتجاه ففي استبيان اجاب عنه اكثر من 500 مدير تنفيدي بالشركات الكبرى انتهى البعض الى ان اكثر من نصف الشركات ترى ان اتفاق النافتا يمثل خطوة ايجابية لدولهم ولانشطة شركاتهم [2]، فقد تلقت المكسيك 30 مليار دولار كاستثمارات مباشرة معظمها من الشركات الامريكية بعد قيام النافتا [3]، اما البرتغال و اسبانيا فقد ازداد الاستثمار الاجنبي المباشر المتجه اليهما بعد تكاملهما مع الاتحاد الاوروبي وكانت هده الزيادة في حدود 2 % من الناتج المحلي الاجمالي [4] .

ووفقا لتقارير الاستثمار فان معظم الاتحادات الاقليمية التي تم انشاءها تركت اثرا عظيما على عوامل جدب الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة من خلال خلق مناخ اقتصادي وسياسي مواتي لهدا النوع من الاستثمار [5] .

---

[1] حسين حسيسن رمضان نظر ، مرجع سبق دكره ، 91 .

[2] عبد القادر دربال وزايري بلقاسم ، مرجع سبق دكره ، ص 13 .

[3] اخرمبالي ، مرجع سبق دكره ، ص 124 .

[4] اخرمبالي ، مرجع سبق دكره ، ص 124 .

[5] عبد القادر دربال وزايري بلقاسم ، مرجع سبق دكره ، ص 14 .

يتضح جليا مما سبق ان هناك علاقة وثيقة بين قيام الترتيبات التكاملية وتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اد غالبا ما تكون لهده الاخيرة اثار ايجابية عليها الا ان اثر يتحدد كدلك بالتفاعل بين مجموعة من العناصر تسمى بمناخ الاستثمار .

المطلب الثالث : مناخ الاستثمار في الجزائر :

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، وتتصف مكونات البيئة التي يتم فيها الاستثمار بأنها متغيرة و متداخلة ، و بالنسبة للجزائر يمكن حصر أهم السمات العامة لمناخ الاستثمار فيمايلي :

اولا : البنية التحتية للمواصلات و الاتصالات : تحتوي الجزائر على شبكة للطرق البرية تعتبر الاكبر في افريقيا تصل الى حوالي 107000 كلم ، اما شبكة النقل بالسكك الحديدية فيصل طولها الى 4700 كلم .كما تحتوي الاجزائر على 31 مطار مخصص للطيران المدني 14 منها مخصصة للرحلات الدولية بالاضافة الى 11 ميناء متعدد الخدمات اثنان منها متخصصة في تصدير المحروقات [1].

الا ان شبكة الطرق البرية انها تفتقر للصيانة الدائمة والتجديد وهو ما يجعل تكلفة النقل مرتفعة نسبيا خاصة في ظل تاخر انجار الطريق السيار شرق غرب كما ان شبكة النقل بالسكك الحديدية مازالت متاخرة نوعا ما ولا يتم نقل الا نسبة ضئيلة من البضائع عبرها وهو ما زاد من الضغط على الطرق البرية كما يلاحظ تقادم اسطول الشركات الوطنيةللنقل الجوي مما يجعل الخدمات المقدمة غير جيدة .

اما فيما يخص تكنولوجيا الاعلام والاتصال فقد عملت الجزائر جاهدة من اجل ايصال خدمات الانترنث والتقنيات المرتبطة بها الا انه بالرغم من زيادة عدد مستخدمي الانثرنث في الجزائر الاانها لم تلقى بعد انتشارا واسعا بين الموسسات الاقتصادية فالغالبية العظمى من المؤسسات لا تملك مواقع انثرنث خاصة بها ولا تستخدم هده الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط

[1] مطبوعة الكترونية عن موقع الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار ، الاستثمار في الجزائر ، تاريخ الاطلاع 15-10-2012 على الموقع الالكتروني التالي : www.andi.dz

[1] كريمة قويدري ، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ,2011/2010 ، ص 84 .

علاقات شراكة بينها وبين الشركات الاجنبية كما عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تحولات معتبرة فقد تم الغاء الاحتكار الحكومي لهدا القطاع وتمكن الفصل بين خدمة البرير وخدمة الاتصالات وهو يسمح لمتعاملين خواص واجانب بالستثمار في هدا القطاع[1] .

كما بدالت الجزائر في تنفيد مشروع طموح للحكومة الالكترونية في عدد من اجهزة الدولة لا سيما الجهات التي تتصل بشكل دوري بخدمات الجمهور والمؤسسات كما يتوقع ان يدخل الاتوقيع الالكتروني حيز التنفيد مع بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري الجديد[2].

بالنظر الى المؤشرات السالفة الدكر يمكن القول ان الجزائر حققت تحسننا ملحوظا في توفير بيئة اقتصادية مستقرة مرفوقة بتحسن نسبيى في البنية التحتية والمواصلات والاتصالات كما يعتبر الاطار القانوني والتشريعي الدي يحكم الاستثمار الوطني والاجنبي محفزا للاستثمار خاصة بعد التعديلات التي طاله في السنوات الاخيرة وهدا باستثناء القاعدة 51/ 49 ، بالاضافة الى هدا تعتبر الجزائر سوق واسعة اد يصل عدد سكانها الى حوالي 40 مليون نسمة وناتح محلي اجمالي مقدار 173,7 مليار يورو ومتوسط نصيب الفرد من الناتج حوالي 4546 يورو سنة 2013 ، كما تعد الجزائر مصدرا للمواد الاولية حيث تحتل المراتب الاولى عالميا في ما يخص احتياطيات وانتاج مصادر الطاقة (الغاز ز البترول) كما ان الجزائر تعتبر من الدول التي تتوفر على الايدي العاملة الرخيصة حث تتراوح اجور مابين 12000و 54000 دج بالنسبة للقطاع العام و 12000 و 70000 بالنسبة لاجور القطاع الخاص[3] .

ثانيا : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي : تشير بيانات الجدول رقم (4 / 4) ان الاقتصاد الجزائري قد سجل استقرارا معتبرا ومستمرا على المدى الطويل فمعدل النمو الاقتصادي كان موجبا مند مطلع الألفية الجديدة ويرجع هدا التحسن إلى النجاح النسبي الذي حققته برامج الإصلاح الاقتصادي في معالجة مختلف الاختلات الهيكلية والنقدية والمالية بالإضافة إلى التحسن المعتبر الذي عرفته أسعارالمحروقات في الأسواق العالمية ، بالاضافة الى التراجع الملحوظ في معدلات البطالة كما عرفت معدلات التضخم تراجع ملحوظ في السنوات الأخيرة مقارنة بتسعينات

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، 2010 ، ص 149/148 .

[2] ممطبوعةالكترونية عن موقع الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار ، الاستثمار في الجزائر ، تاريخ الاطلاع 15-10-2012 على الموقع الالكتروني التالي : www.andi.dz

القرن الماضي ويعتبر استقرار معدلات التضخم في السنوات الأخيرة في مستويات منخفضة نسبيا عاملا ايجابيا على تأكيد الاستقرار الاقتصادي .

فبعد ارتفاع اسعار المحروقات مع نهاية تسعينات القرن الماضى ومطلع القرن العشرين شهدت مؤشرات التوازن الخارجي تحسنا معتبرا اد اصبح ميزان المدفوعات يسجل فائضا مستمرا كما واحياطيات الصرف وكدا معدل تغطية الاحتياطيات للواردات بالاشهر هي الاخرى تحسنا ملحوظا قتحسن الوضع الاقتصادي العام وتحسن ايرادات الدولة من النقد الاجنبي دفت بالجزائر الى الدفع المسبق للدين الخارجي وعليه عرفت مؤشرات المديونية تحسنا معتبرا .

جدول رقم (4 / 4)

تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

	2000	2004	2009	2014
معدل النمو الحقيقي	2,2%	%5,2	%2,4	%3,8
معدل البطالة	29%	17,7%	10,2%	%10,6
معدل التضخم	0,3%	3,5%	..	2,9%
ميزان المدفوعات	7,57 ملياردولار	9,25 مليار دوللار	3,86 مليار دولار	5,88- مليار دولا25
احتياطي الصرف	12,02مليار دولار	43,2مليار دولار	162,6مليار دولار	187,2مليار دولارر
تغطيةالاحتياطيات للواردات	15,4شهر	28,7شهر	50شهر	37,8شهر
المديونية الخارجية	25,088مليار دولار	21,411مليار دولار	5,413مليار دولار	3,375ملياردولار

المصدر :

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة ،2000-2005-2014

- البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، 200-2006-2011 .2014 .2015 .

ثالثا : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقارير المؤسسات المختصة :

تتعدد المؤشرات الدولية التي تؤثر في نظرة رجال الاعمال الدوليين الى اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمارات الاجنبية فهي متنامية من حيث العدد الا انها لا تخلومن العيوب والاخطاء ولاتتصف بالدقة الكاملة الا انها من الادوات التي تزكي القرار وترجحه وسوف يتم التركيز على البعض منها لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر فيما يلي[1] :

- مؤشر سهولة اداءالاعمال :

يشير هدا الاخير الى تراجع تقييم الجزائر فقد انتقلت من المرتبة سنة 2007 من ضمن 175دولة الى المتبة 125 سنة 2008 من ضمن 178 دولة ثم الى المرتبة 136 سنة 2010/2009.

- مؤشر التنافسية العالمية :

يشير مؤشر التنافسية الى تخلف الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري وتراجعها المستمر فقد انتقلت هده الاخيرة من الرتبة 71 من بين 104 دولة سنة 2004 الى الرتبة 86 من بين 125دولة سنة 2006 الا ان ترتيبها تحسن ليصل الى حدود 83 من ضمن 133 دولة سنة 2010/2009 .

- مؤشرات تقييم المخاطر القطرية :

وهي مؤشرات صادرة عن جهات دولية متخصصة وأهمها :

-المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر هدا المؤشر عن مجموعة ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي مؤشر تقييم المخاطر المالية ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية وبحسب هدا المؤشر جاء تقييم الجزائر في ديسمبر 2010 في درجة المخاطرة المنخفضة بدرجة مؤشر ما بين 79.9/70 مؤية من أصل 140 دولة .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، اعداد مختلفة .

– مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري :

يغطي هدا المؤشر 178 دولة ويصدر عن مؤسسة الانستيتيوسنال انفستور مرتين كل سنة في مارس وسبتمبر وقد صنفت الجزائر في هدا المؤشر سنة 2010 في درجة المخاطرة المعتدلة .

– مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية :

يقيس هدا الأخير المخاطر المتعلقة بعمليات التبادل التجاري ويضم هدا المؤشر تقييما لحوالي 132دولة وجاء تصنيف الجزائر في عام2010 في درجة المخاطرة شبه المرتفعة الا ان تصنيفها حسن سنة 2012 حيث تم تصنيفها في درجة المخطر المعتدلة .

– مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويغطي المؤشر 165 دولة وقد صنفت الجزائر من حيث المخاطرة في عام 2010 ما بين الدرجة الاستثمارية من 2a إلى 4a وهو تصنيف مقبول بالنظر الدول التي يتم تصنيفها في درجة المضاربة ومضاربة ودرجة عالية من المضاربة كما تم تصنيفها سنة 2012 في درجة المنخفضة جدا وهو مستوى مقبول قسياسا بباقي الدول العربية .

مؤشر الحرية الاقتصادية :

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أنها احتلت في سنة 2008 المرتبة 102 من بين157 دولة شملها المؤشر.وفي سنة 2009 رتبت في المرتبة 107 من بين 183دولة اقل من نقطة واحدة وتبقى الحرية الاقتصادية في الجزائر اقل من المستوى الدولي والإقليمي[1]، وقد صنف مؤشر للحرية الاقتصادية لعامي(2014 – 2015)الجزائر في المرتبة(148–157) على التوالي عالميا وقد اعتمد التصنيف على خمس متغيرات اساسية هي حجم الإنفاق الحكومي والنظام القضائي وحماية حقوق الملكية الفكرية، أما الثالث فهو متغير يقوم على السياسة النقدية والرابع هو حرية التبادل التجاري، وأخيراً الإجراءات الحكومية التجارية .

[1] بولرباح غريب ، العوامل الحفزة لجدب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها : دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 2012/10 ، ص 107 .

تشير البيانات الواردة أعلاه أن ترتيب الجزائر في المراتب الأخيرة عالمياحسب بعض المؤشرات المؤشرات المختلفة يعكس نظرة المؤسسات الدولية للاقتصاد الجزائري وهي نظرة سلبية في الغالب،الا ان مؤشرات اخرى تكشف تحسن نسبي في مناخ الاستثمار في الجزائر وعلى الرغم من التحفظات التي يمكن ان تاخد على هده البيانات والتي لا تعكس بالضرورة مستوى الجهود المبدولة من قبل الحكومات الجزائرية المتعاقبة لتحسين مناخ الاستثمار إلاأن هده البيانات تلعب دور كبير في اتخاذ القرار الاستثماري وتوجيه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق التي تسجل مستويات جيدة في تقارير هده المؤسسات .

المطلب الرابع : تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في ظل اتفاق الشراكة :

تشير الإحصائيات الدولية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى التركز في مناطق ودول بعينها ، اد كانت ومازالت الدول المتقدمة تستحوذ على الغالبية العظمى من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي ، وتشير بيانات الجدول (5/4) إلى التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 2015/2002 .

فيما يخص الجزائر فتبقى حصتها النسبية ضئيلة جدا من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر اد لا تكاد تتجاوز 0.1 % في جميع الأحوال ، كما أنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من اجمالى الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية والدول العربية [1].

ومن اجل تحليل أحسن لاتجاهات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يتم تقسيم تطوره عبر الزمن إلى مرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى :

وهي تلك التي سبقت دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيد والتي تشمل الفترة بين سنتي (2004/1996) والتي يمكن تقسيمها كدلك الى فترتين اساسيتين ، فقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 1995/1993 غياب شبه كامل للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع دلك إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي الذي شهدته الجزائر خلال تلك الفترة بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية مع وصول الجزائر إلى مرحلة عدم القدرة على الوفاء وهو ما جعل

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية ، اعداد مختلفة ، متاحة على الموقع الالكتروني www.iaigc.org

الاقتصاد الجزائري يبدو انه اقتصاد يحتوي على درجة مخاطر جد عالية وبالتالي عزوف تام للاستثمار الأجنبي .

اما الفترة الثانية فهي التي تبدا مع مطلع سنة 1996 حيث تميزت هده الأخيرة بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الجزائري وعرفت اتجاها عاما تصاعديا مع بعض التقلبات ، فقد انتقلت من 270 مليون دولار سنة 1996 إلى حوالي 606.6 مليون دولار أمريكي سنة 1998 لتتجه إلى الانخفاض من جديد إلى أن وصلت إلى حدود 280 مليون دولار أمريكي سنة 2000 ، وتجدر الإشارة ان اغلب الاستثمارات الأجنبية الوافدة في هده الفترة توجهت إلى قطاع المحروقات وكانت مساهمة الاستثمار الاجنبي في باقي القطاعات بسيطة ، واتجه الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بعدها إلى الارتفاع ليتخطى لأول مرة عتبة المليار دولار ودلك بواقع 1107.9 مليار دولار لسنة 2001 ، ليعاود الانخفاض مرة اخرى ليصل إلى حدود 633.7 مليون دولار سنة 2003 ليستقر في حدود 881.9 مليون دولار سنة 2004 ، وقد بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2004/1996 نحو 599.63 مليون دولار أمريكي[1].

تشير بينات الجدول (5/4)إن التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة عرف تدبدبا واضحا إلا أن اتجاهه العام كان نحو الارتفاع فقد انتقلت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية من 1065 مليون دولار أمريكي سنة 2002 إلى حوالي 1448 مليون دولار سنة 2014

المرحلة الثانية:

هي المرحلة التي تبدأ مع بداية دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ففي الفترة الممتدة بين سنتي (2012/2005) عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفاع مستمرا ، ادانتقل من حوالي 1081.1 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى حوالي 3052,3 مليون دولار أمريكي سنة 2010 ، وتجدر الإشارة ان الفترة الممتدة بين سنتي (2012/2005) عرفت ارتفاعا مستمرا للاستثمارات الأجنبية باستثناء سنتي (2007 و 2010) ليبلغ(1661.8 .2264)على التوالي بمعدل انخفاض قدره (-7.4/-15.7) % على التوالي .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية ، اعداد مختلفة ، متاحة على الموقع الالكتروني www.iaigc.org

جدول رقم (5/4)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2014/1993 .

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	معدل الزيادة %	نسبة الاستثمار إلى الناتج %	نسبةالاستثما إلى تكوين رأس المل الثابت %	السنوات	مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	نسبة الزيادة %	نسبة الاستثمار إلى الناتج %	نسبة الاستثمار إلى تكوين راس المل الثابت%
2002	1065	3.8	1.87	7.64	2009	2746.4	5.8	1.99	5.23
2003	633.7	40.4-	0.93	3.88	2010	2264	17.5-	1.43	4.37
2004	881.9	39.1	1.03	4.30	2011	2580	13,9	1,3	4,1
2005	1081.1	22.5	1.05	4.68	2012	3052,3	18,2	0,72	4,74
2006	1795.4	149	1.53	6.63	2013	2661,1	12,1-	0,80	3,75
2007	1661.8	7.4-	1.23	4.71	2014	1488	44-	0,69	2,13
2008	2593.6	56	1.51	5.46	2015	-587,3	-139	-	-

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،متاحة على الموقع الالكتروني www.iaigc.org

وقد بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة (2010/2005) حوالي 2033.7 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل تقريبا ثلاثة أضعاف ونصف متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر خلال الفترة 2004/1996 .

اتجهت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الانخفاض اعتبارا من سنتي 2013 – 2014 حيث انخفضت الى حوالي (2661,1 , 1448) مليون دولار على التوالي ودللك بمعدل انخفاض قدره (12,1- و 44-)% على التوالي ليصل الى حدود (−587,3) سنة 2015، ويرجع دلك تدهور الوضع الامني في الجنوب الجزائري على خلفية احداث عين امیناس [1] ، تشير بيانات الجدول (5/4) الى تراجع الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر الى كل من الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابث مع الاشارة الى اتجاه هده الاخيرة الى الانخفاض في السنوات الاخيرة اد لم تتجاور حوالي (0,69 و2,12)% على التواليى سنة 2014 ، أما بخصوص الاستثمار الأجنبي الأوروبي الوافد إلى الجزائر فتشير إليه بيانات الجدول رقم(6/4) .

تشير بيانات الجدول (6/4) ان الاستثمارات الأجنبية الوافدة من الاتحاد الأوروبي عرفت ارتفاعا مستمرا وحققت نسبة زيادة موجبة طيلة الفترة 2008/2003 ، اد انتقلت من حوالي 104.7 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 1144.48 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ، حيث تضاعفت هده الأخيرة بحوالي 10 عشرة مرات خلال الفترة 2008/2003 .

[1] PNB PARIBA. Les investissement en algerie , trad solution , marsh 1 st ;2016.p 1

جدول رقم (6/4) : تطور حجم الاستثمارات الأجنبيةالأوروبية الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 2013/2003

مليون دولار أمريكي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2012	2013
القيمة	104.7	172.9	235.25	252.24	589.1	1144.48	732,48	800
النسبة %	16.5	19.6	21.7	14	354.4	44.1	24	30

المصدر :

-ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cite , p40

-PNB PARIBA, Les investissement en algerie , trad solution , marsh 1 st ,2016,p 1.

-Commission europeenne ,algeria ,directorate –general for trad ,eurostat , site internet ,www .europa .ue

كما تضاعفت الأهمية النسبية للاستثمارات الأوروبية إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر ، حيث انتقلت من حوالي 16.5 % سنة 2003 إلى حوالي 44.1 % سنة 2008 ، وهو ما يعني أن حوالي نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر سنة 2008 هي استثمارات أوربية ، ثم عرفت الاستثمارات الاجنبية الماشرة الوافدة من اوروبا تراجعا ملحوظا سنتي (2012 –2013) حيت وصلت الى حوالي (732,48 و800) مليون دولار امريكي بواقع (24 , 30) % من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر، وبالرغم من دلك تبقى دول الاتحاد الاوروبي مجتمعة من اهم المصادر للاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر وهو ما توضحه بيانات الجدول (4/7) .

حيث تشير بيانات الجدول(4/7) والخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار والدي يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر حسب الجهة المستثمرة ، انه خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2002 – 2015) احتلت دول الاتحاد المركز الثاني ، حيث بلغت عدد المشاريع الاوروبية المنفدة في الجزائر حوالي 274 مشروع اي 40 % من اجمالي المشاريع الاستثمارية الاجنبية المنفدة في الجزائر وقد بلغت القيمة الاجمالية لها حوالي 563346 مليون دينار جزائري اى بواقع 22 % من اجمالي الاستثمار الاجنبي المنفد في الجزائر وبلغ مقدار الوظائف المستحدثة حوالي 39939 منصب عمل، وتشير الاحصائيات الى تصاعد

اهمية الاستثمارات العربية فقد كانت البلدان العربية حسب بينات الجدول المصدر الاول للاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (2002 – 2015)بحوالي 29,5 % من اجمالي المشارع الاستثمارية و51 % من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المنفدة في الجزائر خلال نفس الفترة وبلغ مقدار الوظائف المستحدثة حوالي37842 منصب عمل.

جدول رقم (4 / 7)

توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر حسب الجهة المستثمرة

خلال الفترة (2002 –2015)

المبلغ بالمليون دينار جزائري

الجهة المستثمرة	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ	النسبة%	عدد الوظائف	النسبة%
اوروبا مجتمعة	377	55,7	898192	36,3	76709	59,3
منها بلدان الاتحاد الاوروبي	274	40,5	563346	22,7	39939	30,8
اسيا	68	10	119506	4,8	8607	6,6
امريكا	16	2,3	65636	2,6	3346	2,5
الدول العربية	200	29,5	1267592	51,2	37842	29,2
افريقيا	1	–	27799	1,1	400	1,3
استراليا	1	–	2974	–	264	–
جنسيات اخرى	13	1,9	89992	3,6	2086	1,6
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

المصدر : وثيقة داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار

وتشير تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان الاتحاد الاوروبي بدا يفقد الصدارة في مجال الاستثمار الاجنبي في الجزائر في السنوات الاخيرة لصالح البلدان العربية التي بدا نصيبها

يتعاظم شيئا فشيئا [1]، كما تشير التقارير حول التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية الوافدة الى الجزائر ان البلدان العربية تحتل مكان الصدارة ففي الفترة الممتدة بين سنتي (2002 -2015) كانت الامارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الاولى ضمن الدول الاكثر استثمارا في الجزائر ومصر تحتل المركز السادس في حين احتلت اسبانيا المركز الثاني وفرنسا المركز الثالث [2]

شكل رقم (4 -1) التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر خلال الفترة (2002 -2015)

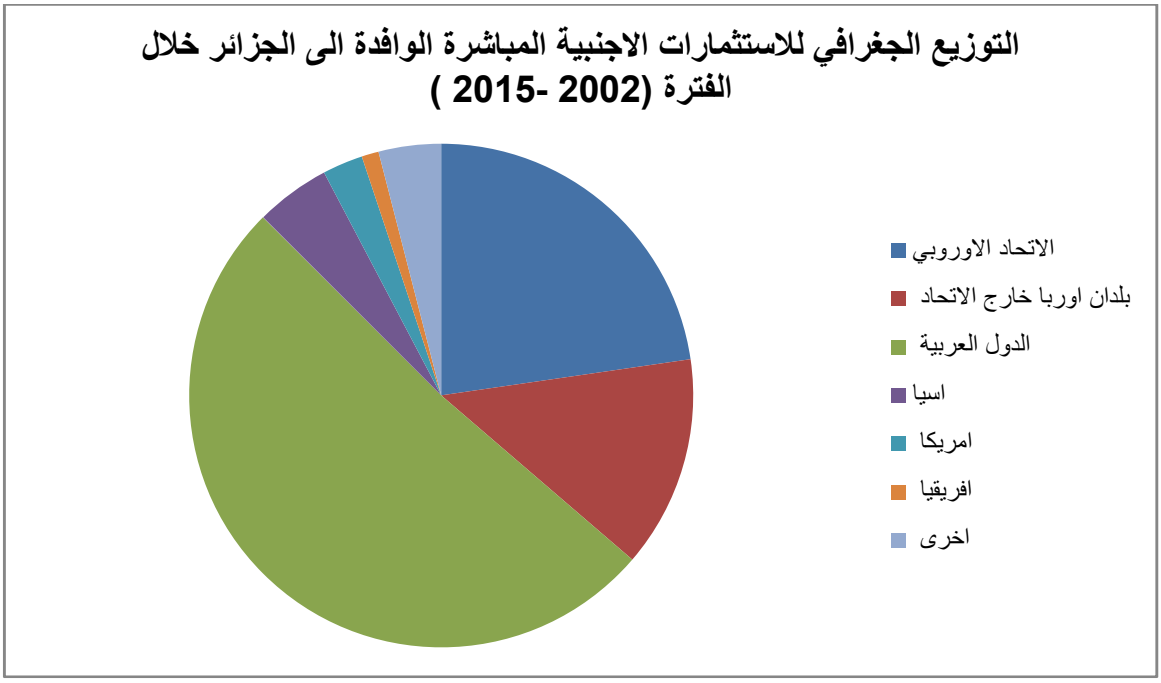

المصدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار www.iaigc.org

توضح البيانات السابقة ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر وكدا ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبيةالأوروبية توازيا مع وضع الاتفاقية حيز التنفيذ ، وبالرغم من انه في ضوء المتاح من بيانات لا يمكن الجزم بان هدا التحسن في حجم الاستثمار

[1] PNB PARIBA, Les investissement en algerie , trad solution , marsh 1 st ,2016,p 1.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : الاستثمار الاجنبي الوارد والصادر ، متاح على الموقع www.iaigc.org

الوافد إلى الجزائر ناتج بالضرورة عن تنفيذ اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية إلاأن هده الأخيرة لعبت دورا هاما في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاقتصاد الجزائري .

فمن الواضح أن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية كان لها تأثير على مناخ الاستثمار لأنها تأثر على الإطار التشريعي الذي يحكم دخول وعمل الشركات الأجنبية على اعتبار أنها تضمنت في بنودها ترتيبات لتحسين الأوضاع القانونية والتشريعية الحاكمة للنشاط الاقتصادي بشكل عام ونشاط الشركات الأجنبية بشكل خاص كما تضمنت تنسيق وتوحيد بعض المعايير المتعلق بالمنافسة وحماية الملكية والمعايير الفنية ومقاييس الجودة وغيرها وهي إجراءات من شانها أن تجعل الإطارالمذكور أكثر جدبا للاستثمارالأجنبي .

كما تتيح إجراءات تراكم المنشأ توسيعا لمفهوم توافر المواد الأولية ، حيث يكون استرادها من إحدى دول الإقليم لا يؤثر سلبيا على المعاملة التي سيخضع لها المنتج النهائي ، كما أن الاتفاق يساهم في توسيع نطاق السوق خاصة أمام المنتجين الدين يتمتعون بإمكانية تصريف إنتاجهم في أي دولة من دول الإقليم .

اداكان الاستثمار الأجنبي يميل نظريا إلى الاتجاه نحو الاقتصاديات المفتوحة فان اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية وإقامة منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تؤدي إلى زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر كمحدد عام للاستثمار ودلك من خلال التوجه نحو إزالة القيود والعوائق أمام حركة التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد وكدا الدول الأخرى .

وقد أوضحت بعض الدراسات الخاصة ببعض الدول العربية الشريكة أن انضمام تونس مثلا في مشاركة مع الاتحاد الأوروبي يلعب دور محفز في زيادة درجة انفتاح الاقتصاد التونسي وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس فقط من دول الاتحاد الأوروبي وإنما من مناطق أخرى.

وبالرغم من التزايد الملحوظ المسجل على مستوى الاستثمارات الأجنبية الكلية أو تلك الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب ويبقى بالتالي اثرها ضعيفا على الاقتصاد الوطني والدليل على دلك أن نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج والتكوين الثابت لرأس المال لاتزال ضعيفة وهو ما يجعل هده الأخيرة منخفضة عن تلك المحققة في بعض الاقتصاديات العربية والنامية .

ويشكل التركيب القطاعي للاستثمار الأجنبي أهمية بالغة في تحديد أثره الاقتصادي، حيث تشير الإحصائيات المتاحة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2015/2002) أن المشاريع الاستثمارية الأجنبية كانت موزعة على قطاع الفلاحة بواقع0,13 % والبناء الأشغال العمومية بواقع4,01 % و الصناعة68,03 % والصحة بحوالي0,55 % و السياحةبحوالي17,02 % و النقل بحوالي 0,53 %و الخدمات بحوالي6.12 % والاتصالات بحوالي 3,62 %من إجمالي المشاريع الأجنبية[1] .

بالرغم من احتلال الصناعة مكان الصدارة بين القطاعات الأخرى إلاأن غياب إحصائيات تفصيلية حول المساهمة النسبية للتخصصات الصناعية المختلفة لا يمكننا من الحكم عليها بدقة .

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبيةالأوروبية الوافدة إلى الجزائر فتشير الإحصائيات إلى أن قطاع الصناعة البترولية كان يحتل مكان الصدارة بواقع 32.5 % من الإجمالي ، في حين كان نصيب البنوك والتأمينات بحوالي 11 % و البناء والأشغال العامة بحوالي 12% والصناعة التحويلية بحوالي 7 % والإلكترونيك والإعلام الآلي بواقع 5 % والصناعات الغذائية بحوالي 1.3 % والاتصالات بحوالي 1 % والصناعة الصيدلانية بحوالي 3 %والصناعة الكيميائية والالكترونية بحوالي 8% [2] .

[1]و ثيقة داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر .

[2]ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cit , p 141.

المبحث الثالث

اثر الشراكة على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية

تفترض النظرية الاقتصادية حدوث اعادة تخصيص للموارد في حالة قيام منطقة للتجارة الحرة او ترتيبات تكاملية اكثر عمقا ، و يعني دلك انتعاش قطاعات وانكماش قطاعات اخرى ، وغير ان الوقت لا يزال مبكر على مشاهدة تلك الاثار في المنطقة المتوسطية ومنها الجزائر خاصة ان منطقة التجارة الحرة لم تستكمل اجراءاتها بعد ، الا ان ظهور بعض المقدمات قد يحدد الاتجاه العام لتلك التغيرات المنتظرة ، تهدف هده الجزئية الى معرفة ما ادا كان لتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم دات الاثر المماثل في اطار الاتفاق اثرا على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد .

المطلب الاول: الاتجاه العام للتجارة الخارجية في الجزائر:

الفرع الاول : تطور الصادرات والواردات السلعية : تشير بيانات الجدول رقم (8/4) الى ان الاتجاه العام للتجارة الخارجية الجزائرية كان خلال الفترة (2015/2002) كالاتي :

التقلب وعدم الانتظام في حصيلة الصادرات السلعية الجزائرية ففي حين عرفت هده الاخيرة ارتفاعا مستمرا في قيمتها خلال الفترة (2008/2002)حيث انتقلت من حوالي 18.71 مليار دولار امريكي سنة 2002 الى (60.59/46.33) سنتي (2007/2005) على التوالي لتحقق اعلى مستوى لها سنة 2008 حيث وصلت الى حوالي 78.59 مليار دولار امريكي لتتجه الى الانخفاض سنة 2009 لتصل الى حدود 45.19 مليار دولار بعد التراجع الملحوظ في اسعار المحروقات خاصة بالموازات مع الازمة المالية العالمية ، الا ان التحسن النسبي في قيمة الصادرات الدي عرقته سنتي 2010 و 2011 (57,9 – 73,4) لم يستمر واتجهت الصادرات من جديد الى الانخفاض لتستقر عند حدود (62.88 ، 34,56)مليار دولار سنتي(2014،2015) على التوالي بعد تهاوي اسعار البترول .

ان التدبدب الواضح في مقدار الصادرات السلعية يعكسه بوضوح التدبدب في مقدار تغيرها السنوي، حيث حققت اعلى نسبة زيادة سنة 2005 ودلك في حدود 43 % واعلى نسبة انخفاض سنتي(2009 ،2015) بواقع(– 42.4 %، –44,8 %)، في حين بلغ متوسط التغير السنوي للصادرات حوالي 8,3% خلال الفترة (2002– 2015).

جدول (8/4)

تطور صادرات الجزائر وارداتها الى العالم االخارجي خلال الفترة 2002 / 2015

الوحدة : مليار دولار امريكي

	الصادرات فوب	التغير %	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي%	الواردات فوب	التغير %	نسبةالواردات الى الناتج المحلي%	الميزان التجاري	التغير%	نسبةرصيد الميزان الى الناتج المحلي%	درجة الانفتاح التجاري %
2002	18.71	----	32.7	12.01	----	21.05	06.70	---	11.6	26.9
2003	24.47	30.7	35.9	13.32	10.9	19.05	11.14	66.2	16.3	27.7
2004	32.22	31.6	37.09	17.95	34.7	21.1	14.27	28	16.7	29.5
2005	46.33	43.7	44.9	19.86	10.6	19.2	26.47	85.4	25.6	32.1
2006	54.74	18.1	46.6	20.68	04.1	17.6	34.06	28.6	29.00	32.1
2007	60.59	10.6	44.8	26.35	27.4	19.5	34.24	00.5	25.3	38.9
2008	78.59	29.7	45.7	37.99	44.1	22.1	40.6	18.5	23.6	33.9
2009	45.19	42.4-	32.7	37.40	01.5-	27.0	07.78	80.8-	05.63	29.8
2010	57.09	26.3	35.2	38.89	03.9	24.0	18.21	134	11.2	29.6
2011	73.48	28.07	38.2	47.24	21.4	24.6	26.24	44	13.6	31.4
2012	71.86	2.2-	34.3	50.37	6.6	24	21.49	18.1	10.2	29.2
2013	64.79	9.8-	30.8	55.02	9.23	26.2	9.77	54.5-	4.6	28.5
2014	62.88	2.9-	20.2	58.58	6.4	28.6	4.3	55.9-	2	29.6
2015	34,56	44,8-	20,9	52,64	-10,6	31,8	18,08 _	3,3_	-10,9	26,4

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

البنك المركزي الجزائري . اعداد مختلفة . 2011 ،2007،2002،2015

بالنسبة للناتج التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة 2011/2006. 2014 .

المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء، وثيقة داخلية .

درجة الانفتاح الاقتصادي : الصادرات +الواردات / الناتج * 2 .

بلغ متوسط نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحاي الاجمالي بالاسعار الجارية حوالي 35,7 % خلال الفترة 2015/2002 ، حيث انتقل من حوالي 32.7 % سنة 2002 لتصل النسبة الى اعلى مستوياتها سنة 2006 بواقع 46.6 % لتستقر عند حدود 35.2 %سنة 2010 ، ليحقق ادنى نسبة له بواقع 20.2 % سنة 2014 .

الارتفاع المستمر وشبه المنتظم في قيمة الواردات السلعية خلال الفترة (2014/2002) ، حيث انتقلت من حوالي 12.01 مليار دولار سنة 2002 الى حوالي الضعف سنة 2007 مع تسجيل تراجع طفيف بمقدار تغير -1.5 % لتستعيد نموها الموجب طيلة الفترة 2010 -2014 لتصل الى حوالي58.58 مليار دولار سنة 2014 ، وفي سنة 2015اتجهت الواردات الى الانخفاض لتستقر في حدود 52,64مليار دولار تماشيا مع سياسة التقشف التي واكبت انخفاض اسعار المحروقات لتكون الواردات بدلك قد تضاعفت خمس مرات خلال الفترة، وفي واقع الامر بدت الواردات اكثر استقرارا فقد كان معدل تغيرها موجبا طيلة الفترة باستثناء سنتي (2009 و2015)حيث قدر بحوالي 7,9 %في حين كان متوسط نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي في حدود 23,2 % .

حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا طيلة الفترة 2014/2002 بلغ في المتوسط حوالي 19.63 ملياردولار امريكي، فقد كان الفائض يميل الى الارتفاع باستمرار طيلة الفترة 2008/2002 ، اد انتقل حجم الفائض من حوالي 6.7 مليار دولار امريكي سنة 2002 بواقع 11.6 % من الناتج المحلي الى حوالي 40.6 مليار دولار امريكي سنة 2008 بواقع 23.6 % من الناتج المحلي مسجلا بدلك ستة اضعاف ما كان عليه سنة 2002 ويرجع الفضل في دلك الى ارتفاع اسعار المحروقات التي فاقت عتبة 100 دولار للبرميل ، الا ان وضع الميزان التجاري اتسم بالتقلب ابتداءا من سنة 2009 والتي عرفت تراجعا حادا في مقدار الفائض ليصل الى حوالي 7.78 مليار دولار امريكي بمقدار تغير سالب قدره -80.8 % ليعاود الارتفاع من جديد ليصل الى حوالي26.24 مليار دولار امريكي سنة 2011 الا انه اتجه الى الانخفاض ابتداءا من سنة 2012 ليحقق ادنى مستوى له على الاطلاق سنة 2014 بواقع 3.4 مليار دولار امريكي بنسبة لا تتجاوز 2 % من الناتج المحلي الاجمالي ويعزى هدا الانخفاض في مقدار الفائض في الميزان التجاري ابتداءا من سنة 2012 الى ان معدلات التغير في الواردات كانت اعلى من معدلات التغير في الصادرات ففي حين حققت الواردات معدلات نمو موجبة كانت الصادرات تتجه الى

الانخفاض محققة معدلات نمو سالبة وفي سنة 2015 انقلب الفائض في الميزان التجاري الى عجز بواقع 18,08مليار دولار امريكي بواقع 10 % من الناتج المحلي.

حقق الاقتصاد الجزائري درجات انفتاح اقتصادي متقلبة هي الاخرى حيث انتقلت من حوالي 29.6 % سنة 2002 الى حوالي 32.1 % لسنتي 2005 و2006 لتصل الى اعلى مستوى لها سنة 2007 بواقع 38.9 % لتتجه نحو الانخفاض حيث استقرت عند حدود 26,4 % سنة 2015 حيث بلغ متوسطها السنوي حوالي 30,4 % خلال الفترة 2015/2002 وبالرغم من هدا تبقى درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري بعيدة عن تلك المحققة في بعض البلدان العربيبة و النامية .

ان التدبدب وعدم الاستقرار والانتظام الدي تمت الاشارة اليه في مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية مرده الى ارتباطها الوثيق باداء قطاع المحروقات وتقلب اسعار هده المادة في السوق العالمية ودلك على اعتبار ان هده الاخيرة هي السلعة التصديرية الرئيسية للجزائر ومصدرها الاساسي من العملة الصعبة .

ولتوضيح الصورة اكثر يتم التعرض فيما يلي الى تطور التجارة الخارجية الجزائرية حسب الفئات السلعية .

الفرع الثاني : تطور الصادرات والواردات من الخارج حسب الفئات السلعية :

يوضح هدا المؤشر توزيع كل من الصادرات و الواردات الى البنود الرئيسية السلعية المختلفة حيث يتم من خلاله معرفة الاهمية النسبية لبنود سلعية معينة مقارنة بالبنود الاخرى سواء في الصادرات او الواردات.

تشير بيانات الجدول (2) بالملحق الاحصائي الى ان الواردات الجزائرية من الخارج متنوعة فهي تتكون من عدة مجموعات سلعية كالمواد الغدائية والطاقة والمواد الاولية والمواد النصف المصنعة والتجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والمواد الاستهلاكية غير الغدائية بالاضافة الى مواد اخرى .

يحتل بند التجهيزات الصناعية مكان الصدارة في الواردات الجزائرية من الخارج ، حيث تضاعفت الواردات منها حوالي اكثر من اربع مرات ونصف خلال الفترة 2015/2002 ،اد انتقلت من حوالي 4.146 مليار دولار امريكي سنة 2002 الى حوالي(14.794، 17,046)مليار دولار امريكي سنتي(2010 ، 2015) على التوالي ، اما من حيث اهميتها النسبية فقد كانت تمثل في المتوسط حوالي 31.7 % من اجمالي الواردات من الخارج خلال الفترة 2015/2002.

تاتي بعدها المنتجات النصف المصنعة حيث كانت تمثل حوالي 21,6 % في المتوسط من اجمالي الواردات ، حيث انتقلت من حوالي 2.186 مليار دولار سنة 2002 الى حوالي 11,982مليار دولار سنة 2015 وتكون بدلك قد بلغت خمسة اضعاف ونصف ما كانت علية سنة 2002 .

تحتل المواد الغدائية المرتبة الثالثة ضمن قائمة الواردات الجزائرية من الخارج ، حيث تمثل حوالي 18,3 % في المتوسط من اجمالي الواردات خلال الفترة 2015/2002 ، اد انتقلت من حوالي 2.572 مليار دولار سنة 2002 الى حوالي 9,314 مليار دولار سنة 2014 مسجلة اربعة اضعاف ما كانت علية سنة 2002 ، تاتي بعدها المنتجات الاستهلاكية غير الغدائية حيث كانت تمثل حوالي17,4 % في المتوسط من اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2015/2002 اد تضاعفت هي الاخرى ثلاث مرات حيث انتقلت من حوالي 1.649 مليار دولار سنة 2002 الى حوالي 8,597 مليار دولار سنة 2015 ، وتاتي في المراتب الاخيرة كل من واردات المواد الاولية و الواردات الاخرى وواردات الطاقة والتجهيزات الفلاحية ، حث لم تزد اهميتها النسبية الى اجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة 2015/2002 عن حوالي (5,2/3/3,5 / 0,8) % على التوالي .

اما في مجال الصادرات السلعية فتشير بينات الجدول (2)من الملحق الاحصائي الى ان صادرات الطاقة تحتل المرتبة الاولى فقد تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة 2015/2002، حيث انتقلت من جوالي 18.109 مليار دولار امريكي سنة 2002 الى حوالي 71,427 مليار دولار امريكي سنة 2011 لتنخفض الى 60.304 مليار دولار سنة 2014 الا انها تراجعت سنة 2015 لتستقر في حدود 35,724 ملياردولار في حين كانت اهميتها النسبية في حدود 97,5 % المتوسط من اجمالي الصادرات .

في المقابل كانت الاهمية النسبية لباقي الصادرات في المتوسط حوالي 2,5 % فقط في المتوسط والمكونة من المواد الغذائية والمواد الاولية والمنتجات النصف المصنعة والتجهيزات الصناعية بالاضافة الى المواد الاستهلاكية غير الغذائية وتبقى مساهمة صادرات التجهيزات الفلاحية والمواد الاخرى جد هامشية ،وبالرغم من دلك فقد عرفت الصادرات خارج قطاع المحروقات ارتفاعا ملموسا حيث سيتم التطرق اليها بالمزيد من التحليل في العناصر اللاحقة من الدراسة .

ادا كانت الارقام المطلقة المتعلقة بالصادرات والواردات والميزان التجاري تبدي وضعا مريحا للتجارة الخارجية الجزائرية فان التوزيع السلعي للتجارة الخارجية يخفي واقعا هشا كما بينت الارقام الواردة اعلاه ، فالارتفاع والتضاعف المستمر للواردات وكدا قيم الفئات السلعية المختلفة المكونة لها بالاضافة الى دلك تتصف الواردات بانها سلع اساسية وعلى درجة عالية من الاهمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وغير قابلة للضغط على المدى القصير والمتوسط في مقابل اعتماد الصادرات على سلعة تصديرية رئيسة هي الطاقة والتي يتميز اداءها بالتقلب وعدم الانتظام وهو ما يعني ان الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروات اي باستثناء قطاع الطاقة يسجل غجزا مستمرا طيلة الفترة 2015/2002 .

الفرع الثالث : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

يبين التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية توزيع مختلف مصادر الواردات الجزائرية وكدا مختلف اسواق الصدرات وقد جرى تقسيمها الى مجموعات وهي دول الاتحاد الاوروبي وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستثناء الاتحاد الاوروبي وباقي بلدان اوروبا وبلدان امريكا الجنوبية وبلدان اسيا باستثناء البلدان العربية والبلدان العربية بدون المغرب العربي وبلدان المغرب العربي وباقي بلدان افريقيا.

يتضح من بينات الجدول (4) من الملحق الاحصائي ان الاتحاد الاوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي للجزائر خلال الفترة 2015/2002 ، حيث تعتبر بلدان الاتحاد الاوروبي اهم وجهة للصادرات الجزائرية فقد استائر السوق الاوروبي بحوالي55,6 % في المتوسط من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2015/2002،كما عرفت الاهمية النسبية لصادرات الجزائر الى الاتحاد تقلبا مستمرا فقد انتقلت من حوالي64,2 % سنة 2002الى حوالي 49 % سنة 2010 لستقر في حدود 68,2 % سنة 2015 ،اما من حيث القيمة المطلقة فقد تراوحت الصادرات

الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي بين (25,34/28.009/12,100) مليار دولار للسنوات (2015/2010/2002) على التوالي .

تحتل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المرتبة الثانية بواقع 29,8 % من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014/2006 اد كانت تستائر بحوالي (20.278/28.614/24,4) مليار دولار للسنوات (2010/2008/2002) على التوالي ، كما تشير الحصائيات تراجع الاهمية النسبية لصادرات الجزائر الى هده المنطقة حيث انتقلت من حوالي 37,6 % سنة 2006 الى حوالي 14,3 % سنة 2014 .

تاتي بعد دلك بلدان اسيا باستثناء الدول العربية في المرتبة الثالثة فقد كانت صادرات الجزائر اليها تمثل حوالي 4,9 % في المتوسط خلال الفترة 2015/2002 كما عرفت اهميتها النسبية ارتفاعا مضطرا حيث انتقلت من حوالي 1,3 % سنة 2002 الى حوالي 6,7 % سنة 2015 كما تضاعفت القيمة المطلقة للصادرات حوالي مرتين ونصف حيث انتقلت من حوالي 248 مليون دولار سنة 2002 الى حوالي (5,060 – 2,562)مليار دولار سني(2014– 2015) على التوالي .

وتاتي بلدان امريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة باهمية نسبية كانت في المتوسط في حدود 4,9% خلال للفترة 2015/2002 ، اما ابلدان المغاربية فبالرغم من احتلالها موقعا متاخرا من الترتيب بواقع 2,4 % في المتوسط الا ان اهميتها النسبية عرفت ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من حوالي 5 % سنة 2002 الى حوالي 4,1 % سنة 2015 ،كما ارتفعت القيمة المطلقة للصادرات الى هده الوجهة من حوالي 951 مليون دولار سنة 2002 الى حوالي 1575 مليون دولار سنة 2014 ، في حين تحتل البلدان العربية وباقي بلدان اروبا وباقي بلدان افريقيا المراكز المتاخرة حيث لا يزيد متوسط نسبة استقطابها للصادرات الجزائرية خلال الفترة مجتمعة حوالي 1,2 %.

كما توضح بيانات الجدول (3) من الملحق الاحصائي ان الاتحاد الاوروبي هو المصدر الاساسي للواردات الجزائرية حيث تساثر بلدان الاتحاد بحوالي 53,2 %في المتوسط من الواردات الجزائرية خلال الفترة 2015/2002 ، ففي حين كان الرقم المطلق للواردات من الاتحاد في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من حوالي 6732 مليون دولار سنة 2002 الى حوالي (29486 – 25344)مليون دولار سنتي(2014 – 2015)على التوالي ، بالاضافة الى اتجاه الاهمية النسبية

لواردات الجزائر من الاتحاد الى الانخفاض المستمر حيث انتقلت من حوالي 56 % سنة 2002 الى حوالي 49,2 % سنة 2015 .

تحتل المرتبة الثانية بلدان اسيا باستثناء البلدان العربية حيث كانت تمثل حوالي 16,2 % في المتوسط من اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2015/2002 ،فقد عرفت الاهمية النسبية لهده الاخيرة ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة اد انتقلت من حوالي 7,8 % سنة 2002 الى حوالي 22,9 % سنة 2015 كما عرف الرقم المطلق للواردات من هده المنطقة ارتفاعا مستمرا حيث انتقل من حوالي 943 مليون دولار سنة 2002 الى حوالي (21,5– 11,830) مليار دولار سنتي(2014 – 2015) على التوالي في حين تراجعت الاهمية النسبية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية باستثناء بلدان الاتحاد حيث انتقلت من حوالي 20,6 % سنة 2002 الى حوالي 14,2 % سنة 2015 .

تاتي بعدها بلدان امريكا الجنوبية بحوالي 6,2 % من اجمالي الواردات الجزائرية وتاتي في المراتب الاخيرة وبدرجات متقاربة كل من البلدان العربية والبلدان المغاربية وباقي بلدان افريقيا وباقي بلدان اروبا اد لا تزيد نسبة مساهمتها في الواردات الجزائرية عن حوالي (2,9 / 2/0,9/1,3) % على التوالي .

يشير التوزريع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية ارتفاع في الاهمية النسبية لصادرات الجزائر الى الاتحاد مقارنة الى صادراتها الاجمالية الا ان هدا المؤشر لا يعني بالضرورة ان الجزائر باتت اكثر تصديرا الى الا تحاد الاوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة وهدا على اعتبار ان الغالبية العظمى من الصادرات هي عبارة عن محروقات كما تم الاشارة اليه سابقا ، كما ان التوزيع الجغرافي للواردات بين ان الاتحاد الاوروبي مازال المورد الاساسي للجزائر الا ان اهميته النسبية تراجعت بعد توقيع الاتفاق وهدا لصالح مناطق اخرى منها البلدان الاسياوية فبالرغم من التخفيض الجمركي في اطار اتفاق الشراكة فان ارتفاع سعر صرف اليورو وانخفاض اسعار المنتجات الصينية مكنت الصين من زيادة مكانتها في السوق الجزائرية وفي قطاعات تعتبر منافسة للمنتوجات التي يتم استرادها من الاتحاد الاوروبي وهو ما يؤدي الى الاعتقاد بان اتفاق الشراكة لم يعطي للاتحاد افضلية في السوق الجزائري [1].

[1]ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cit , 2p68.

ان تراجع الاهمية النسبية للواردات من الاتحاد من (56 الى49,2) % سنتي 2015/2002 في ظل ارتفاع الاهمية النسبية لواردات الجزائر من مناطق اخرى يدعو الى دراسة التجارة الخارجية الجزائرية بصورة اكثر عمقا .

المطلب الثاني :التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي في اطار اتفاق الشراكة :

الفرع الاول: صادرات الجزائر وارداتها مع الاتحاد الاوروبي:

تشير بيانات الجدول (9/4) ان الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الاوروبي حقق فائضا مستمرا خلال الفترة 2014/2002 ، حيث انتقل الفائض في الميزان التجاري من 5.372 مليار دولار امريكي سنة 2002 الى 14.338 مليار دولارسنة2005 ليحقق اعلى مستوى له بحوالي 20.283 مليار دولار سنة 2008 ليستقر في حدود 10770 مليار دولار سنة 2014 ، الا ان الفائض في الميزان التجاري تحول الى عجز سنة 2015 بمقدار 2,509مليار دولار ، وعلى اعتبار ان الغالبية العظمى من صادرات الجزائر هي عبارة عن صادرات محروقات فان الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات يخفي وضعا هشا اد يعاني هدا الاخير من عجز مزمن طيلة الفترة 2015/2002.

تشير بيانات الجدول (9/4) ان صادرات الجزائر السلعية الى الاتحاد الاوروبي عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2014/2002 حيث انتقلت من حوالي 12105 مليون دولار امريكي سنة 2002 الى حوالي 28750 مليون دولار امريكي سنة 2006 لتحقق اعلى مستوى لها سنة 2008 بواقع 41268 مليون دولار امريكي الا انها انخفضت لتصل الى نصف ما كانت عليه سنة 2008 حيث وصلت الى حوالي 23186 مليون دولار امريكي سنة2009 ثم اتجهت بعدها الى الارتفاع لتستقر في حدود 40381 مليون دولار امريكي سنة 2014ثم انخفضت الى 22976 مليون دولار سنة 2015، ان هده التقلبات في ارقام الصادرات مردها الى تاثرها الكبير كما تم الاشارة اليه في الصفحات السابقة بالتطورات في اسعار المحروقات على اعتبار ان هده المادة تمثل الغالبية العظمة منها ، وفي الحقيقة لا تخرج صادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي عن هده القاعدة فالغالية العظمى منها عبارة عن صادرات طاقة.

جدول رقم (9/4)

تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2015/2002)

القيمة مليون دولار امريكي

	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري
	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	
2002	12105	------	6733	--------	5372
2003	15503	28	7955	18	6548
2004	17396	12	10097	26	7299
2005	25593	47	11255	11	14338
2006	28750	12	11729	4	17022
2007	26833	6-	14427	2-	12406
2008	41268	53	20958	45	20283
2009	23186	43-	20772	0,8-	2414
2010	28009	20	20704	0,3-	7305
2011	37307	33	24652	19	12655
2012	39767	6	26372	6	13395
1013	41277	3	28648	8	12629
2014	40381	2	29711	3	10670
2015	22976	43,1-	25485	14,2-	2509-

المصدر : المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء ، وثيقة داخلية خاصة

كما تشير الاحصائيات ان الاهمية النسبية لواردات الاتحاد الاوروبي من الجزائر مقارنة باجمالي وارداته من العالم الخارجي عرفت انخفاضا معتبرا حيث انتقلت الاهمية النسبية لواردات الاتحاد من الجزائر قياسا الى اجمالي وارداته من العالم الجارجي من حوالي 1.8 % سنة 2005 الى حوالي 1.4% سنة 2010. [1]

تشير بيانات الجدول رقم (9/4) ان واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2014/2002 ، حيث انتقلت من حوالي 6.733 مليار دولار امريكي سنة 2002 الي حوالي 10.097 مليار دولار امريكي سنة 2004 لتحقق اعلى مستوى لها سنة 2014 بواقع 29711 مليار دولار،وفي سنة 2015 تراجعت واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي الى حوالي 25,485 مليار دولار .

وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية للواردات حوالي 8,8 %خلال الفترة 2015/2002 ، وهو في الحقيقة يقل عن متوسط الزيادة السنوية في الواردات الكلية من العالم الخارجي الدي كان في حدود 14,8 % في المتوسط لنفس الفترة ، ويكون بدلك الرقم المطلق للواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي قد تضاعف حوالي اربع مرات في حين تضاعفت الواردات الاجمالية من العالم الخارجي حوالي خمس مرات .

فقد اصبحت الجزائر سوقا مهمة للصادرات الاوروبية اد ارتفعت الاهمية النسبية للصادرات الاوروبية الى الجزائر مقارنة باجمالي صادرات الاتحاد الاوروبي الى العالم الخارجي، حيث انتقلت من حوالي 0.8 % سنة 2002 الى حوال الى حوالي 1.2 % سنة 2010 من اجمالي صادرات الاتحاد الاوروبي ، فقد انتقل ترتيبها من المرتبة 25 سنة 2005 الى المرتبة 20 سنة 2010 ضمن 50 دولة الاكثر استقطابا لصادرات الاتحاد الاوروبي متصدرة بدلك جميع البلدان العربية والمتوسطية الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي باستثناء تركيا [2].

وللمزيد من التحليل يجري تتبع التطور التاريخي والصادرات خارج قطاع المحروقات وللواردات الجزائرية بشكل اكثر تفصيلا خلال الفترة 2015/2005 ودلك حسب الفئات السلعية

---

[1]European commission , external and intra –eu trade , a statical year book ,eurostat ,.2011 edition , pp31-24

[2]European commission , external and intra –eu trade, a statical year book ,eurostat ,2011 edition , pp31-24 .

الواردة في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية او المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة على النحو التالي :

الفرع الثاني: الواردات في اطار اتفاق الشراكة :

للمزيد من التفصيل يتم في هده الجزئية تتبع الواردات الجزائرية في اطار اتفاق الشراكة الاوروبية الجزائرية ومقارنتها مع اجمالي الواردات من الاتحاد الاوربي ودلك على النحو التالي :

-القائمة الاولى :

تضم الواردات المعفات من جميع الضرائب والرسوم دات الاثر المماثل بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيد اي اعتبارا من سبتمبر 2005 والتي تم حصرها في الملحق رقم 2 من الاتفاق، وتتضمن هده القائمة حوالي 2039 منتوج حيث يمثل العدد الاجمالي لهده القائمة حوالي 39 % من اجمالي المنتجات الصناعية الداخلة ضمن التعريفة الجمركية الجزائرية،وتتكون هده القائمة اساسا من المواد الاولية والمدخلات الصناعية (حوالي 90 %من منتجات القائمة) وهي منتجات لايتم انتاجها محليا وتخضع هده الاخيرة لرسوم جمركية تتراوح بين الاعفاء و 5 % و 10 % ، حيث يخضع حوالي 1588 منتوج اي حوالي 78 % من منتجات القائمة الى رسم مقداره 15 % ، كما تخضع يحضع 353 منتوج اي حوالي 17 % من اجمالي منتجات القائمة الى رسم مقداره 5 % ، في حين كانت حوالي 98 منتوج اي حوالي 5 % من اجمالي منتجات القائمة معفاة من الضرائب الجمركية [1].

تشير بيانات الجدول رقم (5) من االملحق الاحصائي ان واردات الجزائر من منتوجات القائمة الاولى انتقلت من 2507 مليون دولار امريكي سنة2006 الى 4489 مليون دولار امريكي سنة 2010 تم الى حوالي (7012– 4679)مليون دولار امريكي سنتي(2014– 2015) بمتوسط زيادة سنوية في حدود 10,6 % كما تسجل بينات الجدول انخفاض ملحوظ في الاهمية النسبية لواردات هده القائمة مقارنة باجمالي الواردات في اطار الشراكة حيث انخفضت من حوالي 67.23 % سنة 2005 الى حوالي 47,8 % لسنتي ,2015 وقد كانت واردات الجزائر من هده القائمة تمثل حوالي 53,9 % في المتوسط من اجمالي الواردات في اطار الشراكة خلال الفترة 2015/2005 .

[1]ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cit.p75

- **القائمة الثانية :**

وتتكون من المنتجات الصناعية التي يتم الانطلاق في التخفيض التدريجي للرسوم المفروضة عليها بعد مرور سنتين من خول الاتفاق حيز التنفيد والتي تم حصرها في الملحق رقم 03 وتم الانطلاق في تحرير تجارتها اعتبارا من سنة 2007 .

تضم القائمة رقم 02 حوالي 1088 منتوج والتي تمثل حوالي 21 % من اجمالي المنتجات الصناعية الداخلة ضمن التعريفة الجمركية الجزائرية ، وتتكون هده القائمة اساسا من التجهيزات الصناعية (حولي 78 % من منتجات هده القائمة) والمنتجات الصناعية الاستهلاكية (حوالي 13% من منتجات القائمة) ، حيث يخضع 792 منتوج اي حوالي 73 % من اجمالي منتوجات ضمن القائمة الى ضرائب جمركية بواقع 5 % ، كما تخضع 228 منتوج اي حوالي 21 % من اجمالي منتوجات القائمة الى ضرائب جمركية بحوالي 15 % في حين يخضع 68 منتوج فقط اي حوالي 6 % من اجمالي منتوجات القائمة الى ضرائب جمركية في حدود 30 % [1].

تشير بيانت الجدول رقم (5) بالملحق الاحصائي ان واردات الجزائر من القائمة الثانية انتقلت من حوالي 532 مليون دولار امريكي سنة 2007 الى حوالي 3906 مليون دولار امريكي سنة2011 لتتجه بعدها الى الانخفاض المستمر ابتداءا من سنة 2012 لتصل الى حوالي (3349 -2389) مليون دولار امريكي سنتي (2014 – 2015)، مع تسجيل ارتفاع محسوس في الاهمية النسبية للواردات من هده القائمة بالنسبة الى اجمالي الواردات في اطار الشراكة حيث انتقات من حوالى 11.2 % سنة 2007 الى حوالي 33.57 % سنة 2010 ، لتتجه بعدها الى الانخفاض حيث انتقلت من حوالي 32,1 % سنة 2011 الى حوالي24,45 % سنة 2015 وكانت هده القائمة تمثل حوالي25,9 % من اجمالي الواردات في اطار اتفاق الشراكة .

[1]Idem,p76.

- **القائمة الثالثة :**

وتضم المنتجات الصناعية الغير واردة في القائمتين 1 و 2 وتتكون اساسا من السيارات والعتاد الاكتروني وبعض الالات وتمثل هده القائمة حوالي 18 % من المنتجات ضمن التعريفة الجمركية الجزائرية[1] والتي تم الانطلاق في تحريرها ابتداءا من سنة 2007 .

تشير بينات الجدول رقم (5) بالملحق الاحصائي ان واردات الجزائر من هده القائمة عرفت هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2013/2007 فقد انتقلت من حوالي 183 مليون دولار سنة 2007 الى حوالي 3838 مليون دولار سنة 2013 تم اتجهت الى الانخفاض لتصل الى حدود (3291 – 2131)مليون دولار امريكي سنتي (2014 – 2015) ، كما عرفت اهميتها النسبية بالنسبة الى الواردات في اطار الشراكة ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من حوالي 3.85 % سنة 2005 الى حوالي 25 % لسنة 2013 الا انها انخفضت سنة 2015 لتصل الى حدود 21,81 %.

- **المنتجات الزراعية :**

تناولتها الاتفاقية من خلال البروتوكول رقم 2 والتي تم الانطلاق في تحريرها اعتبار من دخول الاتفاقية حيز التنفيد ، فقد عرفت قيمتها المطلقة ارتفاعا معتبرا حيث انتقلت من حوالي 199 مليون دولار سنة 2005 الى 953 مليون دولار سنة 2008 لتنخفض ابتداءا من سنة 2009 لتستقر في حدود 615 مليون دولار سنة 2010 ثم 351 مليون دولار سنة 2015، كما ان اهميتها النتسبية عرفت تراجعا مستمرا خلال الفترة 2013/2005 حيث انخفضت من حوالي 29.41 % سنة 2005 من اجمالي الواردات في اطار الشراكة الى حوالي 3% سنة 2013 ثم الى حوالي 3,9 % لسنة 2014 ، ولم يتجاوز متوسط مساهمتها في اجمالي الواردات في اطار الشراكة الا حوالي 9,3 % خلال الفترة 2015/2005.

- **منتجات الصيد البحري :**

تناولها البروتوكول رقم 4 من الاتفاقية والتي تم الانطلاق في تحريرها بمجرد دخول الالتفاق حيز التنفيد حيث تشير بيانات الجدول رقم(5) بالملحق الاحصائي ان واردات الجزائر من منتجات الصيد البحري في اطار اتفاق الشراكة لا تمثل الا القدر القليل من اجمالي الواردات

[1]ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cit ,p77.

في اطار الشراكة حيث لم تتجاوز اهميتها النسبية في المتوسط خلال الفترة 2015/2005 حوالي 0.05 % في حين عرفت القيمة المطلقة لواردات الصيد البحري قيما متقلبة تراوحت بين 0,46 مليون دولار سنة 2005 و 10مليون دولار سنة 2015 .

- **المنتجات الزراعية المحولة :**

تم التطرق اليها في البروتوكول رقم 5 من الاتفاقية والتي تم الانطلاق في تحريرها هي الاخرى اعتبارا من دخول التفاق حيز التفيد وتشير بيانات الجدول 5 من الملحق الاحصائي ان واردات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة لا تمثل الا نسبة ضئيلة من اجمالي الواردات في اطار الشراكة فهي لا تتجاوز 2,3 % في المتوسط خلال الفترة 2015/2005 الا ان قيمتها المطلقة عرفت ارتفاعا مستمرا وملحوظا خلال الفتر 2005 /2014 حيث انتقلت من حوالي 22 مليون دولار امريكي سنة 2005 الى حوالي 316 مليون دولار امريكي لسنة 2014 ثم اتجهت الى الانخفاض سنة 2015 لتصل الى حوالي 211 دولار امريكي .

تشير بيانات الجدول (5) من الملحق الاحصائي ان واردات الجزائر من المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة لا تمثل مجتمعة الا حوالي 7 % من اجمالي الواردات في اطار الشراكة خلال الفترة 2007/ 2015 في حين تمثل الواردات الصناعية الغالبية العظمى من الواردات في اطار الشراكة بواقع 82,1 % .

عرف اجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة وهي اجمالي الواردات التي تم الانطلاق في اعفائها من الرسوم مستويات متقلبة جمعت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2005 –2015 ، فخلال الفترة 2008/2005 اتجهت الى الارتفاع حيث انتقلت من حوالي 676 مليون دولار سنة 2005 الى حوالي 10863 مليون دولار سنة2008 الا انها اتجهت الى الانخفاض خلال سنتي 2010/2009 لتصل الى حوالي (9917/10495) مليون دولار امريكي على التوالي ، كما ان نسبة الواردات في اطار الشراكة الى اجمالي الواردات من الاتحاد عرفت ارتفاعا مستمر ا خلال الفترة 2008/2005 حيث انتقلت من حوالي 22.44 % سنة 2005 الى حوالي 51.77 % سنة 2008 ، الا انها اتجهت بعدها الى الانخفاض حيث وصلت الى حوالي (47.90/50.53) % لسنتي (2010/2009) على التوالي ، الا انها ارتفعت خلال الفترة 2011 –2013 حيث وصلت الى حدود 14803 مليون دولار امريكي سنة 2013 حيث اصبحت تمثل حولي 51,1 % من واردات الجزائر من الاتحاد لنفس السنة ، و في سنتي 2014

و 2015انخفضت واردات الجزائر من الاتحاد في اطار الشراكة لتصل الى حدود (14654 - 9771)مليون دولار امريكي سنتي (2014 – 2015) بنسبة(49,3 – 46,8)% ، وبهدا تكون الواردات من الاتحاد في اطار اتفاق الشراكة لا تمثل الا 43,7 % في المتوسط من اجمالي الواردات من الاتحاد ابتداءا من دخول الاتفاق حيز النفاد بمتوسط زيادة سنوية قدرها 19,9 % .

وهو ما يعني انخفاص الاهمية النسبية للواردات في اطار الشراكة والتي تستفيد من مزايا التخفيض الجمركي بمتوسط قدره 43,5 % في مقابل ارتفاع الاهمية النسبية للواردات من الاتحاد خارج اتفاق الشراكة بمتوسط قدره 56,5 % والتي لا تحصل على نفس مزايا التخفيض الجمركي في اطار اتفاق الشراكة .

وفي ظل تقلب القيمة المطلقة للواردات في اطار الشراكة وانخفاض الاهمية النسبية لها لصالح الواردات خارج اتفاق الشراكة خاصة ابتداءا من سنة 2008 ونظرا لتراجع الاهمية النسبية للواردات من الاتحاد الاوروبي كنسبة من اجمالي الواردات لصالح اقاليم اخرى في ظل الاستمرار في تحرير التجارة مع الاتحاد الاوروبي والتخفيض التدريجي المتواصل للتعريفات الجمركية لكل هدا يصعب القول ان تحرير التجارة والتفكيك التدريجي الرسوم الجمركية في اطار اتفاق الشراكة هو الدي ساهم في الزايدة المعتبرة في قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي ومن العالم الخارجي .

فقد اثبت الدراسات وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين التخفيض الجمركي والارتفاع في قيمة الواردات الجزائرية من الخارج والتي يمكن اعتبارها الى درجة كبيرة ظرفية ومرتبطة بالوضع الاقتصادي الراهن الدي تعرفه الجزائر فالطلب المحلي هو العامل الرئيسي الدي يتحكم في قيمة الواردات الجزائرية من الخارج اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيد . فالزيادة في حجم النفقات العامة وخاصة نفقات التجهير بالموازاة مع ارتفاع حجم الفوائض النفطية تفسر الى درجة كبيرة الزيادة في حجم الواردات(القائمة الاولى) بالاضافة الارتفاع الملحوظ في حجم الاستهلاك العائلي (القائمة الثانية و الثالثة) [1] .

[1]ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,opt cit, pp85/86.

الفرع الثالث: الصادرات خارج قطاع المحروقات في اطار اتفاق الشراكة :

تتناول الدراسة فيما يلي تطور الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي خارج قطاع المحروقات ويوضح الجدول (10/4) تطور الصادرات الجزائرية الى الاتحاد خارج قطاع المحروقات ونسبتها الى اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2015/2002 .

حيث تشير البيانات ان صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات الى العالم الخارجي قد عرفت ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من حوالي 605 مليون دولار امريكي سنة 2002 الى حوالي 1526 مليون دولار سنة 2010 ثم الى 2572 مليون دولار امريكي سنة 2014 ثم انخفضت الى حوالي 1480مليون دولار سنة 2015 .

كما تشير بيانات الجدول(10/4) ان الصادرات خارج قطاع المحروقات الى الاتحاد الاوروبي تمثل حوالي 76,8 % من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث انتقلت من حوالي 486 مليون دولار امريكي سنة 2002 الى حوالي 1006 مليون دولار سنة 2010 ثم الى حوالي 2076 سنة 2014 ، اد تضاعفت هده الاخيرة اكثر من اربع مرات خلال الفترة 2002-2014 ،اما في سنة 2015 فقد تراجعت صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لتصل الى حوالي 1350 مليون دولار توازيا مع انخفاض صادرات الجزائر خارخ قطاع المحروقات الى العالم الخارجي ، اما من حيث التركيب السلعي للمنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات الى الاتحاد الاوروبي فتمثل المنتجات النصف المصنعة الغالبية العظمى منها بحوالي 78.7% في المتوسط .

فيما يخص اتفاق الشراكة حضيت الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي وخاصة الصناعية منها بمعاملة تفضيلية في اطار اتفاق التعاون الشامل الدي تم توقيعه سنة 1976 والدي تم استبدالة باتفاق الشراكة ، وعليه لم يقدم اتفاق الشراكة في هدا المجال جديدا بالنسبة لصادرات الجزائر من المنتجات الصناعية ، اما الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية فان تحريرها كان نسبيا وخضعت الى انظمة خاصة وتجدر الاشارة هنا الى ان صادرات الجزائر الى بلدان الاتحاد من المنتجات الزراعية جد هامشية ولا تمثل الا نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات ،

جدول رقم (10/4)

صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة(2015/2002)

القيمة : مليون دولار امريكي .

	الصادرات الى الاتحاد (1)	الاجمالي (2)	النسبة بالمائة (1)الى(2)
2002	486	605	80
2004	574	667	86
2005	596	746	79
2006	711	1132	62
2007	936	980	95
2008	1122	1400	80
2009	627	1066	58
2010	1006	1526	66
2011	1546	2062	74,9
2012	1551	2062	75,2
2013	1418	2014	70,4
2014	2076	2572	80,7
2015	1350	1480	91,2

المصدر :

البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة

المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء ، وثيقة داخلية خاصة بالنسبة لسنة 2015 فهي تمثل العشرة اشهر الاولى من السنة

وهو ما يعني ان الجزائر لم تستطع الى الان في الاجلين القصير والمتوسط من تطوير ونتويع منتجات قادرة على النفاد الى اسواق الاتحاد الاوروبي . اضف الى دلك فان بلدان الاتحاد الاوروبي اصبحت تطبق مجموعة جديدة من القيود على التجارة الخارجية بحجة حماية الصحة الانسانية والسلامة الحيوانية والنباتية وكدا مجموعة من المعايير البيئية والتي تعتبر بمثابة قيود جديدة على التجارة الخارجية تقف في وجه الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي خاصة في مجال المنتجات الزراعية على غرار تعرضت له صادرات الجزائر من العسل الى الاتحاد حيث منعت من الدخول الى اسواق الاتحاد بحجة انها مضرة بالصحة الانسانية لاحتواءها على نسب عالية من المبيدات .

المبحث الرابع :

اثر اتفاق الشراكة على الميزانية العامة للدولة

تتعدد و تتنوع الاثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية والتي يصعب في الحقيقة حصرها اد تمس مختلف قطاعات ومؤشرات الاقتصاد الجزائري وعلى هدا الاساس بالاضافة الى ماسبق التطرق اليه في المباحث السابقة يتم التعرض فيما يلي الى اثر اتفاق الشراكة على الميزانية العامة للدولة .

المطلب الاول : مدخل نظري :

اتجهت خلال السنوات الاخيرة العديد من الدول النامية الى تحرير تجارتها الخارجية سواء بجهودها المنفردة او في اطار التزاماتها الدولية اي اثناء انظمامها الى المنظمة العالمية للتجارة اوا التزاماتها الاقليمية اي في اطار انفتاحها على محيطها الاقليمي واقامتها لتكتلات اقتصادية اقليمية ، مما اثار جدلا في الادبيات الاقتصادية حول اثر تحرير التجارة على الايرادات العامة للدولة على اعتبار ان الضرائب الجمركية احدى مكوناتها .

يؤثر تحرير التجارة الخارجية بصورة مباشرة وغير مباشرة على الايرادات الحكومية ، ويقصد بالاثار المباشرة التغير في الحصيلة الجمركية على الواردات نتيجة لتعديل معدلات التعريفة الجمركية ، اما الاثار غير المباشرة فتتعلق على سبيل المثال بتحول طلب المستهلكين من السلع المحلية الى الواردات وهو ما يقلل من القاعدة الضريبية المرتبطة باستهلاك السلع المحلية .

كدلك قد يشجع الانخفاض النسبي المحتمل في اسعار السلع المنتجة محليا والقابلة للتبادل التجاري بفضل المنافسة من الواردات الاقل سعرا بعد تخفيض معدلات التعريفة الجمركية عليها على التحول نحو اسواق التصدير مما يؤثر على القاعدة الضريبة بصورة مباشرة وغير مباشرة .

كما ان اعادة هيكلة بعض الصناعات المحلية مع تحرير التجارة قد يترتب عليه قدر معين من البطالة خلال الفترة الانتقالية فتنخفض خلالها الارباح والاجور وبالتالي حصيلة الضرائب المباشرة والغير مباشرة وان كان انخفاض الاسعار النسبية للواردات من المواد الخام والسلع

الوسيطة والراسمالية وبالتالي تكلفة الانتاج من المتوقع ان يشجع على زيادة الناتج المحلي ويخفف من تلك الاثار غير المواتية على الحصيلة الكلية للضرائب [1] .

تشير الادبيات المتاحة حول اثر التحرير التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية واثرها على الايرادات العامة الى ان هناك اتجاهين فالاتجاه الاول يرى ان تحرير التجارة المصحوب بتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات يؤدي الى انخفاض الحصيلة الضريبية .

اما الاتجاه الثاني فينفي وجود تعارض بين تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية على الايرادات الحكومية ، وان اثر تحرير التجارة على الايرادات الحكومية في كل دولة يتوقف على عوامل اهمها [2]:

اولا : قد يشجع تخفيض معدلات التعريفة الجمركية والتقليل من عدد فئاتها والحد من تشتتها المستوردين على الالتزام بسداد الضرائب المستحقة على بضاعتهم المستوردة وعلى التبنيد والتقييم السليمين لها مما ينعكس في زيادة معدل تحصيل الضرائب الجمركية .

فقد اوضحت الدراسات ان زيادة ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية يؤدي في الغالب الى انخفاض معدل التحصيل الفعلي للضرائب الجمركية ، كما اظهرت دراسة اخرى ان زيادة معدل التعريفة الجمركية في الصين بنسبة 1 % ترتب عليها انخفاض في الحصيلة الجمركية بنسبة 3 % نتيجة لتعمد الخطا في تبنيد وتقييم السلع المستوردة .

ثانيا : قد يؤدي تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وانخفاض الاسعار النسبية للواردات الى توسع الطلب عليها وفقا لمرونتها السعرية وبالتالي في المحافظة على الحصيلة الجمركية او حتى زيادتها بفرض ثباث العوامل الاخرى ، لدلك فان التقدير الادق لاثر تحرير التجارة على الحصيلة الجمركية يتطلب معرفة درجة استجتابة الطلب على الواردات للتغيرات في معدلات التعريفة الجمركية ، اي مرونات الطلب السعرية لها وكلما ارتفعت المرونة السعرية للطلب على الواردات اصبح من المتوقع ان يؤدي تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وبالتالي الانخفاض النسبي لاسعار

---

[1] امينة حلمي ، اثر تحرير التجارة على الايرادات الحكومية في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم 101 ،القاهرة ابريل 2005 ، ص 1 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 5-6 .

الواردات في زيادة الطلب عليها بنسبة اكبر من نسبة التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية بحيث تزيد الحصيلة الجمركية .

ثالثا :من المتوقع ان تؤدي الاثار الديناميكية لتحرير التجارة الى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الاجلين المتوسط والطويل ، وبالتالي توسع الطلب على الواردات مما يساعد على تعويض اي نقص محتمل في الحصيلة الجمركية بل وربما زيادتها ، كما ان هدا التوسع المتوقع في النشاط الاقتصادي سوف يساعد على زيادة الايرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة ، وفيما يلي يتم عرض تجارب بعض الدول في مجال العلاقة بين تحرير التجارة والتخفيض الجمركي والايرادات الحكومية .

فقد اكدت دراسة اجريت حول اثر تحرير التجارة على الايرادات الحكومية في اكثر من 27 دولة نامية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ان غالبية تلك الدول نجحت في المحافظة على الحصيلة الجمركية لديها او حتي في زيادتها رغم تحرير التجارة بها .

فعلى سبيل المثال خفظت غانا متوسط التعريفة الجمركية بها من حوالي 20 % سنة 1985 الى حوالي 10% سنة 1993 ورغم دلك ارتفعت الحصيلة الجمركية الى الناتج المحلي من حوالي من اقل من 3 %الى اكثر من 3 % .

وفي ملاوي تم تخفيض متوسط التعريفات الجمركية من حوالي 16 % عام 1980 الى اقل من 8 % سنة 1995 ومع دلك ظلت نسبة الحصيلة الى الناتج مستقرة عند 3 % تقريبا .

اما في جنوب افريقيا فقد تم تخفيض متوسط التعريفات الجمركية من 30 % عام 1994 الى حوالي 15 % مع نهاية التسعينات وعلى الرغم من دلك ارتفع نصيب الحصيلة الجمركية من الناتج المحلي الاجمالي من 0.09 % الى حوالي 1.07 % .

كما انتهت دراسة الى انه في الكثير من دول الكاريبي التي خفظت متوسط التعريفات الجمركية بها من 8 % عام 1994 الى 6 % عام 1998 كان الانخاض في الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلي محدودا من 4.5 % الى 4.2 % .

بعد استعراض الخبرة الدولية في مجال التخفيض الجمركي سوف يتم فيمايلي اجراء تقدير لاثر التحفيض الجمركي في اطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي على الايرادات الحكومية في الجزائر .

المطلب الثاني : الميزانية العامة للدولة في الجزائر :

ففي بداية الامر يتم التعرض الى الميزانية العامة للدول الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2002الى غاية سنة 2015 والتي تكشف في ظاهرها عن وضع مريح فقد تضاعف الرقم المطلق لكل من للنفقات العامة والايرادات العامة بمقدار ثلاث مرات .

حيث تشير احصائيات الجدول رقم (4 / 11)الى ان الايرادات العامة للدولة كان اتجاهها العام الى الارتفاع خلال الفترة 2002 – 2008 ، حيث انتقلت من حوالي 1603.2 مليار دينار سنة 2002 الى حوالي 5190.8 مليار دينار سنة 2008 ، لتجنح بعدها الى اللتقلب بين الارتفاع والانخفاض اد تراجعت الايرادات العامة للدولة لتصل الى حدود 3676 مليار دينار جزائري سنة 2009 لتتجه الى الارتفاع من جديد خلال السنتين المواليتين لتصل الى حدود 6933.3 مليار دينار جزائري سنة 2012 لتنخفض بعدها وتستقر في حدود 5103,1 مليار دينار جزائري سنة 2015 ، ويرجع هدا التدبدب في الحصيلة الاجمالية للايرادات العامة للدولة الى التقلبات التي تعرفها اسعار المحروقات في الاسواق العالمية .

كما عرفت الجباية البترولية هي الاخرى ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002 – 2008 حيث انتقلت من حوالي 1007.9 مليار دينار جزائري الى حوالي 4088.6 مليار دينار لتتجه الى التقلب وعدم الانتظام ابتداءا من سنة 2009 ، وهدا راجع لتقلب اسعار المحروقات في الاسواق العالمية ، وتشير بيانات الجدول رقم (4 / 11)ان الجباية البترولية تمثل الغالبية العظمى من اجمالي الايرادات العامة للدولة فقد كانت تمثل حوالي 69% في المتوسط من اجمالي الارادات العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2015 ، وهو ما يجعل تاثيرها جليا على الايرادات العامة للدولة .

وفي المقابل تبين بيانات الجدول رقم (4 / 11) ارتفاعا مضطردا في حصيلة الايرادات الضريبية اد انتقلت من حوالي 482.9 مليار دينار جزائري سنة 2002 الى حوالي 2354,7 مليار دينار جزائري سنة 2015 وتعتبر مساهمتها النسبية الى اجمالي الايرادات العامة للدولة اقل نسبيا من تلك التي تمثلها الايرادات االبترولية اد لا تتجاوز حوالي 25 % في المتوسط من اجمالي الايرادات العامة للدولة خلال الفترة 2002 –2015 .

جدول رقم (4 / 11)

تطور ايرادات الجزائر ونفقاتها خلال الفترة (2002 –2015)

القيمة : مليار دينار جزائري

	الايرادات العامة				النفقات العامة	العجز و الفائض
	اجمالي الايرادات	ايرادات المحروقات	الايرادات الضريبية	الجباية الجمركية		
2002	1603.2	1007.9	482.9	128.4	1550.6	52,6
2003	1974.4	1350	524.9	143.8	1690.2	284,2
2004	2229.7	1570.7	580.4	138.8	1891.8	337,9
2005	3082.6	2352.7	640.4	143.9	2052.0	1030,6
2006	3582.3	2799	720.8	114.8	2428.5	1153,8
2007	3687.8	2796.8	766.7	133.1	3108.5	579,3
2008	5190.8	4088.6	965.2	164.9	4191.0	999,8
2009	3676.0	2412.9	1146.6	170.2	4246.3	-570,3
2010	4379.6	2905	1287.4	179.2	4512.8	-133,2
2011	5790 .1	3979.7	1527.1	222.4	5853.6	-63,5
2012	6339.3	4184.3	1908.6	338.2	7058.1	-718,8
2013	5957.5	3687.1	2031	403.8	6024.1	-66,6
2014	5719.0	3388.3	2078 .7	369.2	6980.2	-1261,2
2015	5103,1	2373,5	2354,7	411,2	7656,3	2553,2-

المصدر :

البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، 2006 ،ص .164 .

البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، 2010، ص 165 .

البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، 2010 ، ص 155 .

البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، 2014 ،ص 164 .

البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ،2015، ص 118 .

كما تشير بيانات الجدول (4 / 11) ان حجم الايرادات الجمركية الجزائرية اتسم بالتقلب خلال الفترة 2015/2005 ، حيث تراوحت الجباية الجمركية ما بين 128.4 مليار دينار جزائري سنة 2002 الى حوالي 411,2 مليار دينار سنة 2015 وهدا راجع اساسا الى الارتفاع المستمر في الرقم المطلق للواردات ، حيث كانت تمثل حوالي 4.5 % من اجمالي الايرادات خلال نفس الفترة .

في المقابل عرفت النفقات العامة للدولة ارتفاعا مضطردا خلال نفس الفترة حيث انتقلت من حوالي 1550.6 مليار دينار جزائري سنة 2002 الى حوالي 7656,3 مليار دينار جزائري سنة 2015 .

الا ان الرصيد المطلق للميزانية العامة للدولة يكشف عن تارجح مابين الفائض والعجز ففي حين كان رصيد الميزانية موجبا خلا ل الفترة 2002 - 2008 فقد حققت الميزانية اعتبارا من سنة 2009 عرف عجزا متتاليا والدي يعزى الى ارتفاع وتيرة الانفاق العام وبداية تراجع اسعار المحروقات .

تكشف احصائيات الميزانية العامة للدولة في الحقيقة وضعا جد هشا على اعتبار انها تعاني من خلل هيكلي والدليل على دلك تقلب حصيلة الايرادات العامة للدولة وخضوعها بدرجة كبيرة الى تاثير ايرادات المحروقات التي تعرف اسعارها تقلبا دوريا في الاسواق العالمية وهو ما يعرض ايراداتها الى الانخفاض في حال ما ادا تراجعت اسعار المحروقات وهو ماحدث خلال السنوات الاخيرة ، وهو ما يعطي الايرادات الضربية ومن ضمنها الايرادات الجمركية اهمية قصوى بصفتها من بين اهم ايرادات الميزانية العامة للدولة .

المطلب الثالث : اثر التخفيض الجمركي على الميزانية العامة للدولة :

فمسايرة للاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التسعينات وتماشيا مع الاتفاقات الدولية اقدمت الجزائر على عدة تخفيضات لرسومها و دلك من 120 % قبل سنة 1994 الى 60 % سنة 1995 الى 50 % سنة 1996 ثم الى 45 % سنة 1997 ، وفي سنة 2001 تم التاسيس لتعريفة جديدة حددت نسبتها العليا ب 30 % والوسيطة 15 % والميزانية العامة للدولة في الجزائر المخفضة 5% و الاعفاء 0 % [1] .

[1] بوعلام ولهلي و العياشي عجلان ، محاولة تحليل وتقييم الجباية الجمركية في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ، بحوث واوراق المتقى الدولي حول ، اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر، يومي 14/13 نوفمبر 2006 ، ص 193 .

كما بادرت الحكومة الجزائرية في اطار اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية الى اجراء تخفيضات في معدلات التعريفة الجمركية الدي دخل حيز التنفيد اعتبارا من 01 سبتمبر 2005 ، وقد اثارت هده التخفيضات الجمركية العديد من المخاوف من ان يترتب عليها تناقص في الحصيلة الجمركية والتي تعتبر من مصادر الايرادات العامة .

تشبر بيانات المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك ان التفكيك الجمركي في اطار اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية ترتب علية خسارة مالية معتبرة تلخصها بيانات الجدول (4 / 12) .

تشير بيانات الجدول رقم (4 / 12) ان الخسار الجبائية في الجزائر نتيجة لبرنامج التفكيك الجمركي في اطار اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية عرفت ارتفاعا مضطردا طيلة الفترة 2015/2005 ، اد كان مقدار الخسارة الجبائية للاربع اشهر الاخيرة فقط من سنة 2005 والتي تلت دخول الاتفاق حيز التنفيد حوالي 5027 مليون دينار جزائري.

اما في سنة 2006 فكانت في حدود 25469 مليون دينار جزائري لتصل الى حوالي 143527 مليون دينار جزائري سنة 2014 ، فقد تضاعف مقدار الخسارة الجبائية حوالي خمس مرات حيث قدرت نسبة الزيادة سنة 2014 مقارنة بسنة 2006 بحوالي 560% ، وقد كان متوسط معدل زيادتها السنوية في حدود 57 % ، ويكون بدلك اجمالي الخسارة الجبائية مند دخول الاتفاق حيز التنفيد في سبتمبر 2005 الى غايةالعشرة اشهر الاولى من سنة 2015 حوالي 766.251 مليار دينار جزائري .

جدول رقم (4 –12) تطور الخسارة الجبائية الجزائرية في اطار اتفاق الشراكة .

خلال الفترة (2005 –2015)

الوحدة :مليون دينار جزائري

	البروتوكول الثاني	بروتوكول الرابع	بروتوكول الخامس	القائمة الاولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع
2005	681	2.74	161	4183	/	/	5027
2006	2322	12	569	22566	/	/	25469
2007	1931	14	715	28907	523	164	32253
2008	2141	15	921	47036	3990	3241	57343
2009	2180	15	1412	43287	7579	6700	61173
2010	1571	17	1429	43235	7516	6814	60582
2011	1886	16.8	2151	54377	9144	11037	78613
2012	2248	22	3399	63916	9397	14243	93224
2013	4359	66	3619	69373	14142	20778	112337
2014	4809	240	5572	71971	18557	42378	143527
2015	3713	87	3063	59406	15345	15087	96703

البروتوكول رقم 02 : المنتوجات الزراعية المدرجة في البروتوكول الثاني من الاتفاق .

البروتوكول رقم 4 : المنتوجات الصيد االبحري المدرجة في البروتوكول رقم اربعة من الاتفاق .

البروتوكول رقم 5 : المنتوجات الزراعية المحولة المدرجة في البرتوكول رقم خمسة من الاتفاق .

القائمة رقم 1 : المنتوجات الصناعية المدرجة في الملحق رقم 2 .

القائمة رقم 2 : المنتوجات الصناعية المدرجة في الملحق رقم 3 .

القائمة 3 : المنتوجات الصناعية الغير متضمنة في القائمتين الاولى و الثانية .

بالنسبة لسنة 2005 فتتضمن قيمة التخفيض الجمركي للثلاث اشهر الاخيرة من السنة .

بالنسبة لسنة 2015 فتتضمن العشر اشهر الاولى من السنة .

المصدر : المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، وثيقة داخلية خاصة بالمركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء .

كما تشير بيانات الجدول رقم (4 / 12) ان الغالبية العظمى من الخسارة الجبائية تزكزت في واردات المنتجات الصناعية حيث كانت تمثل حوالي 92 % في المتوسط خلال الفترة 2005 – 2015 من اجمالي الخسارة المالية الجمركية ، في حين لم تكن الخسائر المالية الناجمة عن واردات المنتجات الزراعية والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة تزيد عن % 8 في المتوسط خلال نفس الفترة .

تحتل القائمة السلعية الاولى والتي تضم المنتجات الصناعية المدرجة في الملحق الثاني من الاتفاق المركز الاول فقد عرفت الخسائر المالية في هده القائمة ارتفاعا مضطردا حيث انتقلت من حوالي 4183 مليون دينار جزائري في الاشهر الاربعة الاخيرة لسنة 2005 الى حوالي 22566 مليون دينار سنة 2006 لتصل الى حوالي 71971 مليون دينار جزائري سنة 2014 لتصل الى حوالي 59406 مليون دينار جزائري فقط خلال العشرة اشهر الاولى من سنة 2015 ، وقد كانت هده الاخيرة تمثل حوالي حوالي % 72 من اجمالي الخسار الجبائية على الواردات من الاتحاد وحوالي % 78.5 من اجمالي خسائر المنتجات الصناعية الخلال الفترة 2015/2005 .

تشير بيانات الجدول (13/4) ان الخسارة الجبائية ففي اطار اتفاق الشراكة كانت تمثل نسبة معتبرة من اجمالي الايرادات الجمركية حيث وصلت الى حوالي 28.3% في المتوسط خلال الفترة 2015/2005 .

كما عرفت هده الاخيرة ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت نسبة الخسارة الجبائية الى اجمالي الايرادات الجمركية من حوالي 3.5 % خلال الاربع اشهر الاخيرة من سنة 2005 الى حوالي 38.8 % خلال الاشهر العشرة الاولى من سنة 2015 وهو ما يعني ان الخسارة الجبائية جراء التخفيض الجمركي وصلت الى اكثر من ثلث الايرادات الجمركية . كما عرفت نسبة الخسارة الجبائية جراء التخفيض الجمركي الى اجمالي الايرادات العامة للدولة هي الاخرى ارتفاعا مضطردا حيث انتقلت من حوالي 0.16 % سنة 2005 الى حوالي 2.5 % من اجمالي الايرادات سنة 2014 لتستقر في حدود 1,9 % سنة 2015 ، وهو ما يعني استقطاع نسبة معينة من الايرادات العامة للدولة كان من المفروض ان تدعم اجمالي الايرادات في الوقت الدي بدات فيه اسعار المحروقات في التهاوي .

جدول رقم (13/4)

نسبة الخسارة الجبائية الى اطار الشراكة الى مؤشرات اقتصادية مختارة خلال الفترة (2015/2005)

النسبة %

	نسبةالخسارة الجبائيةالى اجمالي الايرادات	نسبةالخسارة الجبائية الى اجمالي الايرادات الجمركية	نسب الايرادات الجمركية الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبةالخسارة الجبائيةالى اجمالي النفقات العامة
2005	0.16	3 .5	1.9	0.2
2006	0.71	22.1	1.3	1
2007	0.87	24.3	1.4	1
2008	1.1	34.7	1.4	1.3
2009	1.6	35.9	1.6	1.4
2010	1.3	33.8	1.4	1.3
2011	1.35	35.3	1.5	1.3
2012	1.47	27.5	2	1.3
2013	1.8	27.8	2.4	1.8
2014	2.5	38.8	2.1	2
2015	1,9	23,5	2,4	1,3

المصدر :

-البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة 2006، 2010 ، 2014 ،2015

– المدير العامة للجمارك الجزائرية ، المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء ، وثيقة داخلية خاصة

والاهم من دلك هو نسبة اجمالي الخسارة الجمركية الى اجمالي النفقات العامة للدولة والدي يعني ان الخسارة في الجباية الجمركية معناها خسارة خرء من الايرادات كان من الممكن ان يوجه لسد جزءا من الجاجات العامة لافراد المجتمع وتشير بيانات الجدول رقم(13/4) ان نسبة الخسارة في الجباية الجمركية كانت في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2005/2015 حيث انتقلت من حوالي 0.2 % سنة 2005الى حوالي 2 % سنة 2014 و قد كانت تمثل حوالي 1.2 % من اجمالي النفقات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة نفس الفترة .

كما ان نسبة الجباية الجمركية الى الناتج المحلي الاجمالي عرفت تقلبا مستمرا كما تشير بينات الجدول (13/4) حيث انتقلت من حوالي 1.9 % سنة 2005 الى حوالي 1.4 % سنة 2010 ثم ارتفعت الى حدود 2.4 % سنة2015 .

وتتضح اهمية الخسارة في الايرادات الجمركية في اطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي عند مقارنتها مع العجز والفائض في الميزانية العامة للدولة وتشير بيانات الجدول رقم (14/4) الى تطور نسبة العجز والفائض في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2005 - 2015) .

.

جدول رقم (14/4)

نسبة الخسارة الجبائية في اطار اتفاق الشراكة الى الفائض والعجز في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2005 2014) .

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	الفائض و العجز	الخسارة الجبائية	النسبة%	السنة	الفائض و العجز	الخسارة الجبائية	النسبة%
2005	1030,6	5,027	0,4	2010	133,2-	60,582	45,4-
2006	1153,8	25,469	2,2	2011	63,5-	78,613	123,8-
2007	579,3	32,253	5,5	2012	718,8-	93,224	11,3-
2008	999,8	57,343	5,7	2013	66,6-	112,337	168,6-
2009	570,3-	61,173	10,7-	2014	1261,2-	143,527	11,3
-	-	-	-	2015	2553,2	96,703	3,8

المصدر - :البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة 2006، 2010 ، 2014 ،2015

– المدير العامة للجمارك الجزائرية ، المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء ، وثيقة داخلية خاصة

تشير بيانات الجدول (14/4) الى مدى اهمية الخسارة الجبائية في اطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيث ان هده الاخيرة ساهمت في التقليل من حجم الفائض المحقق في الميزانية العامة للدولة طيلة الفترة (2005– 2008) كما ساهمت في مضاعفة العجز في الميزانية العامة للدولة طيلة الفترة (2009 –2015) حيث وصلت نسبة الخسارة الجبائيةالى العجز في الميزانية العامة للدولة اعلى مستوى لها سنة 2013 بحوالي 168,6% من اجمالي عجز الميزانية العامة للدولة .

كما تشير تقديرات المديرية العامة للجمارك الجزائرية حسب المركز الوطني للعلام الالي والاحصاء ان مقدار الخسارة الجبائية المحتملة سيعرف ارتفاعا مستمرا ، حيث ستصل اجمالي الجسائر في الايردات جراء التفكيك الجمركي الى حوالي 1403.075 مليار دينار جزائري اي مايعادل 17.793 مليار دولار امريكي بحلول سنة 2020 [1].

وعند اجراء مقارنة بسيطة بين المكاسب والخسائر المالية المباشرة مند دخول اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي حيز التنفيد نجد ان الجزائر تعتبر خاسرا صافيا ودلك بمقارنة مبالغ الدعم المالي المباشر في اطار ميدا والاداة الاوروبية للجوار والشراكة مع مقدار الخسائر المالية المترتبة جراء الالغاء والتخفيض الجمركي على الواردات في اتفاق اطار الشراكة

[1] المدير العامة للجمارك الجزائرية ، المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء ، وثيقة داخلية خاصة

الخلاصة الفصل:

اتضح ان التعاون المالي في اطار الشراكة حتى وان اختلف عن السابق في الياته وحجمه وادواته الا ان مقدار المساعدات المالية التي تحصل عليها الجزائر مازالت ضئيلة ولا ترقى الى المستوى المطلوب وترتبط في الغالب باجراءات بيروقراطية جد معقدة .

ترجم التعاون المالي من خلال مجموعة من المشاريع دات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اما في الجال الاقتصادي فقداخدت الاولوية عملية دعم جهود التحول الاقتصادي وتنويع الاقتصاد وكدا دعم تاهيل المؤسسات الاقتصادية ودلك بهدف زيادة قدرتها التنافسية ، وبالفعل خضعت حوالي 448 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لعملية التاهيل الاولى واستفادت حوالي 245 من عملية التاهيل للتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال .

في ظل تحسن النسبي لمؤشرات الاقتصاد الجزائري وتحسن بعض مؤشرات بيئة اداء الاعمال في الجزائر ودخول الجزائر في اتفاق للشراكة مع الاتحاد الاوروبي، واكب دلك تحسن ملحوظ في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من العالم الخارجي وحتى من الاتحاد الاوروبي وبالرغم من انه لا يمكن الجزم بدلك الا ان محاكات التجارب العالمية في التكامل الاقليمي يولد الاعتقاد بصحة دلك .

اما بخصوص التجارة الخارجية الجزائرية فلم تحدث تغيرات كبيرة على هيكلها ، فقد عرفت كل من الصادرات والواردات الجزائرية ارتفاعا ملحوظا مع تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري الا ان اعتماد الصادرات على نسبة هامة من المحروقات يجعل الميزان التجاري باستثناء النفط يعاني من عجز مزمن كما ان تنوع الواردات بين المواد الغدائية والنصف مصنعة والاستهلاكية يضع رهان كبير على الاقتصاد الجزائري في ظل تنامي الطلب المحلي حيث ان هده الاخيرة تعتبر واردات غير قابلة للضغط .

عرفت صادرات الجزائر وارداتها الى الاتحاد ارتفاع ملحوظا حيث توصلت الدراسة الى ان الاتحاد الاوروبي يبقى الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة الى الجزائر فقد تضاعفت صادراتها اليه حيت انتقلت من حوالي 12105 مليون دولار امريكي الى حوالي 40380 مليون دولار امريكي مع تسجيل ارتفاع الاهمية النسبية له كسوق للمنتوجات الجزائرية حيث انتقلت اهميته النسبية من 52,6 % سنة 2006 الى حوالي 64,2 % سنة 2014 ، اما الواردات فقد عرفت هي الاخرى ارتفاعا وتضاعفت عدة مرات حيث انتقلت من حوالي 6733 مليون دولار امريكي سنة 2002 الى حوالي

29711 مليون دولار سنة 2014 بينما تراجعت اهميتها النسبية الى اجمالي الواردات من حوالي 54,6 % سنة 2006 الى حوالي 50,6 % سنة 2014 لصالح مناطق مختلفة من العالم كاسيا .

والاهم من دلك ان دراسة واردات الجزائر الى الاتحاد حسب القوائم السلعية المدرجة في الاتفاق تبن ان واردات الجزائر في اطار الشراكة من المنتجات الصناعية عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداءا من دخول الاتفاق حيز التنفيد مع الاشارة الى ان القائمة الاولى وهي التي تم اعفائها بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيد تراجعت اهميتها النسبية لصالح القائمتين الثانية والثالثة ، اما واردات المنتجات الزراعية فقد عرفت هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا الا ان اهميتها النسبية الى اجمالي الواردات في اطار الشراكة ظلت قليلة نسبيا .

وفي ظل تقلب القيمة المطلقة للواردات في اطار الشراكة فانخفاض الاهمية النسبية لها لصالح الواردات خارج اتفاق الشراكة خاصة ابتداءا من سنة 2008 ونظرا لتراجع الاهمية النسبية للواردات من الاتحاد الاوروبي كنسبة من اجمالي الواردات لصالح اقاليم اخرى وفي ظل الاستمرار في تحرير التجارة مع الاتحاد الاوروبي والتخفيض التدريجي المتواصل للتعريفات الجمركية ولكل هدا يصعب القول ان تحرير التجارة والتفكيك التدريجي الرسوم الجمركية في اطار اتفاق الشراكة هو الدي ساهم في الزايدة المعتبرة في قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي ومن العالم الخارجي .

ساهم اتفاق الشراكة الاوروجزائري في اطار التفكيك الجمركي المطبق على الواردات من الاتحاد الاوروبي في تحقيق خسائر معتبرة في الايرادات العامة للدولة والتي عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة 2014/2005 ، حيث وصلت الخسارة الجبائية في اطار اتفاق الشراكة الى حوالي 28,3 %من اجمالي الايرادات الجمركية خلال الفترة 2015/2005.

الخاتمة :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

عرف مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي تطورا مستمرا عبر الزمن فبلاسا وآخرون راو فيه عملية اقتصادية واجتماعية تعمل على إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية وتعتبر التجربة الأوروبية نموذجا لها ، في حين تخلى الفكر التكاملي الحديث ونتيجة لمجموعة من المتغيرات عن بعض الأدبيات القديمة فلم يد معيار التقارب الجغرافي ولا مستويات النمو من بين متطلبات العملية التكاملية الحديثة وفق ما دهب إليه ونترز وآخرون ،كما لم تعد العملية التكاملية مقتصرة على المراحل الخمسة المتعاقبة وأنما اقتصرت على مراحله الأولى وهي منطقة التجارة الحرة ، وتعتبر منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا الشراكة الاورومتوسطية نموذجا لها .

ترتبط الجزائر والبلدان العربية الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد بعلاقات قوية ووثيقة معه على مر عقود من الزمن فقد أقرت معاهدة روما معاملة تفضيلية للجزائر حتى قبل استقلالها بمعية بلدان المغرب العربي إلا أن عدم توقيع الجزائر على اتفاقية انتساب كمثيلاتها المتوسطية حرمها في مرحلة الستينات من المزايا التفضيلية التي كانت الجماعة تقدمها للبلدان المتوسطية .

مثلت اتفاقيات التعاون الشامل جيلا جديدا من العلاقات بين الاتحاد الاوروبي والبلدان المتوسطية والتي توجت بتوقيع اتفاقية للتعاون بين الجزائر والجماعة سنة 1976 والتي أعطت للمنتوجات الصناعية الجزائرية حرية كاملة للدخول إلى أسواق الجماعة بدون قيود كمية ولا إجراءات تقييدية كما أعطت حرية نسبية للمنتوجات الزراعية الجزائرية تتماشى وأولويات السياسات الزراعية داخل بلدان الجماعة هدا بالإضافة إلى التعاون القطاعي والتقني والمالي .

بالرغم من توقيع الاتحاد الاوروبي والدول العربية والمتوسطية على اتفاقيات للتعاون وحصولها على تفضيلات تجارية غير مسبوقة إلا أنها لم تكن تخدم المصالح الاقتصادية للبلدان العربية المتوسطية بما فيها للجزائر أكثر ما هي تخدم مصالح البلدان الأوروبية وبالرغم من تضمين الاتفاقيات المتتالية بين الجزائر والدول العربية المتوسطية لبروتوكولات تعاون مالي ألا أنها كانت بعيدة عن الآمال المعقودة عليها، فقد ركزت سياسات دول الاتحاد الأوروبي في الستينات والسبعينات وحتى بداية التسعينات على منح المزايا التجارية والدعم المالي وإلا إن هده الإجراءات اثبت عدم كفايتها لدفع النمو الاقتصادي في هده البلدان التي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها و بين الدول الاتحاد الأوروبي .

تختلف بوضوح مستويات التنمية والنمو الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة ودول الاتحاد الأوروبي بالرغم من أن الدول الشريكة بما فيها الجزائر بدلت مجهودات هامة في سياق إلا صلاح اقتصادي و التصحيح الهيكلي.

جاءت اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية عقب إعلان برشلونة لتعبر عن شكل جديد من أشكال التعاون بين الاتحاد الاوروبي والبلدان المتوسطية وبالرغم من أنها إنتاج أوروبي خالص وجاءت لتستجيب للتطورات التي عرفها هدا الأخير إلا أن الدول المتوسطية العربية كانت لها أيضا أسبابها في المضي قدما فيها فقد أقبلت البلدان المتوسطية العربية خاصة متتابعة في التوقيع عليها ، وقد تضمنت العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية ويعد العمل على المستويين الثنائي والإقليمي آلية لتنفيذ برامج الشراكة الاورومتوسطية .

– بتحليل الأسباب والمبررات التي دفعت كل من الجزائر والاتحاد الاوروبي إلى التفاوض وتوقيع اتفاقية للشراكة الاورومتوسطيية اتضح أن أهمها من وجهة نظر الجانب الجزائري هي محاولة جدب الدعم الاوروبي لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكدا العمل على جدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتوصل إلى شروط تجارية أفضل من حيث فتح أسواق الاتحاد أمام المنتجات الصناعية الجزائرية وكدا دعم تأهيل قطاعها الصناعي ، وأما من وجهة النظر الأوروبية فاهم الدوافع هي الرغبة في ضم الجزائر والبلدان العربية المتوسطية إليها من اجل تكوين تجمع دولي بإمكانه مواجهة الكيانات الكبرى وكدا العمل على تنسيق الجهود من اجل مواجهة تيارات الهجرة المتزايدة وخاصة غير الشرعية منها بالإضافة إلى فتح السوق الجزائري المتنامي أمام المنتجات الأوروبية ناهيك عن الاقتراب وربط علاقات وثيقة مع مصدر من أهم مصادر الطاقة القريبة جغرافيا منها .

– تختلف اتفاقية الشراكة عن اتفاقية التعاون الشامل في عدة نقاط أساسية فاتفاقية الشراكة تهدف إلى وضع أسس متكافئة للعلاقة بين الطرفين يترتب عليها التزامات متبادلة وليس مجرد منح مزايا وتفضيلات تجارية من جانب واحد كما تضيف اتفاقية الشراكة أبعاد ومجالات جديدة اقتصادية واجتماعية و سياسية و ثقافية .

– جاءت اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية مشابهة إلى حد بعيد لتلك الموقعة بين الاتحاد والدول العربية الأخرى وخاصة في إطارها العام إلا أنها تختلف عنها في بعض التفاصيل خاصة تلك المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة في تجارة السلع والمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري وتجارة الخدمات وقواعد المنشا .

إن برنامج التحرير التجاري وفق اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية جاء ليتسم بقدر اكبر من المرونة والتدرج حيث سمحت هده الأخيرة للجزائر بإمكانية مراجعة لجدول تخفيضاتها الجمركية في حالات معينة إلى جانب طول الفترة الانتقالية لبرنامج التحرير وفي حين كان تحرير المنتجات الصناعية يتم وفق قوائم محددة وأكثر شمولا كان تحرير المنتجات الزراعية محدودا مع الإبقاء على بعض القيود كنظام الحصص مدعوما ببروتوكول لقواعد المنشا التي تحدد على أساسها أهلية السلعة أو المنتوج للحصول على التخفيضات الجمركية المقررة في الاتفاقية

– عدم شمولية عملية تحرير التبادل التجاري في إطار منطقة التجارة الحرة حيث ركزت الاتفاقية على تحرير التجارة في المنتجات الصناعية وأبقت على تجارة المنتجات الزراعية مقيدة بنظام الحصص وضمن جداول زمنية محددة .

– اتضح أن التعاون المالي في إطار الشراكة حتى وإن اختلف عن السابق في آلياته وحجمه وأدواته إلا أن مقدار المساعدات المالية التي تحصل عليها البلدان المشاركة مازالت ضئيلة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وترتبط في الغالب بإجراءات بيروقراطية جد معقدة أضف إلى دلك ضئالة حجم الدمع المالي المقدم إلى الجزائر خاصة حيث ظلت تحتل المراتب الأخيرة مقارنة بالدولة المشاركة الأخرى .

– التعاون المالي ترجم من خلال مجموعة من المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أما في المجال الاقتصادي فقد اخدت الأولوية عملية دعم جهود التحول الاقتصادي و تنويع الاقتصاد وكدا دعم تأهيل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ودلك بهدف زيادة قدرتها التنافسية وبالفعل خضعت حوالي 448 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لعملية التأهيل الأولى واستفادت جوالي 245 من عملية التأهيل للتحكم في ثكنولوجيا الإعلام و الاتصال .

في ظل تحسن النسبي لمؤشرات الاقتصاد الجزائري وتحسن بعض مؤشرات بيئة أداء الأعمال ودخول الجزائر في اتفاق للشراكة مع الاتحاد الاوروبي واكب دلك تحسن ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من العالم الخارجي وحتى من الاتحاد الاوروبي .

أما بخصوص التجارة الخارجية الجزائرية فقد عرفت كل من الصادرات والواردات الجزائرية ارتفاعا ملحوظا مع تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري إلا أن اعتماد الصادرات على نسبة هامة من المحروقات يجعل الميزان التجاري باستثناء النفط يعاني من عجز مزمن .

– عرفت صادرات الجزائر وارداتها الى الاتحاد ارتفاع ملحوظا من حيث القيمة المطلقة حيث توصلت الدراسة الى أن الاتحاد الاوروبي يبقى الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة الى الجزائر مع تسجيل تراجع الأهمية النسبية له سواء كمصدر للواردات أو كوجهة للصادرات لصالح مناطق مختلفة من العالم كاسيا .

– إن دراسة واردات الجزائر إلى الاتحاد حسب القوائم السلعية المدرجة في الاتفاق تبين أن واردات الجزائر في إطار الشراكة من المنتجات الصناعية من حيث القيمة المطلقة عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداءا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ مع الإشارة إلى أن القائمة الأولى وهي التي تم إعفائها بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تراجعت أهميتها النسبية لصالح القائمتين الثانية و الثالثة

أما واردات المنتجات الزراعية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا إلا أن أهميتها النسبية الى إجمالي الواردات في إطار الشراكة قليلة نسبيا .

– وفي ظل تقلب القيمة المطلقة للواردات في إطار الشراكة فانخفاض الأهمية النسبية لها لصالح الواردات خارج اتفاق الشراكة خاصة ابتداء من سنة 2008 ونظرا لتراجع الأهمية النسبية للواردات من الاتحاد الاوروبي كنسبة من إجمالي الواردات لصالح أقاليم أخرى في ظل الاستمرار في تحرير التجارة مع الاتحاد الاوروبي والتخفيض التدريجي المتواصل للتعريفات الجمركية لكل هدا يصعب القول أن تحرير التجارة والتفكيك التدريجي الرسوم الجمركية في إطار اتفاق الشراكة هو الذي ساهم في الزيادة المعتبرة في قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي ومن العالم الخارجي .

– ساهم اتفاق الشراكة الاوروجزائري في إطار التفكيك الجمركي المطبق على الواردات من الاتحاد الاوروبي في التأثير على الإيرادات العامة للدولة والتي عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة 2015/2005 حيث وصلت الخسارة الجبائية في إطار اتفاق الشراكة الى حوالي 28,3 %من إجمالي الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2015/2005 .

ومن خلال سبق تقدم الدراسة بعض التوصيات لتحقيق مشاركة أوروبية جزائرية يتم فيها تقاسم المنافع بين الشركاء وهي مايلي :

–الاتجاه نحو استكمال سياسة تحرير التجارة مع الشركاء التجاريين الأساسيين والتحرك نحو درجة أعلى من الانفتاح على العالم الخارجي وعدم الاكتفاء بالتحرير مع شريك تجاري واحد.

– تنمية الموارد البشرية ودعم السياسات الاجتماعية من خلال العمل على زيادة الموارد المخصصة للتعليم والتدريب بما يساهم في توفير أيدي عاملة ماهرة و مدربة فالصناعة أصبحت في حاجة ماسة للأيدي العاملة الماهرة ومن هنا تبرز أهمية التعليم في النهوض بالصناعة .

– محاولة البحث عن بدائل لتعويض الإيرادات الضائعة الناتجة عن التفكيك الجمركي مع الاتحاد الاوروبي ويمكن أن يتأتى دلك عن طريق الوصول إلى نظام ضريبي أكثر بساطة واقل تعقيدا بالإضافة إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي وخفض الإعفاءات .

– ضرورة إيجاد تنسيق بين الاقتصاد الجزائري والدول العربية والمغاربية بما يمكن من إيجاد تكتل في أطار مغاربي أو عربي في مواجهة التكتل الاوروبي يتمكن من الحصول على اكبر قدر من المنافع ومن ثم تعظيم الآثار الايجابية الناتجة عن الاتفاقية ، ولا يتأتى دلك إلا عن طريق وضع قواعد منشأ متشابهة وغير متعارضة مع قواعد المنشا في اتفاق الشراكة الاورومتوسطية .

– المضي قدما من اجل خلق بيئة اقتصادية ملائمة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية والأوروبية خاصة في ظل توسع الاتحاد الاوروبي إلى الشرق نحو البلدان أوروبا الشرقية الأقل تقدما .

– الاهتمام بإدخال التكنولوجيات المتطورة والتقنيات الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية ودلك من خلال نقلها بمساعدة الاتحاد الاوروبي وهو ما يعطي فرصة اكبر في نفاد المنتجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

اولا : الكتب :

– أكرم عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 .

– بيلا بلاسا ، ترجمة راشد البراوي ، نظرية التكامل الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 .

– سليمان المندري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،1999 .

– سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ،القاهرة ، الطبعة الاولى، 2001 .

– سمير صارم ، اروبا والعرب من الحوار الى المشاركة، سسلسلة قضايا الساعة، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان ، بدون سنة نشر .

– سمعان بطرس فرج الله، مصر والدائرة المتوسطية : الواقع والمستقبل حتى عام 2020 ،دار الشروق ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2002 .

– صفوت عبد السلام عوض الله ، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2005 .

– طه عبد العليم طه ، إشكالية التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993.

–عبد الهادي عبد القادر سويفي ، التجارة الخارجية ، جامعة اسيوط ، 2002 .

– عزت المراكبي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1999.

– علي الحاج ، سياسات الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 .

-عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ، من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ،القاهرة ،2006 .

– فتح الله و لعلو ،المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية ، دار توبيكال للنشر ، الطبعة الاولى ، المغرب ،1997 .

– محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة،2000 .

– محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ,صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، بدون سنة نشر.

– محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ،الجزء الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 .

– مخلد عبيد المبيضين ، الاتحاد الاوروبي كظاهرة اقليمية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، المملكة الاردنية الهاشمية ، 2012 .

– نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 .

– ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات ، التدقيق الاداري وتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2008 .

ثانيا : **الرسائل الجامعية**:

–اوشن ليلى ،الشراكة الاجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، 2011 .

-اخرمبالي ولد محمد ، الاثار الاقتصادية للشراكة العربية الاوروبية على الاقتصاديات العربية ، تجربة تونس والمغرب ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة 2003/2002 ، ص 36 .

-أمل على على عزت ، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا ، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2000 .

-اسامة فاروق مخيمر عبد الهادي ، التعاون بين دول البحر الابيسض المتوسط ، رسالة ماجستيسر غير منشورةكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة،1996 .

-احمد عبد الكريم مبارك الشقران،اتفاقية المشاركة الاردنية الاوروبية واثارها المحتملة على تنمية القطاع الصناعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،2004 .

-بندر بن سالم الزهراني ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النموالاقتصادي في المملكة العربية السعودية :دراسة قيلسية للفترة 2000/1970 ،رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، كلية العلوم الادارية قسم الاقتصاد ، جامعة الكلك سعود، المملكة العربية السعودية ،,2004 .

-بجاوية سهام ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2005 .

-بوعزيز ناصر ،الشراكة الاورومتوسطية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ،2006/2005 .

-بوباية ذهبية ريمه ، معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2004/ 2005 .

-بولرباح غريب ، العوامل الحفزة لجدب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها : دراسة حالة الجزائر،مجلة الباحث ،العدد 10،2012 .

-بلفاطمي عباس، التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الواقع والتحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف .2004 .

-حسن حسبن رمضان ، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع ،رسالة ماجستير غير – منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، القاهرة ،2005 .

– هويدي عبد الجليل انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر رسالة ماجستير، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012 – 2013 .

-هيثم إبراهيم جعفر ، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الاروبية المتوسطية وإمكانية تعظيم الاستفادة منها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس،القاهرة ،2006 .

-عبير فرحات سليمان ،التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التجارة جامعة عين شمس، 1988 ، القاهرة .

-محمد عباس محرزي ، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005 .

-عبد الوهاب الرميدي التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميةرسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007/2006.

-مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2002/2001 .

-عزت المراكبي ، اتفاقيات التعاون المالي والفني في اطار السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوروبية، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة, ، كلية التجارة و ادارة الاعمال، جامعة القاهرة1996.

-عبيد كمال، الشراكة الاوروجزائرية : الواقع والتحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2003/2002 .

-علي بلارو ، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر (2002/1986) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،سنة 2005 .

-عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية، اطروحة دكتوراه غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005

-عماد الدين محمد عطا المزيني، اثرلا اتفاقية المشاركة الاروبية االمتوسطية على اقتصاديات الدول العربية ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،2006 .

-غنية العيد شيخي ، دور الشراكة الاورومتوسطية في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية : دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ،دمشق ، 2009 .

-فيفيان بشرى خيري سعد ،الاثار الاقتصادية لاتفاقيات المشاركة الاوروربية المتوسطية على هيكل التجارة بين مصر والدول العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،القاهرة ، 2005 .

-سلامة وفاء ، اثر الشراكة الاورومتوسطية على التنمية القتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،عنابة ،2006/2005 .

-شريبط عابد، دراسة تحليلية لواقع وافاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي ،رسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، الجزائر 2003،/2004 .

-هند رمضان عبد المجيد السيد ، الاثار القتصادية لاتفاق الشراكة المصرية الاوروبية على هيكل تجارة السلع الزراعية في مصر : دراسة مقارنة مع تونس والمغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2002 .

-فيصل حبيب حافظ ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .بدون سنة نشر .

-كريمة قويدري ، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ،2011/2010 ، ص 84 .

ثالثا : المقالات :

-احمد فراس العوران، الشراكة الاوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية : دراسة تحليلية اولية ،مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن عشر ، العدد الاول، 2002 .

-الحوزي جميلة ،التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 05 ،الجزائر .بدون سنة نشر .

-الصادق بوشنافة ، ابعاد اتفاق الشراكة الاوروجزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني . ،مجلة الابحاث الاقتصادية ، كلية العلوم الاقصادية وعلوم التسير ، جامعة البليدة ،العدد الثاني،2008 .

-أمينة أمين حلمي ، الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية .مسح مرجعي ،اورلق اقتصادية ،جامعة القاهرة ،مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ،القاهرة ،2003.

-امينة حلمي ، اثر تحرير التجارة على الايرادات الحكومية في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم 101، القاهرة ابريل، 2005.

-بلقاسم زايري وعبد القادر دربال، التكامل الاقتصثادي والاستثمار الاجنبي المباشر، كراسات كرياد رقم 88 ،.2009 .

-بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الاول ، بدون سنة نشر .

-جمال الدين زروق ، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية ،دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربيي ، العدد 01، ابوضبي الامارات العربية المتحدة ،2007 fsssssssssssssssss

حسن خضر، الاستثمار الاجنبي :تعاريف وقضايا ، سلسلة جسر التنمية ، السنة الثالثة ،المعهد العربي ،للتخطيط ، الكويت ، 2004

-خليل محمد خليل عطية ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية : بحث نظري ،مجلة مصر المعاصرة ،العدد 438/328 ،القاهرة ،اكتوبر 1994.

-خالفي علي وعبد الوهاب الرميدي ، رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان) ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس، السنة غير موجودة الجزائر .

-خالدي خديجة ، اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، السنة عير موجودة .

-ريا ل زوينة ، تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واثرها على جلب الاستثمار الأجنبي ،مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة ، العدد 09 ،الجزائر ،2010 .

-زعباط عبد الحميد، الشراكة الاوروميتوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الاول ،بدون سنة نشر ،ص 54 .

-زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، افاق انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الرابع ،سنة 2003 .

-سليمان ناصر ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث كلية، الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة العدد 01 ، 2002 ، الجزائر

-سهام عبد الكريم ، سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجوائر مع التركيز على 2pme، مجلة البحث العدد 9، 2011 .

-سليمة اغدير احمد ، تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة تقييمية لبرنامج ميدا ،مجلة الباحث، عدد9،2011 .

-صالح تومي وعيسى شقبقب ، النمدجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر : خلال الفترة 2002/1970 ،مجلة الباحث ،عدد 04 /2006، الجزائر .

-عياش قويدر وبراهيمي غبد الله، اثار انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02 ، الجزائر .

علاوي محمد لمين ، الإقليمية الجديدة ،المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ،جامعة ورقلة ، مجلة الباحث، العدد 07 ، 2010/2009 .

-كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،العدد الثامن ،2005,، بسكرة ،2005 .

-مال واعمال ، مجلة اقتصادية بالامارات العربية المتحدة ،العدد 2406 ، 8 افريل ،2009 ،الموافق ل12 ربيع الثاني 1430هـ

-محمد محمود الإمام ، اتفاقية المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد السابع ، القاهرة 1997 .

-ناصر دادي عدون ومنتاوي محمد ،انظمام الجزائر الى المنظمة العالمي للتجارة ,الاهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ،عدد 03 ، 2004 .

– فيصل بهلولي ،إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة ،مجلة الباحث ، العدد 14 ، 2014 .

رابعا : **الندوات و الملتقيات و المؤتمرات** :

–الاخضر عزوزي وهواري خيثر، محاولة لدراسة خيار تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المرجعية (1962 –2008) ،الملتقى الوطني الاول حول :دور المؤسسات بالصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2010) ،المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس ، ماي 2011

-الطاهر هارون وعادل بلجبل ، المساعدات المالية في اطار برنامج meda , و phare لمادا الاختلاف ، بحوث واؤراق عمل اللتقى الدولي حول :اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري,يومي 23/22 شوال 1427 الموافق ل14/13 نوفمبر 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2006 .

-براق محمد وميموني سمير ، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة / دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، 23/22 شوال 1427 الموافق ل147/13نوفمبر 2006 ، جامعة فرحات عباس .سطيف،2006, .

-بودرامة مصطفى ، الاثار المحتملة للشراكة الاورومتوسطية على الصناعة في الجزائر ، بحوث واؤراق عمل اللتقى الدولي حول :اثار ة انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، يومي 23/22 شوال 1427 الموافق ل14/13 نوفمبر 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2006 .

- بوعلام ولهلي والعياشي عجلان ، محاولة تحليل وتقييم الجباية الجمركية في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ، بحوث واوراق المتقى الدولي حول ، اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير ،جامعة فرحات عباس ، الجزائر يومي 14/13 نوفمبر 2006 .

-سلوى محمد مرسي ، االمشاركة الاورو– عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها,اوراق الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل االشراكة العربية الاوروبية،09/80 ماي 2004 كلية العلوم الاقتصادية ، جاعمعة فرحات عباس ،سطيف ،20004 .

- سمعان بطرس فرج الله واخرون ، اعمال ندوة مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وتاثيراتها عاى الوطن العربي ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة،27–28 ديسمبر 1997 .

-غراب رزيقة وسجار نادية، محتوى الشراكة الاوروجزائرية، بحوثو اوراق الملتقى الدولي حول اثارو انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصادج الجزائري ، المنعقد 23/22 شوال 1427 الموافق ل 14/13 نوفمبر 2006 ، سطيف ،2006 .

– مفتاح صالح وبن سمينة دلال ، اتفاق الشراكة الاوروجزائري الدوافع المحتوى والاهمية ، المتقى الدولي اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 22 –23 شوال 2006 .

-منى الجرف، اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبي ، مستقبل الصناعة التحويلية ، اعمال الندوة الاتحاد الاوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 2003/1991،الندوة الفرنسية المصرية الحادية عشرة ،القاهرة ، 15/14 يناير 2004 .

-نوري منير ، اثر الشراكة الاورو جزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الملتقي الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف ، 2006 .

خامسا: التقارير :

-الامانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية ، العدد 31،السنة الثانية والاربعون ، السبت ربيع الاول عام 1426 الموافق ل2005/04/30 .

-البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

-الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة .

-احمد ادريس ، الشراكة الاورومتوسطية : نظرة تقييميمية،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، مركز جامعة الدول العربية بتونس ،2010 .

-اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا الاسكوا، مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية إلى أين نحن داهبون ،الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .

-محمود ببيلي ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية ،المركز الوطني للإصلاح الزراعي، وزارة الزراعة بالتعاون منظمة الاغدية والزراعة للأمم المتحدة، جمهورية مصر العربية ، 2008

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت، اعداد مختلفة .

-المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصاء ،المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، مجموعة وثائق داخلية .

-صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ،2015

المراجع باللغة الاجنبية :

Livres :

-Bichara khader, Le partenariat euro-méditerranéens : âpres la conférence de Barcelone, L'harmattan,france , 1997

- Nachida bouzidi , 5 essais sur l ouverture de l'économie algérienne ,enag édition ,algerie,,1998 .

- Otman bekenniche, La coopération entre l union européenne et l'Algérie ;OPU , Algérie ,2006.

- Otman bekenniche. Le partenariat euro-méditerranéen : les

Enjeux,opu, Algérie,2010.

Mémoires :

- Berkanne Mohamed Nasser ,les relations économiques entre l Algérie et l union européenne a travers les accords de coopération : bilan et perspectives , mémoire de magister , institut des sciences économiques , université mentourie , Constantine ,2001/2002 .

-Karine duprelle , la régionalisation en Afrique orientale :entre impératif de développent et dynamique politique, doctorat en sciences économiques, université des sciences et technologie de Lille, faculté des sciences économiques et sociales, France ,2001, p218.

Reuvue :

- Mohamed yazid boumghar , impacte de l'accord d'association en Algérie : une première mesure , les cahiers du CREAD ,N72 ,2005 ..

- Sofie drogue, . Incidence du processus.multulaterale sur la viabilité des accord préférentielle : le cas euro-méditerranéenne. Femise, 2003,

- youcef benabdelah, l'Algérie dan la perspective de l accord d association avec l union européenne ,les chairs du CREAD , N 75 . algerie, 2006 .

- Youcef benabdellah ,ouverture commerciale et compétitivité de l - économie : un essai de mesure de l'impacte des accord s d association sur les prix a la production et les prix a la consommation ,femise, avril 2005 .

Colloques :

- Abdelkader derbal, Quels rôles pour les PME algérienne dan le quadre du partenariat avec l union européenne .colloque internationale : effets et retombées de l'accord d'association sur l économie algérienne , faculté des sciences économiques , université farhat abas , 13/14 novembre ,2006

– Zouaou lamia , la politique de mise a niveau des pme algérienne : enlisement ou nouveaux départ , vieme colloque internationale : stratégie,:stratigie de développement : quel chemin parcouru ;quelles repenses face aux nouvelles contrainte économique et climatiques. 21/23 juin2010, Hammamet , Tunisie

Rapports :

-Ahmed galel et autre, rapport du femise sur le partenariat euro-méditerranéenne : vers une nouvelle dynamique pour le maintien des équilibres économiques et sociaux ,femise ;France,2014 ,p25

- Commission européenne ,évaluation a mi parcoure du programme meda : rapport finale ,office de coopération europaid, Rotterdam ,2005

- Commission européenne ; instrument européenne de voisinage et de partenariat :Algérie ;document de stratégie 2007 -2013 et programme indicatif nationale 2007-2010.

Délégation de l'union européenne en algerie ; rapport sur la coopération UE− algerie ; edition 2014 .

Délégation de l union europeenne en algerie ; UE− algerie30an de coopération 1979-2009 ; edition2010.

-Jaque ould aoudia les enjeux économiques de la nouvelle politique euro méditerranéenne , ministère de l'économie et des finance et de l'industrie république françaises , document du travaille 96/5 , 1996.

-Institut de la mediterrnee , Le fonctionnement du partennariat euro-mediterrnenne, Etude realisee par l institut de la mediterranne, france , juin 2000.

-Ministère des finances, direction générale des douanes , accord d association algerie union-européenne : incidence sur les recettes budgétaires, centre nationale de l'informatique et des statistiques , mai 2011.

- Ministère du commerce en algérienne –commission européenne ,programme meda 2 de l'union européenne pour les payes du sud et est de la méditerranée : évaluation de l état d'exécution de l accord d'association l'Algérie –ue , Alger 30 /11/2009 ,

-Ministère du commerce , accord d association entre l'Algérie et l'union européenne :un nouveau démantèlement tarifaire des produit industrielle et les concessions tarifaires reversée des produit agricoles et agro alimentaire , − site internet www . mincommerce.gov.dz,

.

-**AUTRES :**

- Agence nationale de développement d investissement ,investir en Algérie ,Algérie ,2010

- Commission européenne ,Alegria ,directorat –général for trad. ,Eurostat , site internet ,www .Europa .eu

- Commission européenne ,Eurostat ,70/2007,p04. , site internet ,www .Europa .eu

-Direction générale des douanes ,ministère du commerce ,manuelle sur les règles d origine des marchandise dan l'accord d'association Algérie –UE : site www :douane.dz**.**

-European commission ,external and intra –eu trade ,a statical year book ,eurostat ,2011 edition , site internet ,www .Europa .eu

-European commission ,pocket book on euro Mediterranean statistics,eurostat ,2010. , site internet ,www .Europa .eu

-Eurostat ; chiffres clés de l'Europe ;2015 , site internet ,www .Europa .eu

PNB PARIBA, Les investissement en algerie , trad solution , marsh 1 st ,2016,p 1.

Site internete:

www.mae.gov.dz/newes_article/626.aspx.(17/05/2003)

https:/eeas.europa.ue/sites/eeas/fills/accord_association_fr.pdf

www. mae. gov . dz /newse_article/626.aspx.17 .05.2003

Ministère du commerce , site internet www . mincommerce.gov.dz,.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1): الالتزامات والمدفوعات المالية للدول العربية الشريكة في إطار ميدا خلال الفترة(1995 /2005)

المبلغ :بالمليون يورو

	ميدا 1			ميدا2			ميدا 1995-2006		
	التزامات	مدفوعات	التزامات	مدفوعات	التزامات	مدفوعات	التزامات	مدفوعات	التزامات
الجزائر	164	30	18.2	273	114	40.6	437	144	32.9
فلسطين	111	59	53.1	430	421	97.9	541	480	88.7
مصر	686	157	22.8	463	493	106	1150	650	56.5
الاردن	254	108	42.5	262	285	108	516	393	76.1
لبنان	182	01	0.5	101	131	129	283	132	46.6
المغرب	660	128	19.3	812	656	80.7	1472	783	53.1
سوريا	101	00	00	158	64	40.5	259	64	24.7
تونس	428	168	39.2	447	400	89.4	875	568	64.9
المشاركة الثنائية	2526	651	25.7	2946	2564	87	5533	3214	58.0
المشاركة الاقليمية	471	223	47.3	884	606	68.5	1355	829	61.1
المجموع الكلي	3057	874	28.5	3831	3169	82.7	6888	4043	58.6

المصادر :1- الطاهر هارون و عادل بلجبل ، المساعدات المالية في إطار برنامج meda و phare لمادا الاختلاف ، بحوث و اوراق عمل اللتقى الدولي حول :اثار ة انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري،يومي 23/22 شوال 1427 الموافق ل14/13 نوفمبر2006 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2006 ، ص543 .

[1]ministère du commerce algérienne –commission européenne ,programme meda 2 de l'union européenne pour les payes du sud et est de la -2 méditerranée : évaluation de l état d'exécution de l accord d'association l'Algérie –ue , Alger 30 /11/2009p32

جدول رقم (2) : تطور الصادرات والواردات الجزائرية حسب الفئات السلعية خلال الفترة (2002 2015)

القيمة مليون دولار امريكي

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	12010	13322	17954	19857	20681	26348	37993	37403	38885	47247	50376	55028	58580	51501
م.غدائية	2572	2516	3385	3374	3572	4656	7307	5512	5726	9850	9022	9580	11005	9314
طاقة	132	41	158	199	230	305	560	516	888	1164	4955	4385	2879	2348
م.اولية	490	607	733	706	792	1245	1318	1128	1335	1783	1839	1841	1891	1551
م.ن.مصنعة	2186	2683	3422	3845	4637	6678	9502	9557	9446	10685	10629	1131O	12852	11982
ت.فلاحية	139	121	157	150	90	137	164	219	325	387	330	508	658	663
ت.صناعية	4146	4654	6681	7950	8015	9361	12344	14141	14794	16050	13604	16194	18961	17046
م.استهلاكية	1649	1984	2610	2922	2830	3546	6172	5868	5687	7328	9997	11210	10334	8597
اخرى	696	716	808	711	515	420	536	462	684	//	//	//	//	-
الصادرات	18714	24469	32217	46334	54741	60590	78590	45186	57090	73489	71866	64974	62886	37787
م.غدائية	35	47	66	67	73	88	119	113	308	355	315	402	323	234
طاقة	18109	23993	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71427	69804	62960	60304	35724
م.اولية	56	49	97	136	195	170	334	169	165	161	168	109	109	106
م.ن.مصنعة	403	310	430	481	765	640	834	393	434	1496	1527	1458	2121	1693
ت.فلاحية	20	1	-	-	1	1	1	0	1	//	1	//	2	1
ت.صناعية	50	29	50	37	44	46	67	42	27	35	32	28	16	18
م.استهلاكية	27	35	15	19	44	35	32	49	34	15	19	17	11	11
اخرى	14	4	9	6	11	5	9	5	2	//	////	//	//	-
صادرات خ.ق.م	605	475	667	746	1132	980	1366	766	969	2062	2062	2014	2582	1480

المصدر : البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (3) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2015

الوحدة مليون دولار امريكي

		دول الاتحاد	منظمة التعاون و التنمية باستثناء دول الاتحاد	باقي بلدان اروبا	امريكا الجنوبية	اسيا باستثناء البلدان العربية	البلدان العربية بدون المغرب العربي	البلدان المغاربية	باقي بلدان افريقيا	المجموع
2002	القيمة	6732	2485	757	385	943	366	127	87	12009
	النسبة %	56	20,6	6,3	3,2	7,8	3	1	0,7	100
2003	القيمة	7954	2242	855	567	1206	418	120	125	13534
	النسبة %	58,7	16,5	6,3	4,1	8,9	3,8	0,88	0,9	100
2004	القيمة	10097	3071	1097	1166	1952	525	169	175	18308
	النسبة %	55,1	16,07	5,9	6,3	10,6	2,8	0,9	0,95	100
2005	القيمة	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148	20375
	النسبة %	55,2	17	5,3	6,1	12,2	1,8	1	0,75	100
2006	القيمة	11729	3738	777	1228	3055	493	235	148	21456
	النسبة%	54,6	17,4	3,6	5,7	14,2	2,2	1	0,6	100
2007	القيمة	14427	5363	715	1672	4318	621	284	231	27631
	النسبة%	52,2	19,4	2,5	6	15,6	2,2	1	0,8	100
2008	القيمة	20985	7245	659	2179	6916	705	395	395	39479
	النسبة%	53,1	18,3	1,6	5,5	17,5	1,7	1	1	100

2009	القيمة	20772	6435	728	1866	7574	1089	478	350	39294
	النسبة%	52,8	16,3	1,8	4,7	19,2	2,7	1,2	0,8	100
2010	القيمة	20704	6519	388	2380	8280	1262	544	396	40473
	النسبة%	51,1	16,1	0,9	5,8	20,4	3,1	1,3	0,9	100
2011	القيمة	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	578	47247
	النسبة%	52,1	13,1	1,2	8,3	18,7	3,7	1,4	1,2	100
2012	القيمة	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	741	50376
	النسبة%	52,2	12,2	3,2	7,1	18,9	3	1,6	1,4	100
2013	القيمة	28724	6965	1213	3466	10623	2414	1029	594	55028
	النسبة%	52,1	12,6	2,2	6,2	19,3	4,3	1,8	1	100
2014	القيمة	29684	8436	886	3815	12619	1962	738	440	58580
	النسبة%	50,6	14,4	1,4	6,5	21,5	3,3	1,2	0,7	100
2015	القيمة	25344	7353	1220	2818	11830	1912	674	350	51501
	النسبة%	49,2	14,2	2,3	5,4	22,9	3,7	1,3	0,6	100

المصدر : المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، المركز الوطني للعلام الآلي و الإحصاء ، وثيقة داخلية

جدول رقم (4) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2002 –2015)

الوحدة مليون دولار أمريكي

		دول الاتحاد	منظمة التعاون و التنمية باستثناء دول الاتحاد	باقي بلدان اروبا	امريكا الجنوبية	اسيا باستثناء البلدان العربية	البلدان العربية بدون المغرب العربي	البلدان المغاربية	باقي بلدان افريقيا	المجموع
2002	القيمة	12100	4602	130	951	248	248	250	50	18825
	النسبة%	64,2	24,4	0,6	5	1,3	1,3	1,3	0,2	100
2003	القيمة	14503	7631	123	1220	355	355	260	13	24612
	النسبة%	54,4	31	0,4	4,9	1,4	1,4	1	0,4	100
2004	القيمة	17396	11054	91	1902	521	521	407	26	32083
	النسبة%	54,2	34,4	0,28	5,9	1,6	1,6	1,2	0,08	100
2005	القيمة	25593	14963	15	3124	621	621	418	49	46001
	النسبة%	55,6	32,5	0,03	6,7	1,3	1,3	0,3	0,1	100
2006	القيمة	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14	54613
	النسبة%	52,6	37,6	0,01	4,3	3,2	1	0,9	0,02	100
2007	القيمة	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42	60163
	النسبة %	44,6	42,1	0,01	4,3	6,6	0,7	1,2	0,06	100
2008	القيمة	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365	79298
	النسبة%	52	36	0,01	3,6	4,7	1	2	0,4	100

2009	القيمة	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93	45194
	النسبة %	51	33,9	0,01	4	7,3	1	1,8	0,2	100
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79	57053
	النسبة %	49	35,5	0,01	4,5	7,1	1,2	2,2	0,02	100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146	73489
	النسبة%	50,7	32,7	0,1	5,8	7	1,1	2,1	0,1	100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62	71866
	النسبة%	55,3	27,8	0,05	5,8	6,5	1,3	2,8	0,08	100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91	64974
	النسبة%	63,5	18,7	0,08	4,9	7,2	1,2	4	0,1	100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110	62886
	النسبة%	64,2	16,4	0,1	5	8	1	4,8	0,1	100
2015	القيمة	25801	5428	37	1575	2562	628	1607	92	37387
	النسبة %	68,2	14,3	0,1	4,1	6,7	1,6	4,2	0,4	100

المصدر : المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، المركز الوطني للعلام الآلي و الإحصاء ، وثيقة داخلية

جدول رقم (5) : تطور الواردات الجزائرية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2010/2005)

القيمة : مليون دولار امريكي

		2005*			2006			2007		
		القيمة	النسبة%	التغير%	القيمة	النسبة%	التغير%	القيمة	النسبة%	التغير%
منتوجات مستوردة من في إطار اتفاق الشراكة	بروتوكول2	199	29.41	--	530	17.06	--	658	13.85	24.17
	بروتوكول4	0.46	0.07	--	1.90	0.06	--	3.68	0.08	93.41
	بروتوكول5	22	3.29	--	67	2.14	--	88	1.86	32.89
	قائمة1	455	67.23	--	2507	80.74	--	3285	69.16	31.00
	قائمة2	--	--	--	--	--	--	532	11.20	--
	قائمة3	--	--	--	--	--	--	183	3.85	--
إجمالي الواردات من الاتحاد في إطار الشراكة		676	22.44	--	3105	26.27	18	4749	32.92	52.93
إجمالي الواردات من الاتحاد		3013	53.37	--	11821	55.09	--	14427	52.21	22.05
إجمالي الواردات من		5645	100	--	21456	100	--	27631	100	28.78

العالم									
		2008			2009			2010	
		قيمة	نسبة%	التغير%	قيمة	نسبة%	التغير%	قيمة	نسبة%	التغير%
منتوجات مستوردة من في إطار اتفاق الشراكة	بروتوكول2	953	8.77	44.91	862	8.21	-9.56	615	6.20	-28.6
	بروتوكول4	3.00	0.03	-18.4	2.73	0.03	-9.08	3.38	0.03	24.00
	بروتوكول5	108	0.99	21.81	125	1.20	16.52	135	1.36	7.58
	قائمة1	5574	51.31	69.72	4691	44.7	-15.8	4489	45.27	-4.31
	قائمة2	3059	28.15	475.2	3474	33.1	13.57	3329	33.57	-4.17
	قائمة3	1166	10.74	538.1	1340	12.7	14.88	1345	13.56	0.38
إجمالي الواردات من الاتحاد في إطار الشراكة		10863	51.77	128.76	10495	50.53	-3.39	9917	47.90	-5.51
إجمالي الواردات من الاتحاد		20985	53.15	45.46	20771	52.86	-1.02	20704	51.16	-0.32
إجمالي الواردات من العالم		39479	100	42.88	39294	100	-0.47	40473	100	3.00

		2011			2012			2013		
		قيمة	نسبة%	التغير%	قيمة	نسبة%	التغير%	قيمة	نسبة%	التغير
منتوجات مستوردة من في إطار اتفاق الشراكة	بروتوكول2	435	3,5	29-	480	3,3	10,3	456	3	5-
	بروتوكول4	1,68	0,1	50-	4,58	0,03	170	6,94	0,04	51,5
	بروتوكول5	190	1,5	40,7	269	1,9	41,5	282	1,9	4,8
	قائمة1	5782	47,5	28,8	6401	45,3	10,7	6824	46	6,6
	قائمة2	3906	32,1	17,3	3615	25,6	7,4-	3396	22,9	6-
	قائمة3	1841	15,1	36,8	3351	23,7	82	3838	25,9	14,5
إجمالي الواردات من الاتحاد في إطار الشراكة		12156	49,3	22,5	14120	53,6	16,1	14803	51,5	4,8
إجمالي الواردات من الاتحاد		24616	52,1	18,8	26339	52,2	6,9	28724	52,1	9
إجمالي الواردات من العالم		47247	---		50376	---		55028	---	---

		2014			2015		
		القيمة	النسبة%	التغير%	القيمة	النسبة%	التغير%
منتوجات مستوردة من في إطار اتفاق الشراكة	بروتوكول2	676	4,6	48	351	3,9	48-
	بروتوكول4	11	0,07	58,5	10	0,1	9-
	بروتوكول5	316	2,1	12	211	2,16	33,2-
	قائمة1	7012	47,8	2,7	4679	47,89	33,2-
	قائمة2	3349	22,8	1,3-	2389	24,45	28,6-
	قائمة3	3291	22,4	14-	2131	21,81	35,2-
إجمالي الواردات من الاتحاد في إطار الشراكة		14654	49,3	1-	9771	46,83	33,3-
إجمالي الواردات من الاتحاد		29711	50,7	3,3	20865	48,59	29,1-
إجمالي الواردات من العالم		58580	--		42941	100	----

المصدر : المصدر : المديرية العامة للجمارك الجزائرية ،المركز الوطني للعلام الآلي و الإحصاء ، وثيقة داخلية

Ministre des finances, Direction générale des douanes ,accord d association Algérie- union européenne : incidence sur les recettes budgetaires,centre nationale de l'informatique et des statistiques ,mai 2011 ,p 5.

- سنة 2005 خاصة بالأربع أشهر الأخيرة من سنة 2005 .

- البروتوكول 2 خاص بالمنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول 2 من اتفاق الشراكة .
- البروتوكول 4خاص بالمنتجات الصيد البحري من اتفاق الشراكة .
- البروتوكول 5 خاص بالمنتجات الزراعية المحولة الواردة في اتفاق الشراكة .
- القائمة 1 خاصة بالمنتجات الصناعية الواردة في الملحق رقم 2 .
- القائمة 2 المنتجات الصناعية الواردة في الملحق رقم 3 .
- القائمة 3 المنتجات الصناعية خارج القائمتين 1 و2 .
- سنة 2015 خاصة بالعشرة أشهر الأولى .